

تقرير بحثي

# البحث عن رفاه الناس

تعميم مقارنة  
نفسية اجتماعية في شأن  
العدالة الانتقالية

أيلول/سبتمبر 2024



**صورة الغلاف: "طيران"،** لوحة للفنانة التونسية صبرا بن فرج، تستكشف عالم الطفل الخيالي وإمكانياته الإبداعية اللامحدودة. كانت اللوحة جزءاً من مسابقة "المتيقظون" الفنية التي أطلقها المركز الدولي للعدالة الانتقالية عام 2022، وعرضت أعمال فنانين من لبنان وتونس يسعون إلى توثيق قصص جماعاتهم في أوقات تنسّم بالاضطراب والمقاومة والتغيير. (المركز الدولي للعدالة الانتقالية)

تقرير بحثي

# البحث عن رفاه الناس

تعميم مقارنة  
نفسية اجتماعية في شأن  
العدالة الانتقالية

فيرجيني لاديتش وشاينا لويس

أيلول/سبتمبر 2024

ICTJ

عدالة  
حقيقة  
كرامة

## نبذة عن المؤلفين

**فيرجيني لاديتش** هي خبيرة أولى في شؤون البحث عن الحقيقة والعدالة الجارية للضَّرر في المركز الدولي للعدالة الانتقالية. وهي تتولَّى حاليًا قيادة أبحاث المركز الدولي للعدالة الانتقالية وعمله في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ونشاطه في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا وقدّمت لاديتش أيضًا الدعم التقنيّ لعمليات العدالة الانتقالية في كلِّ من أستراليا وكندا وكولومبيا وكوت ديفوار وقبرص وليبيريا وغامبيا وكينيا ونيبال وتونس وأوغندا. وتتمتع فيرجيني بخبرة عريقة في إقامة الحوارات وتيسيرها في سبيل إحقاق العدالة، ولا سيّما مع الفئات المهمشة. وقد نُشرت أعمالها في المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، ومجلة الشؤون العامة والدولية، ومجلة قبرص، ومجلة تاريخ الطفولة والشباب. تحمل فيرجيني لاديتش شهادة الماجستير في الشؤون الدولية من كلية الشؤون الدولية والعامة في جامعة كولومبيا وشهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من كلية هافر فورد.

**شاينا لويس** ساهمت شاينا في إعداد هذا التقرير بصفتها زميلة في المركز الدولي للعدالة الانتقالية. وهي حاليًا خبيرة متخصصة في شؤون السودان ومُستشارة أولى في مجال تجنب ارتكاب الفظائع الجماعية وإنهائها، بالإضافة إلى كونها مديرة مشروع "السودان يهتف أملًا"، وهو مشروع مناصرة يُركِّز على دور الشابات السودانيات على اعتبارهنّ عناصر إيجابية لإحداث تغيير في مسار ثورة السودان ورسم مستقبله بعد النزاع. شاينا لويس خريجة برنامج فولبرايت والفائزة بمسابقة أفضل رسالة الماجستير في حقوق الإنسان للعام 2023 في جامعة كولومبيا (اختيار أعضاء هيئة التدريس)، وذلك عن أبحاثها الأولية التي تتناول أولويات المحاسبة بالنسبة إلى ضحايا الإبادة في دارفور.

## شكر وتقدير

تودّ المؤلفتان أن تعربا عن خالص شكرهما لكلِّ من شاركهما الوقت والخبرة، ولا سيّما مياتا أبو، ونينيه بينتا باري، ودانिका دامبلو، وأبيوسيه ديفيس، ومنى دوالي، ونومفونودو موجابي، وأمينة موايكامبو، وبريندا رينولز، وسيليس روينسون، ولينا روندون، وماريا فرناندا أوريبى دياز، وجوجو شابالالا، وجرايم سيمبسون، وشاني ستياكوف، وفاليري واترز.

كما تودّ المؤلفتان الإشادة بالدور الذي أدّاه مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في كولومبيا وبالجهود التي بذلتها لينا روندون، في إعداد دراسة حالة كولومبيا التي استنار بها هذا التقرير. وتعرب المؤلفتان عن تقديرهما لزملائهما في المركز الدولي للعدالة الانتقالية الذين تحدّثوا عن جهودهم الرامية إلى دمج عدسة نفسية اجتماعية في عملهم ويواصلون السعي إلى تحقيق رفاه أولئك الأكثر تضررًا من الظلم في شتى أنحاء العالم.

وقد أمكن إعداد هذا المنشور بفضل الدعم الذي قدّمته وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، والدفاع، والتعاون الإنمائي، والتجارة الخارجية في دوقية لوكسمبورغ الكبرى.

## نبذة عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عابرًا للمجتمعات ومنحطيًا الحدود، من أجل التصدي لأسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعالجة عواقبها. فنحن نؤكد على كرامة الضحايا، ونكافح الإفلات من العقاب، ونعزز المؤسسات المستجيبة في المجتمعات المُتحررة من حكم قمعي أو الخارجة من نزاعات مسلحة وكذلك في الديمقراطيات الراسخة التي لا تزال مُثقلة بمظالم تاريخية أو اعتداءات مُمنهجة تنتظر التسوية. ويتطّلع المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى عالم تُحطّم فيه المجتمعات حلقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتُرسى أسس السلام والعدالة والإدماج. للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الرابط التالي: [www.ictj.org/ar](http://www.ictj.org/ar)

© 2024 المركز الدولي للعدالة الانتقالية. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالنسخ الفوتوغرافي أو التسجيل أو غير ذلك، من دون نسبة للمصدر كاملاً.

## المحتويات

### ملخص تنفيذي.....ES-1

### 1.....مقدمة

### 3.....المنهجية

### 5.....نبذة مفهومية عن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في سياق العدالة الانتقالية

### 5.....لا صحة من دون الصحة النفسية

### 6.....الصحة النفسية الاجتماعية

### 7.....الضرر النفسي الاجتماعي والصدمة

### 9.....المشهد النفسي الاجتماعي وعوامل الخطر

### 12.....تجميع الأجزاء معاً: الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

### 14.....ترسيخ مراعاة الصدمات في سبيل تحسين الرفاه

### 14.....المقاربة المركزة على الصدمات

### 15.....المقاربة الواعية للصدمات

### التعميم المجدي والاعتبارات الأساسية من أجل تفعيل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

### 17.....في عمليات العدالة الانتقالية

### 18.....الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عمليات العدالة الانتقالية الرسمية

### 18.....الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وجبر الضرر

### 19.....الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والمصالحة

### 20.....الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والمحاسبة

### 23.....تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي: نقاط رئيسة للأخذ في الحسبان

### 23.....ترسيخ العمل في المجتمعات المحلية

### 24.....تهيئة الظروف للمشاركة الإيجابية

### 25.....التغلب على وصمة العار

### 26.....تحديد أدوار واضحة

### 27.....بناء التعاون بين الصوامع التنظيمية

### 28.....وضع عملية طويلة الأمد

### 29.....التركيز على مراحل العمل كلها

### 31.....أخذ الصدمة بين صفوف القادة والمؤسسات في الحسبان

### 32.....تأمين التمويل المناسب

### 33.....قياس التقدم المحرز

### 34.....رعاية مقدمي الرعاية: الاحتياجات النفسية الاجتماعية لممارسي العدالة الانتقالية

### 39.....الخلاصة والتوصيات

### 39.....الخلاصة

### 39.....التوصيات



## مُلخَص تنفيذي

يقرّ مجال العدالة الانتقالية إقراراً متزايداً بصلّة الصّحة النفسيّة والدعم النفسيّ الاجتماعيّ (MHPSS) بعملياته وأهدافه في سياقات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من تنامي المناصرة والوعي في هذا المجال على مستوى السياسات العالميّة، فإنّه لا يزال يفتقر مقاربة منهجية في هذا الخصوص، وهو ما يتجلّى، على سبيل المثال، في التصرّح الراسخ بأنّ وضع برامج الصّحة النفسيّة والدعم النفسيّ الاجتماعيّ لا يعدو كونه مجرد شكل من أشكال تقديم الخدمات للضحايا والتّاجين فحسب.<sup>1</sup> وتساهم هذه الدراسة في بلورة مقاربة نفسية اجتماعية في شأن عمل العدالة الانتقالية، تتخذ الصّحة النفسيّة والدعم النفسيّ الاجتماعيّ عدسة يُنظر من خلالها في تحليل السياقات، وتقييم الاحتياجات، وتصميم البرامج وتنفيذها، وذلك على اعتبارها وسيلة تعزّز أثر عملية العدالة الانتقالية وقدرتها التحويلية على تحسين رفاه الضحايا وأفراد المجتمعات المحليّة والأنظمة الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وتقدّم هذه الدراسة إرشادات حول النقاط الرئيسيّة الواجب أخذها في الاعتبار من أجل دمج الصّحة النفسيّة والدعم النفسيّ الاجتماعيّ في العدالة الانتقالية، والموجهة إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفي الحكومة على حدّ السواء.

### مفهوم المقاربة النفسية الاجتماعية

لا تؤثر الأضرار النفسية الاجتماعية الناجمة من انتهاكات حقوق الإنسان في الأفراد فحسب، بل تؤثر أيضاً في العلاقات الاجتماعية والكيانات الجماعية. فعلى المستوى الفردي، قد تشمل هذه الأضرار الخوف، وانعدام الثقة، والعزلة، وفقدان السيطرة. أمّا على المستوى المجتمعي، فقد تشمل انعدام الثقة بين المجموعات، وترسيخ ثقافات العنف، والاستقطاب، وتدني مستوى العمل الجماعي والمشاركة. ومن شأن تطبيق عدسة الصّحة النفسية والدعم النفسيّ الاجتماعيّ عند النظر في هذه الأضرار أن يوجّه الممارسين نحو فهم الصدمة على أنّها طيف من الاستجابات للعنف والقمع الذي يضمّ المعاناة العاطفية، بعيداً عن التركيز على الأمراض تركيزاً علاجياً طبيّاً فحسب. ويساعد ذلك في تحديد طرائق النَّاس المختلفة في تكبّد الأضرار النفسية الاجتماعية؛ وفي اختبارها وفي التعبير عنها، بما في ذلك عن طريق الوسطاء الاجتماعيين والثقافيين والمرتبطين بالهوية؛ كما يساعد في تحديد أسباب تلك الأضرار المباشرة والمضمرّة بغية الاسترشاد بها في تصميم التّدخلات المناسبة لمعالجتها.

تعميم مراعاة الصّحة النفسية والدعم النفسيّ الاجتماعيّ في العدالة الانتقالية يعني إدراج البرامج الرسميّة المتعلقة بالصّحة النفسية والدعم النفسيّ الاجتماعيّ وكذلك دمج المقاربة النفسية الاجتماعية في جميع التّدخلات والممارسات ذات الصّلة، بما فيها مبادرات المصالحة، وجمع الشهادات، والمصالحة، وأعمال حفظ الذاكرة. وفي هذا السياق، تُعرّف التّدخلات النفسية الاجتماعية على أساس أهداف الرفاه النفسيّ الاجتماعيّ، بدلاً من

1 يُستخدم مصطلحا "الضحايا" و"التاجين" على نحو متبادل على طول هذا التقرير على الرّغم من أنّ كلاهما يشير إلى الأشخاص الذين لحقّ بهم ضرر أثناء النزاع. ويستخدم المركز الدولي للعدالة الانتقالية مصطلح "الضحية" بشكل استراتيجي من أجل تأكيد وتفعيل الحقوق القانونية للأفراد الذين انتهكت حقوقهم ويملكون الحقّ بالمطالبة القانونية بالانتصاف. أمّا مصطلح "التاجي" فيستخدم في كلّ ما يتعلّق بالسياق الاجتماعي وكذلك من أجل تسليط الضوء على صمود من عانوا ضرراً وعلى قدرتهم على التقرير.

اعتبارها نوعاً حصرياً من التدخل. لذا، من المُجدي التمييز بين مقاربة مركّزة على الصّدمات، تنطوي على التفاعل المباشر مع أفراد مصابين بالصدمة، وهو غالباً ما يكون عبر توفير خدمات تتطلّب ممارسين مدربين في مجال الصّحة النفسية؛ وبين مقاربة واعية للصدمات تقرّ بأنّ ممارسي العدالة الانتقالية يعملون في سياقات من الصدمات الفردية والجماعية وتهتمّ بكيفية تأثير الصدمة في العاملين في المنظمة، وفي العملية برمتها، وفي الأنظمة الاجتماعية الأوسع نطاقاً.

وبشكل عامّ، يجب أن تُطبّق أيّ مقاربة نفسية اجتماعية خارجياً بغية إفادة مسار تحليل السّياق العامّ، وتصميم التدخل المناسب، ودعم الضحايا، كما أن تُطبّق داخلياً بغية النّظر في كيفية تأثير الصّدمات في الهيكليات التنظيمية، وديناميات الفريق، وقدرة الأفراد على أداء أعمالهم.

## دمج المقاربة النفسية الاجتماعية في الممارسة العملية

### الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عمليات العدالة الانتقالية

على مستوى عمليات العدالة الانتقالية الرسمية، يمكن دمج مقاربة نفسية اجتماعية في العدالة الجارية للضرر، ومبادرات المصارحة، والإجراءات القضائية الرامية إلى تحقيق المحاسبة الجنائية. في كولومبيا، يقوم برنامج "استراتيجية التّشافي العاطفي على مستوى المجموعة" بتوفير الرعاية النفسية الاجتماعية للتّاجين من النزاع المسلّح من خلال مجموعات الدّعم، وذلك صراحةً ضمن إطار عملية جبر الضّرر. ويقوم البرنامج على تصديق الاستجابات الطبيعية للضرر، فيتطرّق إلى الأعراض الأكثر شيوعاً وتواتراً ويضع استجابات مختلفة لمجموعات مختلفة. وفي كولومبيا أيضاً، فإنّ وحدة الضحايا التابعة للحكومة، وهي جزء من عملية العدالة الانتقالية التي تقودها الدّولة لمعالجة نزاع داخليّ دام عقوداً، قد وضعت برنامجاً حمل عنوان "ترابط"، يعالج الضّرر الجماعيّ من خلال التعبير الجماعيّ عن الحداث، والحدّ من التصنيف والتّحيز، وتحويل أماكن العنف الرمزي، وتنشيط التفاعلات المجتمعية، والتّعليم العام.

في كندا، يُعدّ برنامج الدعم الصحيّ لحلّ المدارس الداخلية الهنديّة عنصراً جوهرياً في اتفاقية تسوية المدارس الداخلية الهنديّة، التي وقّعها الناجون من نظام المدارس الداخليّة وحكومة كندا في العام 2007. ويوفّر هذا البرنامج للتّاجين الدّعم العاطفي والتّقافي الذي يقدّمه كل من منظمات السكان الأصليين المحليّة، والعاملين المجتمعيين، والشيوخ، كما يوفّر لهم المشورة الصحيّة النفسية التي يسديها مستشارون ومعالجون نفسانيون. وضمن الاستجابة لأنماط محدّدة من التجارب الصادمة التي يُتعمّد فيها تجريد الضحايا من القوّة والقدرة على السيطرة، فإنّ أحد الجوانب المهمّة من عمل لجنة الحقيقة والمصالحة في كندا، التي تعدّ واحدة من تدابير العدالة الانتقالية الموضوعية من أجل دراسة الانتهاكات المُرتكبة وفهمها في إطار برنامج الحكومة الخاص بالمدارس الداخلية، كان يقوم على الإقرار بحقّ الناجين وقدرتهم على التمتع باستقلالية كاملة في شأن تقرير كيفية مشاركة قصصهم. وفي أستراليا، فإنّ لجنة يوروك للعدالة حديثة النّشأة، وهي عملية مصارحة رسمية في شأن المظالم التي تعرّضت لها الشّعوب الأولى في ولاية فيكتوريا، دمجت مقاربة نفسية اجتماعية في جميع جوانب عملها، بما في ذلك اعتماد هذه المقاربة مؤهلاً أساسياً لتولي قيادتها وتوفير دعم الرفاه اجتماعياً وعاطفياً.

وفي سيراليون، فإنّ المحكمة الخاصّة بسيراليون، المنشأة كتدبير عدالة جنائية من أجل التعامل مع الجرائم الخطيرة المرتكبة طوال الحرب الأهلية التي دامت عقداً من الزمن في البلاد، قد أولت الأولوية لدمج الدعم النفسي الاجتماعيّ في جميع مراحل عملها، بما في ذلك تقديم الدعم للضحايا والشهود الذي يقرّ بقدرة هؤلاء على التّقرير ويعزّز رفاههم ومشاركتهم على حدّ سواء. وقد أرسى أعضاء قسم الشهود والضحايا في المحكمة مجموعة من المبادئ التوجيهية لدعم الشهود، التي انبثقت من الآثار المؤذية المعلومة التي يتعرّض لها بعض الضحايا نتيجة الإدلاء بشهاداتهم أمام محكمة جنائية. وفي كولومبيا، فإنّ الولاية القضائية الخاصّة من أجل السّلام (JEP)، وهي آلية من آليات العدالة الانتقالية المنشأة بموجب اتفاق السّلام الموقع عام 2016 بين الحكومة الكولومبية وجماعة القوّات المسلّحة الثورية الكولومبية المتمرّدة، قد وضعت مقاربة مبتكرة متحوّرة حول "الرعاية النفسية القانونيّة". وترمي هذه المقاربة إلى تزويد الضحايا بالأدوات العاطفية التي يحتاجونها

من أجل المشاركة في العمليات القانونية للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وذلك في مراحل إجرائية مختلفة، بما فيها خلال التحضير لعقد جلسات الإقرار العلنية وعند المشاركة فيها، وعند مثول الجناة للإدلاء بشهاداتهم والإفصاح عن معلومات حول جرائم كانوا متورطين فيها.

### تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي: نقاط رئيسة للأخذ في الحسبان

ينبغي أن تُطبّق العدسة النفسية الاجتماعية تطبيقاً يتخطى حدود العمليات الأساسية من العدالة الانتقالية، ويشمل جميع جوانب عملها. ويتطلب ذلك فهماً عميقاً لكل من سياق المجتمع المتضرر أو الجماعة أو المجموعة المتضررة ولاحتياجاتها النفسية الاجتماعية المتنوعة، كما يتطلب وضع استجابات تلبي تلك الاحتياجات في مختلف التدخّلات.

ترسيخ العمل في المجتمعات المحلية: في إطار العدالة الانتقالية، يجب أن تكون برامج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي متوافقة مع أشكال الظلم المحددة التي وقعت، وكذلك مع الممارسات السلوكية والثقافية المحلية، وأنظمة التمييز الدفينة التي هي أصل المظالم الماضية. أمّا ضمان أن تلقى برامج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي هذه صدقاً لدى الضحايا والمجتمع وأن تعود عليهم بالمنفعة، فهو أمر يتطلب اتباع مقاربة دقيقة تكون متجذرة في المجتمع المحلي ومستجيبة للسياق النفسي الاجتماعي المحدد، بما في ذلك الأضرار التاريخية، والمعايير الثقافية، واستراتيجيات التصدي. وفي هذا الصدد، ينبغي على الممارسين بذل جهود ترمي إلى إنشاء مساحة تستجيب لهذه الديناميات. لذا، يعدّ ترسيخ عمل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في المجتمع أمراً أساسياً لأسباب عدّة، منها تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد، وضمن الاستدامة والصلة الثقافية، وتجنّب وصم الضحايا والمجتمعات المحلية بالعار.

تهيئة الظروف للمشاركة الإيجابية: اقترن تزايد مشاركة الضحايا والناجين في عمليات العدالة الانتقالية بتعاظم الضغوط الممارسة عليهم ليكونوا جزءاً من المساعدة التقنية ويساهموا في حل النزاع أو القمع المستمرة والمتكررة. وعليه، فإنّ الجمع بين الخبراء التقنيين من جهة والضحايا والناجين من جهة أخرى قد يفضي إلى نتائج عكسية من الناحية النفسية الاجتماعية، إن لم يُحسن تنفيذه. لذا، يستدعي دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية، من ممارسيها، أن يكونوا متيقظين للضغوط التي يمكن أن يشعر بها الضحايا والناجون وأن يصدّوا احتمال اقتصار تدخّل هؤلاء على تدخل صوريّ في النقاشات المتعلقة بالسياسات. فمن الأهمية بمكان ضمان أن يشكّل الضحايا والناجون جزءاً لا يتجزأ من وضع خطة العمل وأن يمتنعوا بحالة عاطفية سليمة تؤهلهم للمشاركة في النقاشات.

التغلّب على وصمة العار: في العديد من السياقات، قد يثير مصطلح "الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي" ردود فعل عنيفة وظاهرة، ومفاهيم خاطئة، ووصمة عار اجتماعية. لذا، من الأهمية بمكان توحّي الدقة في انتقاء المصطلحات عند تطبيق مقاربة واعية للصدمات. فينبغي على الممارسين أن يوائموا لغتهم مع الجمهور المحدد والثقافة المحددة، ويتجنّبوا التصنيف المرضي، وأن يعتمدوا، بدلاً من ذلك، مصطلحات تصف السياق وصفاً يؤدي إلى التوعية حول عناصر الصحة النفسية الاجتماعية على المستويين الفردي والمجتمعي، وتركز على أهداف الناجين (بدلاً من التركيز على "مشكلاتهم"). أمّا الطريقة الأخرى الأيلة إلى إبطال الوصم بالعار، فهي التّدال في تداعياته على الصحة النفسية بشكل غير مباشر.

تحديد أدوار واضحة: يتطلب تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية أن يفهم جميع المعنيين بها كيفية مساهمة عملهم في تحسين الرفاه النفسي الاجتماعي. ففي العمليات الرسمية، يحتاج الموظفون إلى فهم أهمية دمج الصحة النفسية في جميع جوانب عملهم، بما في ذلك كيفية الردّ على المكالمات الهاتفية وكيفية استقبال الناجين عند الباب. وصحيح أنّ هذا العمل لا يقع ضمن نطاق صلاحيات متخصصين معينين، إلاّ أنّه يجب توفّر خبراء يقدمون الدعم النفسي الاجتماعي في حال كان الموضوع أو السياق في غابة الصعوبة. بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من التمييز بين الأدوار المختلفة التي يؤديها المهنيون الذين يتفاعلون مع الضحايا. فعلى سبيل المثال، تختلف الأهداف بين المهني الذي يجمع القصص من الناجين من جهة، والمهني الذي يقدم الدعم النفسي الاجتماعي من جهة أخرى، لأنّ الأول يسعى إلى تقليص الضرر الواقع فيما يسعى

الثَّاني إلى مساعدة الناس من منظور علاجيّ. ولا تحول الحاجة إلى تمييز الأدوار هذه دون تطوير أوجه التآزر بين ممارسي العدالة الانتقالية والعاملين في مجال الدعم النفسي الاجتماعيّ، والمعالجين النفسيين، والمستشارين.

بناء التَّعاون بين الصوامع التنظيمية: يستدعي دمج مقاربة نفسية اجتماعية تطبيق الرؤى النفسية الاجتماعية المُتبصرة تطبيقاً متعمداً وصريحاً للاستعداد بها في تصميم الجهود المبذولة في عملية العدالة الانتقالية وتنفيذها على حدّ سواء. ومع ذلك، فإنّ عملية الدَّمج ليست عمليةً أحادية الاتجاه، أي أنها قد تحسّن التدخّلات والمخرجات النفسية الاجتماعية أيضاً. فعلى سبيل المثال، من شأن منح الناجين فرصة المشاركة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان أو الحصول على الدعم عند انخراطهم في الإجراءات القضائية أن يؤثر إيجاباً في رفاههم. وبذلك، يمكن لمقدمي الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعيّ وموظفي منظمات العدالة الانتقالية أن يعملوا معاً في سبيل إنشاء عملية عدالةٍ شاملة وعلاجيةٍ للضحايا؛ وهو ما يستلزم وضع برامج تعاونية تخدم تقاطع الأهداف المشتركة، بحيث يأتي كل منهم بخبرة معينة.

وضع عملية طويلة الأمد: يعدّ تقديم الدعم النفسي الاجتماعيّ عمليةً طويلة الأمد يجب مواكبتها بحسب الظروف المتغيرة. فاحتياجات الضحايا والناجين تتبدّل مع مرور الوقت، لذا، يجب أن تعتمد الاستجابة لها تفكيراً طويلاً الأمد، كما يجب أن تتحسّب لمسببات التوتر الصادمة، الجديدة منها أو الناشئة، بما فيها الانتكاسات المحتملة، والتطوّرات السياسية، والعنف الممنهج. ففي إطار العمل مع الأشخاص المتضرّرين من انتهاكات حقوق الإنسان، تكاد تدخّلات المرة الواحدة أن تضرّ أكثر ممّا تنفع؛ لذا، من الأهمية بمكان، ضمن إطار بناء الثقة، أن تُطرح أنشطة متكرّرة يُبنى بعضها، مع مرور الوقت، على بعضها الآخر، وأن يكون مخطّطوها أو مصمّموها واقعيين في شأن ما يمكن تقديمه وتحقيقه. فالهدف ليس "إصلاح" النَّاس أو "شفاءهم" بل مرافقتهم في رحلة الشّفاي. إلا أنّ توفير المشاركة الدائمة واستمرارية تقديم الرّعاية يشكّل تحدياً ماثلاً أمام العديد من منظمات الدعم النفسي الاجتماعيّ.

التّركيز على مراحل العمل كافة: يتطلّب تعميم الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعيّ أن يدرج الممارسون مقاربة واعية للصدمات في كلّ مرحلة من مراحل عملهم. ويبدأ ذلك بتكوين فريق مشروع يغطّي الخبرة النفسية الاجتماعية أو إقامة شراكات مع ممارسين نفسيين اجتماعيين محليّين. وتعدّ مرحلة التقييم فترةً تُقيم خلالها احتياجات الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعيّ ومواردهما في سياق محدّد، ويشمل ذلك الاستعلام عن المواقف الثقافية والاجتماعية من المعاناة والصدمات التاريخية. أمّا في مرحلة التّصميم، فينبغي على ممارسي العدالة الانتقالية إعادة تأطير الأسئلة التي يطرحونها وإيلاء اهتمام للرفاه الفرديّ والجماعيّ على اعتباره جزءاً من أهدافهم. فمن الأهمية بمكان، معرفة مَنْ سيشارك في النّشاط المُخطّط له وإدراك احتياجاتهم وتجنّب مُعاملة الضحايا كأنهم مجرد مصادر معلومات. وفي مرحلة التنفيذ، ينبغي أن يتحلّى الممارسون بالقدرة على رصد علامات الضيق أو الصّدمة المحتملة وأن يتّخذوا خطوات للاعتناء برفاه المشاركين. وفي مرحلة المتابعة، تينبغي إحالة أيّ شخص يُعرب عن حاجته إلى المزيد من الدّعم إلى الجهة المعنية.

أخذ الصّدمة بين صفوف القادة والمؤسسات في الحسبان: غالباً ما يحمل مَنْ يتولّون قيادة عمليات العدالة الانتقالية صدمة تاريخية وجماعية قد تؤثر سلباً في قدرتهم على القيادة، ما دامت لم تعالج. هذا ويجب التّركيز أيضاً على التحوّل المؤسسيّ، لا سيّما في السّياقات حيث الأفراد والمجموعات المتضرّرة على علاقة تنازع مع السلطة.<sup>2</sup> فكثير من جهود العدالة الانتقالية قد أثبط أو باء بالفشل، وهو ما يعزى، في جزء منه، إلى افتقار القيادة أو إلى الاقتتال الداخليّ ضمن المؤسسة الواحدة. لذا، يجب ألا يقتصر تفكير الممارسين على دعم القادة بتزويدهم بالأدوات التقنيّة وبإخضاعهم لدورات تدريبية فحسب، بل يجب إيلاء معالجة صدماتهم اهتماماً أيضاً. ومن شأن ذلك أن يساعدهم في تجنّب معاودة إحياء تلك الصّدمة وإدامتها في مسار عملهم.

تأمين التمويل المناسب: نظراً إلى التّعقيدات التي تكتنف جهود العدالة الانتقالية، لطالما طالب الممارسون باعتماد تمويل مستدام وطويل الأمد بدل المنح السنوية. ولعلّ ما يزيد هذا المطلب إلحاحاً هو تعميم الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعيّ. لكن، عملياً، فإنّ معظم المنظمات التي تقدّم الدعم النفسي الاجتماعيّ تُموّل عبر دورات منح قصيرة الأمد لا تشكل ضماناً للمشاركة مستدامة. وحين تشحّ الموارد، يجب تخصيص المزيد من التّمويل من أجل

2 نومفونديو موجابي، الرئيسة التنفيذية في مركز الصّحة النفسية والقيادة، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل، 2023.  
Nomfundo Mogapi, Chief Executive Officer, Center for Mental Wellness and Leadership, interview, April 18, 2023.

تقوية دعم المجتمع والأسرة، إلا أن الممولين يولون، بدلاً من ذلك، الأولوية لدعم التدخلات الفردية ذات النطاق والنتائج الأكثر قابلية للقياس. وفي هذا الموضع تمامًا، تلج الحاجة إلى تحسين الوعي والفهم بين صفوف المانحين حول أهمية تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وتداعياتها المترتبة على الميزانيات وإدارة البرامج.

قياس التقدم المحرز: في خطوة أولى نحو قياس التقدم المحرز، يجب أن توضّح الأهداف المأمول تحقيقها من خلال دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عملية العدالة الانتقالية. لذا، ينبغي على الممارسين الحرص على عدم الإيحاء بأن العملية ستؤدي حكمًا إلى الشفاء، كما على عدم إثقال كاهل الضحايا بذلك. فدور الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي يقوم على ضمان تمكين الناس والمجتمعات من اختيار رحلة شفائهم وعلى دعمهم في إكساب تجاربهم معنى مجددًا. وعليه، من الأهمية بمكان استحداث مجموعة من المؤشرات المؤلمة ثقافيًا والرامية إلى قياس الدمج الشامل للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عمليات العدالة الانتقالية. وفي حين تعدّ المقاربات العلاجية الطيبة الفردية في شأن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أيسر توثيقًا وتقييمًا، فقد أثبت دعم المجتمع ومشاركته طويلًا الأمد أنهما أفضل جدوى، من منظار نفسي اجتماعي، في مساعدة عدد أكبر من الناس والمجتمعات المحلية.

### رعاية مُقدّمي الرعاية

غالبًا ما تشهد المنظمات والمؤسسات التي تدمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عملها الخارجي، إجمالًا تأمًا عن تطبيق المعايير والأساليب نفسها في عملها الداخلي. فبالنسبة إلى الجهات الفاعلة هذه، يجب أن تكون المقاربة الواعية للصدمات منصهرة في عمق الهيكل التنظيمي الكلي ومتجذرة في ممارساته المتعلقة بالموارد البشرية. لذا، يجب أن تكون رعاية الموظفين إجبارية، وأن تدرج في صلب المنظمة، وأن تحظى بدعم القيادة. فالوزن العاطفي، إن لم يُمنح متنفسًا مناسبًا، قد يهدّد رفاه الشخص نفسه، ورفاه المشاركين في العملية، وجدوى العمل في مجمله. صحيح أنه من المثالي أن تضمّ المنظمة شخصًا متفرغًا لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي بُعْية مساندة الموظفين، بيد أن غالبية الموظفين سيستفيدون من الحدّ الأساسي من الدعم الذي يمكن أن يقدمه لهم كل من المنظمة وزملائهم. وقد أثبت دعم الأقران بعضهم بعضًا فعاليته، لأنّ الزملاء يدركون تمامًا ضغط العمل والتوتر الناتج منه، في حين أنّ التدريب والتطوير المهني قد يُهيئان الموظفين لمواجهة المواقف العصيبة. لذا، يجب تحويل المقاربة الشاملة في شأن رعاية الموظفين إلى ثقافة تنظيمية إيجابية، على أن تدرج في عمق هيكليات المنظمة وسياساتها وتعمّم فيها.

### التوصيات

- اعتماد مفهوم المقاربة النفسية الاجتماعية في شأن العدالة الانتقالية الذي يتجاوز تقديم خدمات الدعم ليشمل تطبيق عدسة نفسية اجتماعية في تحليل السياقات، وتقييم الاحتياجات، وتصميم البرامج وتنفيذها.
- اتّخاذ الرفاه هدفًا أساسيًا للعدالة الانتقالية من أجل الارتقاء من مبدأ "عدم إلحاق الضرر" إلى تحقيق آثار إيجابية في الصحة النفسية والاجتماعية.
- الابتعاد عن التركيز العلاجي الطبيّ على الأمراض، والتوجه إلى فهم الصدمة على أنّها طيف من الاستجابات للعنف والقمع الذي يضمّ المعاناة العاطفية.
- الإقرار بالترابط القائم بين الرفاه الفردي والرفاه الاجتماعي، ممّا يعني التحسّب للأضرار النفسية الاجتماعية الناجمة من انتهاكات حقوق الإنسان وأثر التدخلات الموافقة لها على المستويين الفردي والجماعي (المجتمعي).
- إقامة قنوات الاتصال مع المجالات ذات الصلة التي تدعم التقاطع بين المجالات الفردية والاجتماعية. فينبغي على ممارسي العدالة الانتقالية، لا سيّما في سياقات التنمية المستدامة، أن يبحثوا عن شركاء في مجال التنمية، ويتعاونوا معًا بغية تشكيل برامج التنمية على نحوٍ يراعي احتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

- توجيه مراعاة الصدمة نحو الخارج، من أجل الاستهداف بها في تحليل السياق العام وتصميم التدخل ودعم الضحايا، وتوجيهها نحو الداخل من أجل النظر في كيفية تأثير الصدمة أيضًا في الهيكليات التنظيمية وديناميات الفريق وقدرة الأفراد على القيام بأعمالهم.
- تطبيق عدسة نفسية اجتماعية على تصميم جميع تدخلات العدالة الانتقالية وتنفيذها، بما في ذلك عمليات الدولة الرسمية وجهود المجتمع المدني والمجتمع المحلي والمنظمات على حد سواء.
- وضع مقاربات برمجية تكون متجذرة في المجتمع المحلي وتستجيب للسياق النفسي الاجتماعي المحدد، بما في ذلك الأضرار التاريخية، والمعايير الثقافية، واستراتيجيات التصدي.
- إدراج المرونة في تخطيط المشروع على نحو يحوّل مواءمة الأنشطة والمقاربات المحددة والبناء على ما هو قائم أساسًا في المجتمع.
- دمج التقييم والتحصير النفسيين الاجتماعيين في صلب مشاركة الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية وذلك لتيسير مشاركتهم المجدية والتحصن من المشاركة الصورية أو المعيدة للصدمة.
- ينبغي على الممارسين أن يكونوا متيقظين للضغوط التي يشعر بها الضحايا والناجون وأن يخصصوا وقتًا تمهيدياً من أجل مناقشة العملية أو ورشة العمل أو التدخل مع المشاركين بغية ضمان فهمهم للخطة واستعدادهم عاطفياً للمشاركة في النقاشات.
- اتّخاذ خطوات للتغلب على الوصمة الاجتماعية من خلال مراعاة انتقاء المصطلحات والأدوات:
  - توليد مصطلحات دقيقة وخاصة بالسياق من أجل تطبيع الاستجابات العاطفية للانتهاكات والاعتراف بها وإعادة توجيه وضع البرامج لتشمل جميع الذين يقاسون معاناة عاطفية، ولا تقتصر على أولئك الذين تمّ تشخيصهم بمشاكل الصحة النفسية.
  - مواءمة اللغة مع الجمهور المحدد والثقافة المحددة؛ وتجنّب التشخيص المرضي، على أن تستخدم بدلاً من ذلك مصطلحات تحسّن الوعي بعناصر الصحة النفسية الاجتماعية على المستويين الفردي والمجمعي؛ ومناقشة الآثار النفسية والاجتماعية بشكل غير مباشر عند اقتضاء الحاجة.
- توفير تدريب نفسي اجتماعي أساسي لجميع الموظفين في عملية العدالة الانتقالية أو منظمة معنية بها، وذلك لضمان أن يعي الجميع أنّ لهم دورًا يؤدونه في المساهمة في الرفاه من خلال إيجاد تجربة إيجابية ومحترمة للضحايا، بدءًا من موظف الاستقبال حتى عضو اللجنة، مع الحرص على توضيح الوظائف المميزة لهذه الأدوار.
- بناء الثقة داخل المجتمعات من خلال تجنب تدخلات المرّة الواحدة التي قد تكون أكثر ضررًا منها نفعًا؛ وإيلاء الأولوية للأنشطة التي تُكرّر ويبنى بعضها، مع مرور الوقت، على بعضها الآخر؛ وتوفير المشاركة الدائمة واستمرار تقديم الرعاية للناس على طول مسار رحلات تشافيهم.
- استكشاف الفرص لإقامة التعاون بين الصّوامع التنظيمية من خلال وضع برامج جماعية يتعاون فيها مقدّمو الدعم النفسي الاجتماعي ومنظمات العدالة الانتقالية لإنشاء عملية عدالة شاملة وعلاجية للضحايا.
- دمج عدسة نفسية اجتماعية ومقاربة واعية للصدمة في جميع مراحل العمل، والإقرار بأنّ كيفية تنفيذ التدخلات تعادل أهميّة ما يتمّ تنفيذه.
  - في مرحلة التقييم، لا بدّ من الاستعلام عن المواقف الثقافية والاجتماعية في شأن المعاناة والصدمة التاريخية في السياق. يلي ذلك السعي إلى تحديد شبكات الدعم القائمة ضمن مجتمع معيّن أو منطقة معيّنة، ويمكن أن تشكّل ركيزة البرنامج.

- في مرحلة التخطيط، لا بد من محورة احتياجات الضحايا والناجين من خلال احترام اختيارهم وقدرتهم على التقرير. ولا بد من الأخذ في الاعتبار رفاه الضحايا على الأجلين القصير والطويل، كما لا بد من الحرص على أن تكون مشاركتهم نافعة لهم وكذلك الحرص على مساعدتهم على التقدّم في رحلتهم نحو نيل العدالة.
- في مرحلة التنفيذ، لا بد من تدريب الممارسين على رصد علامات الضيق المحتمل وتطوير تقنيات التأريض للمساعدة في تحسين الرفاه العاطفي وتهدئة التوتر.
- تضمين مقترحات المشاريع السياقية النفسية الاجتماعية، والجانب النفسي الاجتماعي للتدخلات المخطّط لها، وكذلك التقديرات المخصصة لرعاية الموظفين، وبنود الميزانية المكرّسة لها.
- الأخذ في الحسبان مستويات الصدمات التاريخية في صفوف القادة والمؤسسات:
  - تكملة الدعم التقني المُقدّم لقادة العدالة الانتقالية ومؤسساتها بدعم نفسي اجتماعي، ومن ضمنه بناء الثقة والدعم الشخصي لمعالجة الصدمات التاريخية وتلبية الاحتياجات النفسية الاجتماعية في صفوف القادة وضمن المؤسسات.
  - دعم القادة لتجنّب معاودة إحياء الصدمات وإدامتها في مسار أعمالهم، بغية تحويلها والتصرّف بشفافية ومحاسبة واشتمالية.
- إيجاد حوافز داخل هيكلية التمويل ومتطلبات المنح من شأنها الحدّ على تعميم دمج عدسة نفسية اجتماعية في العدالة الانتقالية:
  - استهداف المانحين بجهود توعية ترمي إلى تحسين فهمهم لأهمية تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والمشاركة المستدامة على مستوى المجتمع المحلي.
  - السماح بالمرونة في تخطيط المشاريع، وتشجيع البرامج التعاونية من خلال التمويل الذي يعزّز إنشاء شبكات مشتركة للبرمجة والإحالة.
- إدخال مقاربة واعية للصدمات في هيكلية المنظمة بأكملها وفي قسم مواردها البشرية:
  - تأمين قيادة مؤلّفة من كبار الموظفين، والمجالس، والممولين، يُناب بها المطالبة بالدعم المالي، وفرض أحكام تضمن رفاه الموظفين.
  - ضمان إدراك الجميع لمركزية دعم رفاه الموظفين وحمائته والحاجة الملحة إلى تضمين الميزانية بنوداً مرنة لتغطية هذا العمل.
  - إدراج ميزانية مكرّسة لرعاية الموظفين (بما في ذلك فرص التطوير المهني والحصول على الرعاية الواعية للصدمات) والتدريب على استراتيجيات الدعم النفسي الاجتماعي الممكن تطبيقها داخلياً وخارجياً.
  - إدراج سياسة شاملة لرعاية الموظفين، تشمل منح فترة للتعافي بمعزل عن الإجازات أو أيام التّعطيل الشخصية. وينبغي أن تكون فترة التعافي إجازة إلزامية تؤخذ بعد مشاركة مضمّنة.
- دمج عدسة نفسية اجتماعية في تصميم عمليات العدالة الانتقالية وبرامجها، وكذلك في رصدها وتقييمها.
  - استحداث مؤشرات ملائمة لقياس كلّ من دمج العدسة النفسية الاجتماعية في العملية برمتها والآثار النفسية الاجتماعية المترتبة عن التدخل أو العملية.
  - تشجيع البحث المستمر القائم على الأدلة حول أثر تعميم العدسة النفسية الاجتماعية في العدالة الانتقالية.

- إدراج عدسة نفسية اجتماعية في متطلبات إعداد التقارير المرفوعة إلى الجهات المانحة.
- إنشاء فريق عمل دولي متعدد الاختصاصات يلتزم سنويًا لاستعراض التوجهات وتحسينها والعمل في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة، مثل إجراء البحوث، ووضع المعايير، وتحديد المؤشرات، وإقامة شبكات الإحالة.
- جمع ممارسين من مختلف الاختصاصات في مراحل منفصلة من هذا العمل، وذلك بغية تبادل الاستراتيجيات، والمقاربات، والتحديات.
- إنشاء مقرّ للأبحاث/ للممارسين يشكّل جهدًا تعاونيًا بين الجامعات والممارسين، حيث يمكن للباحثين، أن يهتدوا بالتحديات والأسئلة المنبثقة من العمل الميداني، ليواصلوا صقل تفكيرهم في شأن الموضوع قيد البحث، وليكونوا مصدرًا يلجأ إليه الممارسون. ويمكن هذا المقرّ أن يكون مُلتقى الفريق العامل ومساحة لتعزيز التفكير، والتعلم المتعدد الاختصاصات، والتعاون.

## المقدمة

لطالما وجّه التركيزُ على رفاه الضحايا والالتزام بمبدأ "عدم إلحاق الضرر" العملَ في مجال العدالة الانتقالية في شتّى أنحاء العالم. لكن، نتيجةً الاستجابة لتعاظم الحاجة والمناصرة على مدى عقدٍ من الزمن، شهدت السنوات الأخيرة وعياً متزايداً لأهمية الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عملية العدالة الانتقالية ولأوجه الترابط بين هذين المجالين. وقد أدّى ذلك إلى تعالي مجال العدالة الانتقالية عن حدود مبدأ "عدم إلحاق الضرر" والارتقاء إلى تحقيق آثارٍ إيجابية في الصحة النفسية والاجتماعية.

يُعدُّ العمل في مجال العدالة الانتقالية عملاً مُعقّداً وطويل الأمد وهو يتأثر بتغيُّر القوى السياسية. لذا، يستحيل الحزم بضمان إحراز تقدّم إيجابي في عمليات العدالة الانتقالية الرسمية أو تحقيق نتيجة إيجابية منها، إلا أنّ الممارسين، كونهم فاعلي العدالة الانتقالية، يتحكّمون بطريقة تفاعلهم مع الأفراد والمجموعات والمجتمعات التي يدعمونها ويرافقونها في بحثها عن العدالة. لذا، يجب أن توجّه هذه المرافقة عدسةً نفسية اجتماعية ومُقاربة واعية للصدّات بغية المساعدة في تعزيز الشّعور الشامل بالعدالة. ويستدعي ذلك التّفكّر ملياً في السبيل التي يستطيع عبرها كل من عمل العدالة الانتقالية وتدخّلاتها وعملياتها قيد التنفيذ أن يساهم في رفاه الأفراد والمجتمع على حدٍ سواء.

عادةً ما يُستخدم مصطلح "الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي" في وصف أيّ نوع من أنواع الدعم المحلي أو الخارجي الذي يرمي إلى حماية الرفاه النفسي الاجتماعي أو تعزيزه و/أو الوقاية من الاضطرابات النفسية أو علاجها! ويُمكن فهم هذا المصطلح، من منظور العدالة الانتقالية، على أنه دعم يرمي إلى التعامل مع الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة من الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان. وهو دعمٌ يسعى إلى ضمان ألاّ تسبّب تدخّلات العدالة الانتقالية أضراراً نفسية أو اجتماعية للضحايا الذين يتفاعلون معها، بل أن يعزّز الرفاه على المستويات الفردية والمجتمعية والمؤسسية. ويتطلّب ذلك تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جميع مستويات العدالة الانتقالية على نحو مُماثلٍ لكيفية دمج العدالة الجنائية في العدالة الانتقالية.

في الوقت الرَّاهن، يفتقر المجال مقاربة منهجية في شأن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. فهي، تُقدّم على أساس اقتضاء الحاجة، وبشكل أساسي، عبر صوامع تنظيمية واختصاصية منفصلة. وتكثر، في هذا الصّد، العبر التي يمكن استخلاصها من المبادرات القائمة ومن السبيل التي انتهجتها مجالات الممارسة ذات الصلة، مثل بناء السلام والتدخّلات الإنسانية، في سبيل دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي فيها. فبين الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والعدالة الانتقالية، يكمنُ تآزر كبير وأهداف مشتركة. وليست الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي موضوعاً مُستجداً يجب إضافته إلى عمل العدالة الانتقالية: فالمجالان، في الأصل، متشابكان ومتداخلان عميقاً. وتوفّر مقاربات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي عدسة تحليلية

1 براندون هامبر، ودينيس مارتينيز، وديفيد تايلور، ومارليس ستابرز، وتوماس أونجر، "الشباب والسلام والأمن: الدعم النفسي الاجتماعي والتحوّل المجتمعي"، منظمة إنتربيس سلسلة خارج الصندوق (2022)، 6.

Brandon Hamber, Denis Martinez, David Taylor, Marlies Stappers and Thomas Unger, "Youth, Peace and Security: Psychological Support and Societal Transformation," Interpeace Outside the Box Series (2022), 6.

أكثر وعياً لدقائق التفاصيل، يمكن من خلالها تقييم السياقات والاحتياجات وتصميم البرامج. ومن شأن تقديم هذه العدسة وزيادة التركيز عليها أن يثمر تحقيقاً أفضل للأهداف المتداخلة بين المجالين أنفي الذكر.

على مستوى السياسات العالمية، يتزايد كل من الوعي والإرادة السياسية والمناصرة في سبيل أخذ الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في الحسبان في عمليات العدالة الانتقالية. ومع ذلك، لا تزال الحاجة قائمة إلى الارتقاء من مفهوم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على اعتباره مجرد دعم فردي يُقدّم للضحايا والناجين. وفي هذا الصدد، تسلط سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي (2019) الضوء على الحاجة إلى الدعم النفسي الاجتماعي، لكنها تحصره بالنساء والأطفال وضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. صحيح أن السياسة هذه تشدد على أن التشافي هدف أساسي من أهداف العدالة الانتقالية، بيد أنها لا تقر بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي عنصرًا محوريًا في جميع عمليات العدالة الانتقالية. وفي سبيل المضي بهذه المسألة قدمًا، أقرّ قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للعام 2022 بما يلي:

... أهمية توفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة منذ الوهلة الأولى وفي جميع مراحل عمليات العدالة الانتقالية، باعتبار ذلك تدبيرًا من تدابير إعادة التأهيل وعدم التكرار، بغية المساعدة على معالجة المظالم والتغلب على الآثار المشتركة بين الأجيال المترتبة على الفظائع والانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي قد تصبح، لولا ذلك، عوامل خطر تهدد بحدوث انتهاكات وتجاوزات جديدة.<sup>2</sup>

لكن دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي دمجًا مجديًا لا يقتصر على إضافة خدمات فحسب، بل يستدعي تطبيقها في تقييم برامج العدالة الانتقالية وتصميمها وتنفيذها. وعلى حدّ ما بيّنه كل من براندون هامبر وإليزابيث غالاهر، فإن تدخلات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وممارساتها ينبغي أن تشكل في حدّ ذاتها التغيير الاجتماعي وتسيّره على حدّ سواء.<sup>3</sup>

يرمي هذا التقرير إلى الارتقاء من فكرة تقديم الخدمات إلى تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على اعتبارها عدسة توطر أوجه فهم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاستجابات لها الحالية. وتتجلى هذه المقاربة الأكثر شمولية في أحدث مُذكّرة توجيهية للأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، تدعو الأمم المتحدة إلى:

... دمج عدسة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بشكل منهجي بغية تعزيز التحليل، وتحسين توفير الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من ضمن آليات العدالة الانتقالية، وإقامة روابط مع الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي لاستكمال عمليات العدالة الانتقالية، وتمكين الناس من المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.<sup>4</sup>

وبذلك، فإن الأمر يتجاوز دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ويُعنى بتصميم الصحة النفسية والتصميم النفسي الاجتماعي.<sup>5</sup> ويستند هذا التقرير إلى الإقرار المتزايد هذا بأهمية الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، فيصِف معناه في الممارسة ويُحلله بغية تعزيز دمجها في نظرية العدالة الانتقالية وتصميمها وممارستها.

2 مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، "تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الحادية والخمسين (A/HRC/51/2)، 12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022" (9 كانون الأول/ديسمبر، 2022).

3 براندون هامبر وإليزابيث غالاهر، محرران، "رؤى نفسية اجتماعية حول بناء السلام" (تسام: دار نشر سيرينجر للعلوم ووسائل الإعلام التجارية، 2015). Brandon Hamber and Elizabeth Gallagher, eds., *Psychosocial Perspectives on Peacebuilding* (Cham: Springer Science and Business Media, 2015).

4 الأمم المتحدة، "مذكّرة توجيهية للأمين العام: العدالة الانتقالية أداة استراتيجية للناس والوقاية والسلام" (2023)، 24. UN, "Guidance Note of the Secretary General: Transitional Justice a Strategic Tool for People, Prevention and Peace", (2023) 24.

5 فاليري واترز، "التوثيق وعمليات العدالة الانتقالية والدعم النفسي الاجتماعي"، عرض تقديمي أمام موظفي المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 11 آب/أغسطس، 2014 (محفوظ لدى المؤلف).

Valerie Waters, "Documentation and Transitional Justice Processes and Psychosocial Support," Presentation to ICTJ staff, August 11, 2014 (on file with the author).

تستطيع العدالة الانتقالية أن تكون أشد تأثيراً في الضحايا وتجاربهم المعاشة من خلال دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جميع مراحل برمجتها ومستوياتها، وهو ما من شأنه أن يُعزّز، نالياً، قدرة العدالة الانتقالية التحويلية والوقائية على حدّ سواء. وعلى المنوال نفسه، فإنّ فهم الديناميات القائمة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا سيّما السّياقين التاريخي والسياسي، يُعدُّ ضرورةً قصوى لتحقيق هذا الهدف. فالاختصاصي النفسي المدرب، إن لم يكن ملماً بالسياق، قد يحرص تركيزه على المقاربات العلاجية الفردية، من دون أن يضعها في مقاربة لئلاظمة، وهو ما يطرح خطر تصنيف الضحايا مَرَضَى على نحو ينزِع الطابع السياسي عن أسباب المعاناة وآثارها.<sup>6</sup> وبدلاً من ذلك، يُتيح ربط الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بالعدالة الانتقالية فرصةً للتفكير في كيفية التصدي المباشر للظروف التي سببت المعاناة ولا تنفك تسببها.

“لا يمكن فصل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي عن العدالة. فلا يمكن أن تقوم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من دون عمليات العدالة الانتقالية، تماماً كما لا يمكن أن تُديم عمليات العدالة الانتقالية السلام ما لم تُدمج فيها مقاربة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.”

— جوجو شابالالا، مديرة برنامج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، مركز دراسة العنف والمصالحة

يستفيد هذا التقرير من الخبرات في الاختصاصات ذات الصلة ومن مجموعة متنوّعة من السياقات، فيطرح توجيهات في شأن دعم صحة ممارسي العدالة الانتقالية النفسية ورفاههم، ويتطرّق إلى الاعتبارات العملية الواجب أخذها في الحسبان عند تطبيقهم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في أعمالهم.

## المنهجية

استُهلّ البحث في سبيل إعداد هذا التقرير بمراجعة مكتبية ترمي إلى فهم الأفكار المتبصرة ذات الصلة المستقاة من مجالات أخرى، مثل بناء السلام، والتدخلات الإنسانية، وعلم النفس، والدراسات الجنسانية، وذلك بغية الاستناد إلى رصيد أكبر من المؤلفات المتعلقة بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والعدالة الانتقالية. وبعد تجميع المصادر والموارد المشروحة وتحديد الثغرات في المؤلفات المتعلقة بدمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية، أجرت المؤلفتان مقابلات داخلية مع موظفي المركز الدولي للعدالة الانتقالية بغية فهم تصوّرهم للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وكيفية تطبيقهم إيّاها في الوقت الحالي. وكان من شأن ذلك أن أتاح تحديد الثغرات المعرفية الكامنة عند أعضاء الفريق وجمع أمثلة على الممارسات الفضلى من الخبرة الواسعة التي يمتّع بها الزملاء في تصميم العدالة الانتقالية وتنفيذها. وفي نهاية المطاف، أجريت مقابلات خارجية مع خبراء في المجال لفهم كيفية مقاربة المنظمات الأخرى للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، واستخلاص العبر من خبراتهم، بما في ذلك التحدّيات الماثلة أمام دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والممارسات الفضلى في هذا المجال.

6 براندون هامبر، العدالة الانتقالية، الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي: تجديد مقاربة الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية (نيويورك، 2023)، 9؛ وفانيسا بوبافاك، “تصنيف السكان مرضى واستعمار العقول: البرامج النفسية الاجتماعية الدولية في كوسوفو،” البدائل: عالمية، محلية، سياسية 27، العدد 4 (2002): 489-511.

Brandon Hamber, *Transitional Justice, Mental Health and Psychosocial Support: Renewing the United Nations Approach to Transitional Justice* (New York, 2023), 9; and Vanessa Pupavac, “Pathologizing Populations and Colonizing Minds: International Psychosocial Programs in Kosovo,” *Alternatives: Global, Local, Political* 27, no. 4 (2002): 489–511.



## نبذة مفهومية عن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في سياق العدالة الانتقالية

يُسَهِّلُ العمل على دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية بإرساء فهم مشترك للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية المأخوذة من مجالات علم النفس، وبناء السلام، والمساعدة الإنسانية. فقد برزت المبادئ التوجيهية للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أول مرة في حالات الطوارئ الإنسانية، التي عادةً ما تنطوي على تدخلات قصيرة الأجل. وفي حين أنّ الأمم المتحدة تشدّد على أنّ مبادئها التوجيهية في شأن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لا تدلّ على احتياجات دعم الصحة النفسية الطويلة الأجل الناجمة من النزاعات أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،<sup>7</sup> فإنّ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة تُعرّف الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بأنّها "أي نوع من المساعدات المحلية أو الخارجية التي تستهدف حماية أو تحسين المعافاة "النفس-اجتماعية" و/أو الوقاية من الاضطرابات العقلية و/أو علاجها".<sup>8</sup> ويبدو أنّ هذا التعريف يولي الفرد الأولوية، ويهمل الحاجة إلى تحليل هيكليّ أوسع نطاقاً على المستويين المجتمعي والاجتماعي. ومن أجل أن يصبح هذا التعريف على صلة بالعدالة الانتقالية، يقتضي توسيع نطاق التركيز ليشمل إرث العنف الطويل الأمد وأثره في الرفاه النفسي الاجتماعي للأفراد والمجتمعات المحلية والأنظمة الاجتماعية الأوسع نطاقاً التي نشأت من الأضرار المتفاقمة سوءاً على مدى سنوات من النزاع أو القمع، إن لم يكن عقوداً منه.

### لا صحة من دون الصحة النفسية

تعرّف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنّها "حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز".<sup>9</sup> ويعكس هذا التعريف فكرة مفادها أنّ الصحة النفسية تعدو كونها مجرد انعدام المرض النفسي، بل تتعلّق بحالة من الرفاه النفسي. ويشابه هذا التأطير نظرية السلام الإيجابي التي طرحها كلّ من يوهان غالتونغ وجون بول ليدريرتش، اللذان يشيران إلى أنّ السلام لا يقتصر على غياب النزاع (السلام السلبي)، بل يشمل أيضاً العدالة واحترام حقوق الإنسان على اعتبارهما عنصرين أساسيين من عناصر السلام.<sup>10</sup>

7 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "نتائج البحث: تقرير موجز - دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في بناء السلام" (2022)، 17. UN Development Programme, "Research Findings: Summary Report – Integrating Mental Health and Psychosocial Support into Peacebuilding" (2022), 17  
8 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، "الضوابط الإرشادية للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ" (2007)، متوفّر على الرابط التالي:

<https://interagencystandingcommittee.org/iasc-task-force-mental-health-and-psychosocial-support-emergency-settings/iasc-guidelines-mental-health-and-psychosocial-support-emergency-settings-2007>

9 الجمعية العامة للأمم المتحدة، دستور منظمة الصحة العالمية، 17، A/RES/131، تشرين الثاني/نوفمبر، 1947.  
10 يوهان غالتونغ، "مقاربات السلام الثلاث: حفظ السلام، وصنع السلام وبناء السلام"، في السلام، والحرب والنزاع: مقالات في بحوث السلام، تحرير يوهان غالتونغ، المجلد رقم 2 (كوبنهاغن: كريستيان إهلرز، 1976)، 297؛ وجون بول ليدريرتش، بناء السلام: المصالحة المستدامة في المجتمعات المنقسمة (واشنطن العاصمة: مطبعة معهد الولايات المتحدة للسلام، 1997).

يستحيل أن يبلغ الأفراد تمام السلامة في الصحة من دون الصحة النفسية الإيجابية. وتصف منظمة الصحة العالمية أن الصحة النفسية هي "حالة من الرفاه النفسي تمكن الشخص من مواجهة ضغوط الحياة، وتحقيق إمكاناته، والعمل بشكل جيد، والمساهمة في مجتمعه المحلي".<sup>11</sup> لذا، فإن حالة الرفاه تخوّل الأفراد المشاركة في دفع العدالة قدمًا لما فيه مصلحة مجتمعهم وبلدهم، وهو ما يعدّ عنصرًا حاسمًا في عمليات العدالة الانتقالية المجدية. في المقابل، يمكن أن تؤثر عمليات العدالة الانتقالية المجدية والاشتمالية إيجابًا في الرفاه، فتسلط الضوء، بذلك، على الحلقة القائمة بين الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من جهة والعدالة الانتقالية من جهة أخرى، التي تقوّي، فيها، إحداهما الأخرى.<sup>12</sup>

تعدّ محدّدات الصحة الاجتماعية، مثل الظروف الاقتصادية، والإدماج الاجتماعي، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية، عوامل حاسمة "غير طبيّة تؤثر في المخرجات الصحيّة".<sup>13</sup> ومعنى ذلك أن العوامل التي تمسّ الصحة ليست طبيّة حيويّة فحسب، بل هي متعدّدة القطاعات أيضًا.<sup>14</sup> ففي سياقات الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، تشمل القضايا الاجتماعية التي تؤثر في الصحة النفسية أيضًا تفاقم المظالم التاريخية، وتأثير النزاع في سبل العيش، والأضرار اللاحقة بعلاقات الفرد الاجتماعية.

في كولومبيا، وفي إطار عملية العدالة الانتقالية القائمة في البلاد، لحظت وزارة الصحة تأثير النزاع في الصحة النفسية، فاعتمدت تعريفًا دقيقًا لها يعتبرها أصلًا جماعيًا وفرديًا طبيعته رمزيّة وعاطفيّة وعلنيّة، وهي، تاليًا، رغبة اجتماعية وفردية تساهم في التنمية البشرية والاجتماعية، فتولد رأس مال اجتماعي وثقافي ورمزي واقتصادي (رأس مال عالمي).<sup>15</sup> هذا وتعرّف الوزارة، أيضًا، الصحة النفسية على أنها بناء ديناميكي ومتعدّد الأبعاد، محدّد ومُحدّد... إنّها، في الوقت عينه، غاية، ووسيلة ونتاج: فهي غاية، باعتبارها سلعة يعتمد عليها؛ ووسيلة للتنمية الفردية والجماعية، وزيادة رأس المال وممارسة الحقوق، ونتاج لما ساهمت هي نفسها في تطويره وزيادته وضمانه.<sup>16</sup>

صحيح أن الصحة النفسية تعدّ عنصرًا حيويًا من عناصر صحة كلّ شخص، بيد أن قدرًا كبيرًا من الوصم بالعار يُحيط بهذا المصطلح. ففي العديد من السياقات حول العالم، كثيرًا ما يثير مصطلح الصحة النفسية نقصها، وغالبًا ما يُقرن استخدامه بالجنون. وهذا ما يفرض تحدّيًا عند محاولة معالجة آثار الصحة النفسية للانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان ويشير إلى الحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة للتعبير عن الأضرار وتطبيعها. ويسلط ذلك أيضًا الضوء على الحاجة إلى تحسين الوعي بماهية الصحة النفسية والإمام بالمدلول المحدّد للمصطلحات المحتملة وأوجه الوصم بالعار المرتبطة بها في كل بلد أو سياق مجتمعي. وفي هذا الصدد، قد يجدي مفهوم الصحة النفسية الاجتماعية نفعًا.

## الصحة النفسية الاجتماعية

الصحة النفسية الاجتماعية. ولعلّها مصطلح أقل إثارة للجدل أو عرضة لسوء الفهم من مصطلح الصحة النفسية. تُعرّف على أنّها العلاقة الدينامية القائمة بين الجوانب النفسية للتجربة (أي أفكارنا وعواطفنا ومشاعرنا وسلوكنا)،

Johan Galtung, "Three Approaches to Peace: Peacekeeping, Peacemaking and Peace Building," in *Peace, War and Defence: Essays in Peace Research*, ed. Johan Galtung, Vol. 2 (Copenhagen: Christian Ejlert, 1976), 297; and John Paul Lederach, *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies* (Washington, DC: U.S. Institute of Peace Press, 1997).

11 منظمة الصحة العالمية، "التقرير العالمي عن الصحة النفسية: إحداهما تحول في الصحة النفسية لصالح الجميع" (2022).  
12 راجع، على سبيل المثال، جان إلهان كيزيلهان وجوانا نيومان، أهمية العدالة في العلاج النفسي للأشخاص المصابين بصدمات بعد الحرب والأزمات، فرورنيرز إن سيكيتراري 11 (2020): 540؛ وفرنغ ن. فام وآخرون، حقوق الإنسان، العدالة الانتقالية، الصحة العامة وإعادة البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية والطب 70، العدد رقم 1 (2010): 98-105.

See, for example, Jan Ilhan Kizilhan and Johanna Neumann, "The Significance of Justice in the Psychotherapeutic Treatment of Traumatized People After War and Crises," *Frontiers in Psychiatry* 11 (2020): 540; and Phuong N. Pham et al., "Human Rights, Transitional Justice, Public Health and Social Reconstruction," *Social Science and Medicine* 70, no. 1 (2010): 98-105.

13 منظمة الصحة العالمية، "مُحدّدات الصحة الاجتماعية" متوفّر على الرابط التالي (باللغة الانكليزية حصراً) [https://www.who.int/health-topics/social-determinants-of-health#tab=tab\\_1](https://www.who.int/health-topics/social-determinants-of-health#tab=tab_1)

14 منظمة الصحة العالمية، "التقرير العالمي عن الصحة النفسية: إحداهما تحول في الصحة النفسية لصالح الجميع"، xiv.  
15 وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في كولومبيا، بروتوكول الرعاية الصحية الشاملة بمنظور نفسي اجتماعي (2017)، 34.  
16 Ministerio de Salud y Protección Social de Colombia, *Protocolo de Atención Integral en Salud con Enfoque Psicosocial* (2017), 34. المصدر المتابق نفسه.

ولتجربتنا الاجتماعية الأوسع (أي علاقاتنا، وتقاليدنا) ولقيمنا وثقافتنا.<sup>17</sup> ووفقاً لهذا التعريف، لا تقتصر الصحة على شعور الأفراد بالتحسن فحسب، بل تشمل أيضاً الشعور بإعادة بناء العلاقات على اعتبارها إنسانية، أي على أساس الاحترام والكرامة والعمق الروحي.<sup>18</sup>

ويقضي المصطلح المركب "النفسية الاجتماعية" بأن يُعتبر الشخص كائناً اجتماعياً مرتبطاً بالآخرين، على غرار الأسرة، وأفراد المجتمع المحلي، والجماعات المدنية، والمؤسسات القائمة عبر شبكات من العلاقات. ويتمشى هذا المفهوم مع هدف أساسي من أهداف الجهود المبذولة في مجال العدالة الانتقالية، وهو بناء الثقة المدنية وإعادة تأسيس (أو إقامة) علاقات الاحترام والكرامة بين المواطنين من جهة وبين المواطنين ومؤسسات الدولة من جهة أخرى. ويُفهم، من هذا المفهوم الشامل، أن صحة الشخص تتأثر بعلاقاته مع الآخرين ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن فهم سياقه الاجتماعي. وبحسب ما ذكر هامبر، فإن المصطلح المركب "النفسية الاجتماعية" يدل على الترابط بين العمليات النفسية والاجتماعية وعلى كيفية تفاعل إحداها بالآخرى وتبادلها للتأثير باستمرار.<sup>19</sup> وعليه، فإن أسباب المعاناة، عبر هذه العدسة، لا تقتصر على الأسباب النفسية فحسب، بل لها أسباب نفسية اجتماعية، يمكن اعتبارها أشكالاً من العنف الهيكلي، بما فيها القمع، والعنف، والحرمان، والتمييز، المتجذرة في المؤسسات، والسياسات الحكومية، وأجهزة الدولة.

## الضرر النفسي الاجتماعي والصدمة

تبرز الأضرار النفسية والاجتماعية حين يمس كل من العنف والنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان والقمع شبكة العلاقات الاجتماعية التي تُبقي المجتمع متماسكاً. فبحسب وزارة الصحة والحماية الاجتماعية الكولومبية، يُعرف الضرر النفسي الاجتماعي على أنه:

... أي أذى أو ضعف دائم أو مؤقت يولد خسارة أو تحولاً سلبياً في القيم والمعتقدات المهمة؛ في العالم العاطفي، والتوازن النفسي والسلامة النفسية، وكذلك الروابط الأسرية والمجتمعية والجماعية. وعادة ما تظهر هذه الخسائر أو التحولات مع تدهور معنى الوجود الصحيح؛ القدرة على التنوُّب بالمستقبل؛ مشاعر الانتماء والانتماء الاجتماعي، والهوية، والأمن، والكرامة، والشرف، والحرية، والاستقلال الذاتي والتمكين.<sup>20</sup>

لذا، فإن الضرر النفسي الاجتماعي لا يؤثر في الفرد وحده، بل يمس أيضاً وحدات وشبكات اجتماعية أوسع، ويحد من إمكانية العمل الجماعي والمشاركة. أما أوجه تجلّي هذه الأضرار فتعتمد على السياق الذي وقعت فيه وعلى أنماط الانتهاكات السائدة فيه أيضاً.

في سياقات القمع الاستبدادي التاريخي، كما هو الحال في تونس مثلاً، فإن إرث المخبرين الحكوميين وإسكات المعارضة من شأنهما أن يوجدنا مناخاً دائماً من الخوف وانعدام الثقة والعزلة، يعزل الضحايا بعضهم عن بعضهم الآخر.<sup>21</sup> أما عواقب العنف الجماعي والفظائع فتولد "دوائر صمت" يمكن أن تدوم حتى بعد انقضاء

17 المركز المرجعي للاتحاد الدولي للدعم النفسي الاجتماعي ومركز هانسن، المذكور في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "دمج الصحة النفسية" (2009)، 11.

18 مايكل ويسيلز، عرض في مؤتمر: "الرحلة حتى الآن: اكتشاف مدى التقدم الذي أحرزناه العقد الماضي في توسيع نطاق المنهجيات لتلبية احتياجات المجتمعات المتضررة من النزاعات في مجال الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية" (2015)، المتوفر على الرابط التالي: [www.youtube.com/watch?v=VWGW3HfPu\\_o&ab\\_channel=JusticeReconciliation](http://www.youtube.com/watch?v=VWGW3HfPu_o&ab_channel=JusticeReconciliation)، والمذكور في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "دمج الصحة النفسية"، 11.

19 هامبر، العدالة الانتقالية، الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، 13.

Hamber, *Transitional Justice, Mental Health and Psychosocial Support*, 13.

20 جمهورية كولومبيا، وزارة الصحة، "استراتيجية الرعاية النفسية والاجتماعية لضحايا النزاع المسلح، في إطار برنامج الرعاية الصحية الشاملة" (2017)، متوفر على الرابط التالي:

[www.minsalud.gov.co/sites/rid/Lists/BibliotecaDigital/RIDE/DE/PS/estrategia-atencion-psicosocial-victimas-conflicto-armado-papsivi.pdf](http://www.minsalud.gov.co/sites/rid/Lists/BibliotecaDigital/RIDE/DE/PS/estrategia-atencion-psicosocial-victimas-conflicto-armado-papsivi.pdf)

21 فيرجيني لاديش وكريستالا ياكينثو، "التعاون المعزز في ممارسة العدالة الانتقالية وبحثها: تأملات في مشروع أصوات الذاكرة في تونس"، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية 14، العدد رقم 1 (أذار / مارس 2020): 85-101.

Virginie Ladisch and Christalla Yakinthou, "Cultivated Collaboration in Transitional Justice Practice and Research: Reflections on Tunisia's Voices of Memory Project," *International Journal of Transitional Justice* 14, no. 1 (March 2020): 80-101, 85.

العنف نفسه.<sup>22</sup> وفي حالات الاحتجاز التعسفي المطول وحالات المفقودين والمخفيين قسراً، فإنَّ عدم اليقين طويل الأمد فيها وانعدام ختمها، يُلحقان أضراراً نفسيةً بأفراد العائلات، بما فيها شعورهم بالعزلة، وإحساسهم بأنهم منسيين، وبفقدانهم السيطرة، وبالانفصال الاجتماعي.<sup>23</sup> فعلى المستوى الفردي، قد يعاني الذين يتعرّضون للعنف أو يشاركون فيه، من الخوف، والوصم بالعار، واسترجاع ذكريات الماضي، واضطرابات النوم والتعلم والاضطرابات الجسدية، ومشكلات أكثر عمقا في الهوية والبعد الروحاني.<sup>24</sup> أما على المستوى المجتمعي الأوسع، فالأضرار النفسية الاجتماعية المتبادلة قد تشمل انعدام الثقة بين المجموعات، وشيوع ثقافات العنف، وانتشار التّعنت بالمواقف، ودورات العنف. وعندما يمارس العنف المنظم والمنهجي والمؤسسي، ثم ينكره مرتكبوها، تنشأ انقسامات اجتماعية، ويتفاقم الاستقطاب الاجتماعي،<sup>25</sup> فتبرز الحاجة إلى البحث عن الحقيقة والمصالحة. وتكشف الدراسات، عموماً، أن التعرّض المطول للقمع والعنف يولد ثقافات خوف تفرض عقبات نفسية واجتماعية أمام إقامة الحكم الرشيد، وتنشئة سكان أسوياء، وإرساء ثقافة حقوق الإنسان.<sup>26</sup>

بعد موجة من الديكتاتوريات القمعية التي اجتاحت أنحاء أمريكا اللاتينية في ثمانينات القرن المنصرم، أتضح أنّ الكثيرين كانوا يعانون من مشكلات اجتماعية، لا من أمراض نفسية شخصية. فالضرر لم يمس حيوات هؤلاء الشخصية فحسب، بل لحق أيضاً بالهيكليات الاجتماعية، بما فيها المعايير والقيم والمبادئ التي توجّه التفاعل الاجتماعي والمؤسسات التي تحكّم حيوات المواطنين.<sup>27</sup> وعلى حدّ ما ذكر الاختصاصي النفسي الإسباني إغناسيو مارتين بارو، الذي يعمل في السلفادور، فإنّ حالة الشذوذ لا تكمن في الشخص بل في الأفعال العنيفة: "فقد يكون الاضطراب النفسي ردّ فعل غير طبيعي على وضع طبيعي، لكنه قد يكون أيضاً ردّ فعل طبيعي على وضع غير طبيعي."<sup>28</sup> فقد كان مجتمع ما بعد الديكتاتورية مجتمعاً مريضاً، لكنّ أفراده لم يكونوا حكماً مريضاً. وأردف بارو أنّ الصدمة النفسية الاجتماعية قد تكون عاقبة طبيعية ناجمة من نظام اجتماعي قائم على علاقات اجتماعية يسودها الاستغلال والقمع اللإنساني، على غرار ما حل في زمن الحرب في السلفادور.<sup>29</sup>

يشكّل مفهوم علم النفس التحرري إطاراً مفيداً لهذا النقاش.<sup>30</sup> فمن الناحية التاريخية، لطالما صبّ مجال علم النفس تركيزه على الفرد وطرح الأمراض التي تصيب الأشخاص كأنها أمر منفصل عن التاريخ والمجتمع، وطرح الاضطرابات السلوكية كأنها تحدث كلها على المستوى الفردي فحسب.<sup>31</sup> في المقابل، فإنّ علم النفس

22 إغناسيو مارتين بارو، "العنف السياسي والحرب كأسباب للصدمة النفسية والاجتماعية في السلفادور"، المجلة الدولية للصحة النفسية 18، العدد رقم 1 (1989): 3-20، 10.

Ignacio Martín Baró, "Political Violence and War as Causes of Psychosocial Trauma in El Salvador," *International Journal of Mental Health* 18, no. 1 (1989): 3-20, 10.

23 بولين بوس، "الفقدان الغامض: تعلم العيش مع حزن لا يبرأ" (كامبريدج، ماجستير: مطبعة جامعة هارفارد، 1999)؛ مارا جيوفانا بيانكي، "ضحايا الإخفاء القسري: الأجساد الغائبة، الحضور الداخلي"، مجلة علم النفس التحليلي 68، العدد رقم 2 (2023): 327-336.

Pauline Boss, *Ambiguous Loss: Learning to Live with Unresolved Grief* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999); Mara Giovanna Bianchi, "Victims of Enforced Disappearances: Absent Bodies, Inner Presences," *The Journal of Analytical Psychology* 68, no. 2 (2023): 327-336

24 جودي بارسالو، معهد الولايات المتحدة للسلام، "الصدمة والعدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة" (2004)، 4، متوفّر على الرابط التالي (باللغة الإنكليزية حصراً) <https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr135.pdf>

25 مارتين بارو، "العنف السياسي"، و.

26 جوان سيمالشاك، "تعطيل إرث الصدمة: تدخلات متعددة الاختصاصات من أجل الصحة وحقوق الإنسان"، المجلة الدولية للصحة النفسية وحقوق الإنسان 23، العدد رقم 1 (2021): 11-26، 12.

Joan Simalchik, "Disrupting Legacies of Trauma: Interdisciplinary Interventions for Health and Human Rights," *Health and Human Rights* 23, no. 1 (2021): 11-26, 12.

27 م. برينتون لانكس، "المساهمات الممكنة لعلم النفس التحرري: إلى أين يتجه مسار الصحة وحقوق الإنسان؟" مجلة علم النفس الصحي 5، العدد 3 (2000): 383-397.

M. Brinton Lykes, "Possible Contributions of a Psychology of Liberation: Whither Health and Human Rights?" *Journal of Health Psychology* 5, no. 3 (2000): 383-397

28 مارتين بارو، "نحو علم النفس التحرري"، في كتابات من أجل علم النفس التحرري، تحرير أدريان أرون وشون كورن (كامبريدج، ماجستير: مطبعة جامعة هارفارد، 1994)، 17-32.

Martín Baró, "Toward a Liberation Psychology," in *Writings for a Liberation Psychology*, ed. Adrienne Aron and Shawn Corne (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994), 17-32.

29 المصدر السابق نفسه، 125.

30 علم النفس التحرري هو "جمع من الأفكار والممارسات التي تُعنى أساساً بتجربة المستعبدين والمُهمّشين وبمعارفهم وبأفعالهم. فيُمنح النظر في آثار السلطة المهيمنة وهيكلاتها في المضطهدين، وكذلك الآثار الملموسة المترتبة عن الفقر والظلم الاجتماعي والرقابة والقمع والعنف." انظر مارك بيرتون، "علم النفس التحرري"، شبكة علم النفس التحرري باللغة الإنجليزية، متوفّر على الرابط التالي <https://libpsy.org/welcome/defining-liberation-psychology>

31 مارتين بارو، "نحو علم النفس التحرري"، 27.

التحرُّري يُنير الروابط القائمة بين معاناة الفرد والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيش فيها.<sup>32</sup> وهو يتجاوز المقاربة العلاجية للصدّات، ويربط ما بين المسارات الشخصية للمتضررين جرّاء النضالات الاجتماعية ضد الإفلات من العقاب، وذلك من أجل استعادة الذاكرة الجماعية، ومكافحة الإفلات من العقاب في سبيل إحداث تحوّل اجتماعي أخلاقي.<sup>33</sup>

في كولومبيا، استهدت وحدة الضحايا بمفاهيم علم النفس التحرُّري والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، فأدركت الحاجة إلى إنشاء لغة مشتركة جديدة ترمي إلى تلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية المتنوعة الناجمة من الحرب.<sup>34</sup> وكان ذلك جزءاً من الجهد الذي بذل في سبيل تجنب التصنيف المرضي للصدّات أو الصعوبات التي يتكبدها الناس والمجتمعات بعد فترة طويلة من النزاع أو القمع. وقد استندت وحدة الضحايا إلى التعريف الدقيق الذي جاءت به وزارة الصحة والحماية الاجتماعية الكولومبية لمصطلح الصحة النفسية، ثمّ مضت قدماً لتوليد مصطلح "المعانة العاطفية" المنفصل عن المرض النفسي وما يستتبعه من استجابة علاجية طبية تقدّمها الوزارة. وشعر الاختصاصيون النفسيون في وحدة الضحايا أنه من الأهمية بمكان الإقرار بالضحايا المصنّفين في فئة المعانة العاطفية، لا في فئة الضرر النفسي فحسب، التي تعدّ أقرب إلى المرض النفسي وألح حاجة إلى التدخلات العلاجية الطبية.<sup>35</sup> ويّضح إذاً أن توليد مصطلحات جديدة لم يكن مجرد مسألة لغوية، بل كان جزءاً من الجهد الرّامي إلى بلورة معانٍ ومفاهيم جديدة من أجل تطبيع الاستجابات العاطفية للانتهاكات وتأكيد صحتها وإعادة توجيه البرامج لتشمل جميع من يتكبّدون معاناة عاطفية، ولا تقتصر حصراً على من يُشخصون بمشكلات صحية نفسية.

### المشهد النفسي الاجتماعي وعوامل الخطر

لا تعني الصدمة الجماعية أنّ الأفراد، في مجتمع شهد انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، يتأثرون جميعاً بالطريقة نفسها. فالدراسات تظهر أنّ الكثير من الأشخاص قد يعانون، عقب وقوع الفظائع الجماعية، من اضطرابات طفيفة، وأنّ بعضهم قد يُصاب بصدمة معتدلة، في حين يُبدي عدد قليل منهم أعراض صدمة شديدة، وذلك على النّحو المبين في الشكل 1.<sup>36</sup>

ومن شأن توزيع الضرر النفسي والاجتماعي داخل المجتمع وكذلك الاحتياجات النّاجمة منه، أن يحدّد شكل التدخلات المناسبة له، وذلك على النّحو المبين في هرم الرّعاية الذي وضعتّه اللّجنة الدائمة المُشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة (الشكل 2)، حيث يمثّل العرض عدد الأشخاص الذين يحتاجون خدمة ما ويمثّل الارتفاع مستوى التخصص المطلوب لتقديم تلك الخدمة.<sup>37</sup>

ولا بدّ، عند تخطيط التّدخلات النفسية الاجتماعية وتصميمها، أن يتمّ تقييم (أو الرّجوع إلى التقييمات القائمة في شأن) المشهد الاجتماعي العامّ وعوامل الخطر المحتملة التي ستؤثر في عدد الأشخاص الذين يحتاجون أنواعاً مختلفة من المساعدة (على حدّ ما يوضّحه حجم كلّ قسم من الهرم). أمّا العوامل التي قد تزيد الاحتياجات

32 ماري واتكينز وهيلين شولمان، نحو علم النفس التحرُّري (نيويورك: بالغريف ماكملان، 2008)، 26.

33 مارك بيرتون، "علم النفس التحرُّري".

34 وحدة الاهتمام بالضحايا والجبر الأساسي لأضرارهم (واختصارها وحدة الضحايا)، أنشئت في كانون الثاني/يناير 2012 بموجب القانون 1448 (المتعلق بالضحايا واستعادة الأراضي)، الذي يبيّن على تقديم المعونة والمساعدة وتدبير جبر الضرر الأساسية لضحايا النزاع المسلح الداخلي. انظر حكومة كولومبيا، "مراجعة الوحدة"، متوفّر على الرابط التالي (باللغة الإنكليزية حصراً): [www.unidadvictimas.gov.co/en/unit/units-review/28230](http://www.unidadvictimas.gov.co/en/unit/units-review/28230)

35 روندون دازا ولينا باولا، "المقاربة النفسية الاجتماعية في جبر الضرر الأساسي: وحدة الاهتمام بالضحايا والجبر الأساسي لأضرارهم" (وثيقة عمل، 2013).

Rondón Daza and Lina Paola, "Enfoque psicosocial en la reparación integral: Unidad para la Atención y Reparación Integral a las Víctimas" (working document, 2013).

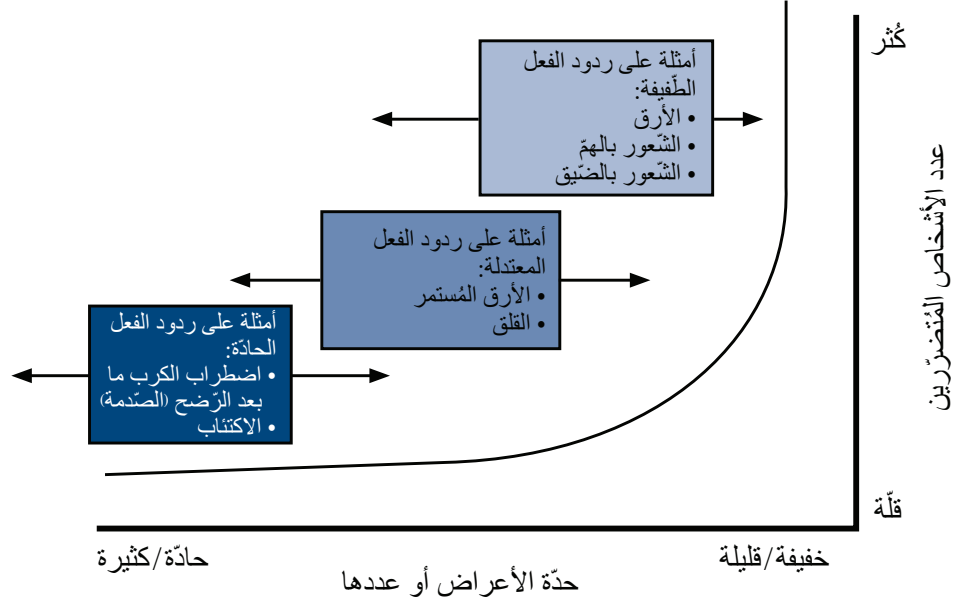
36 معهد الطب الأمريكي، لجنة الاستجابة لعواقب الإرهاب النفسية، "فهم العواقب النفسية للأحداث الصادمة، والكوارث، والإرهاب"، في التهيؤ للعواقب النفسية للإرهاب: استراتيجية الصحة العامة، تحرير أ. ستيت باتلر، أ.م. بانزر، ل.ر. جولدفراك (واشنطن العاصمة: مطبعة الأكاديميات الوطنية، 2003).

U.S. Institute of Medicine, Committee on Responding to the Psychological Consequences of Terrorism, "Understanding the Psychological Consequences of Traumatic Events, Disasters, and Terrorism," in *Preparing for the Psychological Consequences of Terrorism: A Public Health Strategy*, ed. A. Stith Butler, A.M. Panzer, L.R. Goldfrank (Washington, DC: National Academies Press, 2003).

37 اللّجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، "الصّوابط الإرشادية للصّحة العقليّة والدعم النفسي- اجتماعي في حالات الطوارئ" (2007).

والآثار النفسية الاجتماعية فتشمل درجة المسؤولية البشرية وراء التجارب الصّادمة،<sup>38</sup> ودرجة انتهاك التجارب للمعايير الاجتماعية ومدى زعزعتها المجتمعات المحليّة،<sup>39</sup> ودرجة عدم اليقين،<sup>40</sup> وتجارب المجتمعات السابقة مع الكوارث (التي تُعرف شيوعاً بالنزاع والقمع والحرمان).<sup>41</sup>

### الشكل 1: حدّة ردود الفعل النفسيّة التي يعانيها السكّان في أعقاب حدث صادم



وتكشف الأبحاث في مجال علم نفس الكوارث أنّ الصّرر النفسيّ الاجتماعيّ النّاجم من كارثة من صنع البشر (أي النزاع أو القمع) قد يكون أشدّ مضاضة من الصّرر النّاجم من كارثة طبيعّية. لذا، تميل أنظمة المعتقدات إلى تسهيل استيعاب الكوارث الطبيعيّة، التي يمكن وضعها في إطار "مشيئة الله". ولكن، حين يكون الناس هم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، فعالبًا ما يصعب على الضحايا تقبّل معاناتهم العاطفية واستيعابها.<sup>42</sup>

38 بيتي ج. بيفريباوم، دوري ب. ريسمان، روز ل. بيفريباوم، ريتشارد و. كلومب، وروبن ه. جورويتش، "بناء المرونة في مواجهة أحداث الصّدّات الجماعيّة"، في دليل الوقاية من الإصابات والعنف، تحرير ل.س. دول، س.ا. بونزو، ج. أ. ميرسي، ود.ا. سليت (سبرينجر للعلوم ووسائل الإعلام التجاريّة، 2007).

Betty J. Pfefferbaum, Dori B. Reissman, Rose L. Pfefferbaum, Richard W. Klomp, and Robin H. Gurwitsch, "Building Resilience to Mass Trauma Events," in *Handbook of Injury and Violence Prevention*, ed. L.S. Doll, S.E. Bonzo, J. A. Mercy, and D.A. Sleet (Springer Science and Business Media, 2007).

39 أنتوني شاروفاسترا وماريلين كلوتر، "الأوصار الاجتماعيّة واضطراب الكرب التّالي للرّضح (الصّدمة)،" المراجعة السنوية لعلم النفس 59 (2008): 301-328.

Anthony Charuvastra and Marylene Cloitre, "Social Bonds and Posttraumatic Stress Disorder," *Annual Review of Psychology* 59 (2008): 301-328.

40 تويومي جوتو، جون ب. ويلسون، بواز كاهانا، وستيف سلان، "كارثة بركان جزيرة مياكي في اليابان: الفقدان، وعدم اليقين، وإعادة التّوطين مؤشرات على اضطراب الكرب التّالي للرّضح والاكتئاب،" مجلة علم النفس الاجتماعيّ التطبيقي 36 (2006): 2001-2026.

Toyomi Goto, John P. Wilson, Boaz Kahana, and Steve Slane, "The Miyake Island Volcano Disaster in Japan: Loss, Uncertainty, and Relocation as Predictors of PTSD and Depression," *Journal of Applied Social Psychology* 36 (2006): 2001-2026.

41 كلير ليبولد، ليزا جيبس، كارين بلوك، لينارت ريفيلز، وفويبي كوين، "الأثار الصحيّة العامّة المترتّبة على التّعرّض لكوارث متعدّدة،" لانسيت للصّحة العامّة 7، العدد رقم 3 (2022): e274-e286.

Claire Leppold, Lisa Gibbs, Karen Block, Lennart Reifels, and Pheobe Quinn, "Public Health Implications of Multiple Disaster Exposures," *Lancet Public Health* 7, no. 3 (2022): e274-e286.

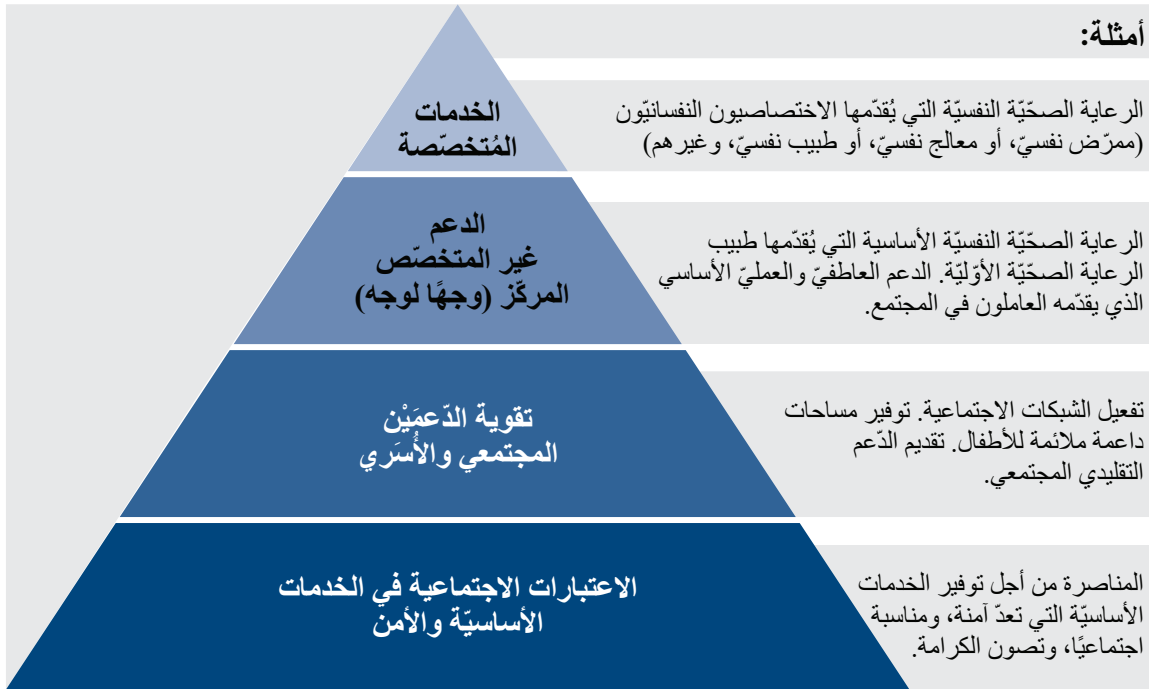
42 كريستوف كانياستي وفران ه. نوريس، "الدعم الاجتماعيّ في أعقاب الكوارث، والنكبات، وأعمال الإرهاب: المجتمعات الإيثاريّة، والمرهقة، والقلقة، والمعارضة، والوطنية،" في الإرهاب البيولوجي: التّدخلات النفسية والصّحة العامّة، تحرير ر.ج. أورسانو، أ.ا. نورود، وس.س. فولرتون (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2004).

Krzysztof Kaniasty and Fran H. Norris, "Social Support in the Aftermath of Disasters, Catastrophes, and Acts of Terrorism: Altruistic, Overwhelmed, Uncertain, Antagonistic, and Patriotic Communities," in *Bioterrorism: Psychological and Public Health Interventions*, ed. R.J. Ursano, A.E. Norwood, and C.S. Fullerton (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

فعلى سبيل المثال، تهاقت الاختصاصيون النفسانيون، في العام 2004، إلى سريلانكا لتقديم الدعم بعد حدوث تسونامي، فوجدوا أنَّ الناس قد أحسنوا التعامل مع الخسائر التي سببها التسونامي، لكنهم ظلوا يعانون من عواقب صحّية نفسية ناجمة من النزاع الداخلي الذي كان قد مضى على انتهائه خمس سنوات.<sup>43</sup>

إنّ المعايير الاجتماعية وزعزعة المجتمع هما أيضاً عاملان مهمّان يجب أخذهما في الحسبان. فالمجتمعات المُعرّضة لعنف طويل الأمد قد تنزلق في "ديناميات سياسية ذاتية التدمير وتخضع لتغيّرات نفسية عميقة تترك أثراً في سلوك تلك المجتمعات ومجموعات معينة داخلها."<sup>44</sup> وتميل فترات النزاع والقمع إلى تقييد قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ممّا يفضي إلى تصدّع في قاعدة الهرم. ويتفاقم الأمر سوءاً عندما ترتكب الجماعات المسلحة فظائع، مثل خطف الأطفال وإجبارهم على قتل أفراد أسرهم، على حدّ ما حدث في أوغندا. وفي مثل هذه الحالات، فإنّ الجناة "يستهدفون عمداً الطبقة التالية من الهرم ويدمرون الدعم الاجتماعي الطبيعي داخل المجتمعات،" وهو ما يزيد الحاجة إلى تدخّلات تُركّز على إعادة بناء الشبكات الاجتماعية.<sup>45</sup>

## الشكل 2: هرم الرعاية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة



المصدر: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

ولعلّ العامل الأساسي الآخر، في هذا الصدد، هو درجة عدم اليقين التي يعانيها الضحايا في الفترة المحيطة بالانتهاكات. ففي السياقات حيث يكثر عدد المخفيين قسراً أو حيث تلجأ الجماعات المسلحة، التي يستحيل

43 دايا سوماوندارام، "الصدمة الجماعية في شمال سريلانكا: دراسة نفسية اجتماعية بيئية نوعية"، المجلة الدولية لأنظمة الصحّة النفسية 7، العدد رقم 1 (2007): 5.

Daya Somasundaram, "Collective Trauma in Northern Sri Lanka: A Qualitative Psychosocial-Ecological Study," *International Journal of Mental Health Systems* 1, no. 1 (2007): 5.

44 بارسالو، "الصدمة والعدالة الانتقالية"، 4. (ملاحظة: يُحدّد هذا التقرير العديد من الموضوعات المتناولة هنا، ولكنّه يسلط الضوء على انعدام الوضوح والنقاش حول كيفية المضي قدماً في العمل ومواءمته في ضوء هذه التأمّلات التي تمنع النظر في انتشار الضرر النفسي الاجتماعي والصددمات في المجتمعات الانتقالية. وليس هذا النقاش مستجداً. فهو يساهم في تكوّن إجماع الآن حول بعض هذه القضايا أكبر ممّا كان عليه في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، علماً أنّ مزيداً من الأمثلة يمكن استخلاصها من الخطوات التي اتّخذت لمعالجة تلك القضايا. ومع ذلك، لا يزال الكثير من العمل ينتظر الإنجاز.)

Barsalou, "Trauma and Transitional Justice," 4.

45 واترز، "التوثيق"، 7.

التَّبَوُّ بحركتها، إلى تكتيكات إرهابية، يُرَجَّح أن تكون احتياجات الأفراد والمجتمع النفسية الاجتماعية أكثر إلحاحاً منها في سياق عنفٍ يمكن توقُّع أحداثه.<sup>46</sup> وفي نهاية المطاف، قد تُفضي تجارب الكوارث السابقة، سواءً أطيبيعية كانت أم من صنع الإنسان، إلى تآكل بنية المجتمع التحتية النفسية، فيمسي المجتمع أكثر عرضةً للضرر النفسي الاجتماعي.<sup>47</sup> وكلما اجتمعت هذه العوامل في سياق معين، مسّت الحاجة إلى مزيد من الدعم النفسي الاجتماعي المتخصّص.

وبالإضافة إلى عوامل الخطر القائمة على المستوى المجتمعي هذه، تكمن عوامل أخرى قد تفاقم الخطر على المستوى الفردي، بما فيها نوع الضحية الاجتماعي، وسببها، وهويها الدينية، وقدرتها البدنية، وميلها الجنسي، ووضعها الاجتماعي الاقتصادي، وتجاربها السابقة مع الصدمة. لذا، يقوم الدمج الناجع للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية على فهم عميق للسياق الاجتماعي حيث وقعت الانتهاكات وللغوارق بين الانتهاكات التي تظهر باختلاف المناطق الجغرافية والمجموعات الديموغرافية، على غرار مختلف الأجيال أو القبائل أو الأعراق أو الأديان.

### تجميع الأجزاء معاً: الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

لما كانت الصدمة النفسية الاجتماعية "تكمن في العلاقات الاجتماعية التي يكون الفرد جزءاً منها فحسب"<sup>48</sup>، فإنّ التحدّيات التي يواجهها الأشخاص والمجتمعات، في أعقاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا تعدّ مرضيةً حكماً، بل نفسية اجتماعية في أصلها. ويتأتى عن ذلك وجوب أن تُعنى التّدخلات، الرامية إلى معالجة الضرر النفسي الاجتماعي الناجم من فترات العنف، والنزاع، والقمع، بالأفراد المتضرّرين، وبالأنظمة التي ارتكبت تلك الانتهاكات أو سمحت بوقوعها - وبديناميات السلطة الدفينة على حدّ سواء. ولا تدعو العدسة النفسية الاجتماعية إلى تحليل الأضرار وحدها تحليلاً نفسياً، بل إلى تحليل هيكلية السلطة القائمة في المجتمع، وذلك بغية فهم أوجه التّسوّف بالسلطة، والمواضع التي شعر النَّاس فيها بتقويض سلطتهم، ثمّ وضع استجابة من خلال الجهود المبذولة في سبيل إعادة توزيع تلك السلطة.

لذا، يجب على ممارسي العدالة أن يوسعوا فهمهم للصدمة إلى أبعد من مجرد اعتبار الفرد وحدةً أساسيةً في دراسة محدّدة، وأن يصفوا حلولاً تقنيةً ... [فالصدمة] لا تعتبر تجربة خاصة، والمعاناة التي تُفضي إليها تعالج في سياق اجتماعي.<sup>49</sup> ويقرّ الدعم النفسي الاجتماعي بأهمية العلاقات تجاه المجتمع الواحد وداخله، و"يدفع النَّاس إلى خوض عملية جماعية".<sup>50</sup> ومن الأهمية بمكان، في الوقت عينه، ألا يغفل الممارسون عن توفير الحماية الشخصية التي قد تقتضيها الحاجة. لذا، فإنّ إطار الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، من خلال جمعه بين التّركيز على دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الفردي، يشجّع على النظر إلى الاحتياجات المتعدّدة داخل المجتمعات المحلية، والمجتمع الأوسع نطاقاً نظرةً مراعية لدقائق الفروقات.<sup>51</sup> وهو يُحوّل الممارسين التّفكير على نحو اشتمالي في العوامل الكثيرة التي تؤثر في رفاه المجتمعات، وتعرّز المرونة الكامنة فيها.

وفي سياق العدالة الانتقالية، توجّه عدسة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الممارسين لتحويل تركيزهم الطبّي العلاجي على المسببات المرضية للاضطرابات النفسية، إلى التّركيز على مسببات الأضرار التي تمسّ الصحة النفسية وكذلك الأضرار النفسية الاجتماعية؛ التي عادةً ما تكمن، في سياقات الانتهاكات الجسيمة، عند تقاطع السياسة، والاقتصاد، والظروف الاجتماعية. وهذا ما من شأنه أن يؤثر في طريقة فهم الممارسين لنطاق

46 كانياسي ونوريس، "الدعم الاجتماعي"، 210.

47 ليبولد وآخرون، "الأثار الصحية العامة"، 276.

48 مارتين بارو، "نحو علم النفس التحزري"، ص 124..

49 تانكينك ماريان، وفريدريك بوبنزر، وسارة فان دير والت، "تحقيق السلام المستدام من خلال مقاربة شاملة لبناء السلام، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي: دراسة النظرية والممارسات الحالية" (معهد العدالة والمصالحة، ومؤسسة الصدمات الناتجة عن الحروب، 2017)، 28؛

Tankink Marian, Friederike Bubenzer, and Sarah van der Walt, "Achieving Sustainable Peace Through an Integrated Approach to Peacebuilding and Mental Health and Psychosocial Support: A Review of Current Theory and Practice" (Institute for Justice and Reconciliation and The War Trauma Foundation, 2017), 28.

50 أيبوسيه دافيس، رئيسة المنظمة العالمية للتصميم، والرصد، والتقييم، والتعلم، إنتربيس، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023.

51 المصدر السابق نفسه.

التدخلات والممارسات الملائمة في هذه السياقات. وبحسب تعريف طرحة هامبر وآخرون حول الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، فإنها تضم:

... أي تدخل أو ممارسة تعزز الرفاه من خلال الإقرار بالرابط القائم بين الجانبين النفسي والاجتماعي. وقد تُنفذ هذه التدخلات والممارسات مع مجموعة من الفئات المحددة (مثل مجموعات الضحايا، أو اللاجئين، أو الشباب، أو النساء) التي تنشط في أماكن مختلفة (مثل قاعة المحكمة، أو أماكن ممارسة طقوس التثافي المحلية، أو الغرف المخصصة للعلاج، أو الكنائس)، ويقودها ممارسون مختلفون (كالمعالين في مجال الصحة النفسية، أو المجتمع المحلي، أو الناشطين).<sup>52</sup>

ومن منطلق هذه الرؤية، فإن خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لا تقتصر حصراً على البرامج الرسمية التي تحظى بتمويل. فأحد أجزائها الأساسية هو الممارسات القائمة على مستوى المجتمع التي قد تساهم في تحسين رفاه المجتمع، بما في ذلك طقوس التثافي والحزن، على اختلافها.<sup>53</sup> وقد تشمل خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أيضاً مبادرات المصالحة، وجمع الشهادات، والمصارحة، والأعمال المرتبطة بالذاكرة، التي تُعد جميعها جهوداً جوهرية من جهود العدالة الانتقالية.<sup>54</sup> ومن شأن هذا التداخل أن يسلب الضوء على تعريف تدخلات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على أساس نتيجتها. أي الرفاه — لا على أساس نوع التدخل المحدد بذاته. وبذلك، لا يوجب تعميم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عملية العدالة الانتقالية، حكماً، وضع أنشطة جديدة تماماً، بل يتطلب من الممارسين أن يتخذوا الرفاه، بوعي أكبر، هدفاً أساسياً من أهداف العدالة الانتقالية، وأن يضبطوا مسار عملية التنفيذ بغية ضمان تحقيق الرفاه على اعتباره هدفاً، شأنه شأن أهداف العدالة الانتقالية الأخرى.

ومن منظار الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، لا بد من التنويه بأن الكثير من عمليات العدالة الانتقالية تفرض خطر إلحاق أضرار نفسية بالمشاركين فيها وبالناجين. وفي هذا الصدد، صرحت الاختصاصية النفسية المعتمدة والخبيرة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، فاليري واترز، قائلة: "إننا في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، نحذر من الخوض في نقاشات عميقة حول الأحداث الصادمة، إلا في حال كانت جزءاً من تدخل متمحور حول الصدمة نفسها، ويُيسرها عاملون نفسيون اجتماعيون مدربون وخاضعون للإشراف والمراقبة؛" لكن النقاشات العميقة حول الأحداث الصادمة تعد محور الجهود المبذولة في البحث عن الحقيقة وتنفيذ الملاحقات القضائية.<sup>55</sup> ونظراً إلى هذا القدر من التوتر، توصي واترز بنقاش احتمال التسبب بضرر نفسي اجتماعي، كجزء من أي عملية لنيل موافقة المشارك. فالموافقة المستنيرة تشمل إجراء مجموعة من المحادثات، وتقديم المعلومات، وتوفير الحماية، ومنح تقديمات ترمي إلى تمكين المشاركين. وبذلك:

... في حال واجه ناج صعوبات نفسية اجتماعية بعد الإدلاء بشهادته، فإن له الخيار باعتبار معاناته تضحية يقدمها طوعاً باسم العدالة، بدل اعتبارها تجربة أخرى غير متوقعة، وغير مرغوبة من الألم والخوف. فمن شأن إعادة التأطير البسيط هذا أن تصوّره بطلاً لا ضحية، وهو ما يرفع احتمال التخفيف من وطأة أي من الآثار النفسية السلبية المترتبة عن الإدلاء بالشهادة.<sup>56</sup>

وعليه، فإن مواضع التوتر هذه، حيث تحيد أساليب العدالة الانتقالية التقليدية عن الممارسات الفضلى في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، توفر فرصة لتحسين ممارسات العدالة الانتقالية المعيارية، وتالياً، تحسين نتائج العمل في مجمله.

52 هامبر، العدالة الانتقالية، والصحة النفسية، والدعم النفسي الاجتماعي، 18؛ وبراندون هامبر، وإليزابيث غالاغير، وستيفان م. وين، وإنغر آغر، اكتشاف أهمية السياق في معالجة تأثير النزاع المسلح، في الرؤى النفسية الاجتماعية في بناء السلام، تحرير هامبر وإليزابيث غالاغير (تسام، سويسرا: سبرينغر، 2015)؛ Hamber, Transitional Justice, Mental Health and Psychosocial Support, 18; and Brandon Hamber, Elizabeth Gallagher, Stevan M. Weine, and Inger Agger, "Exploring How Context Matters in Addressing the Impact of Armed Conflict," in *Psychosocial Perspectives on Peacebuilding*, ed. B. Hamber and E. Gallagher (Cham, Switzerland: Springer, 2015).

53 هامبر، العدالة الانتقالية، والصحة النفسية، والدعم النفسي الاجتماعي، 19.

54 Hamber, *Transitional Justice, Mental Health and Psychosocial Support*, 19.

55 المصدر السابق نفسه، 17.

56 فاليري واترز، بريد إلكتروني مرسل إلى المؤلفين، 18 أيار/ مايو 2023.

57 المصدر السابق نفسه.

## ترسيخ مراعاة الصدمات في سبيل تحسين الرفاه

من المجدي، في مسار تعميم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية، التمييز بين مقاربتين كبيرتين، هما: المقاربة المركزة على الصدمات، والمقاربة الواعية للصدمات.<sup>57</sup> فكلهما تتقاسمان مبدأ "عدم إلحاق الضرر"، والرغبة في تجنب إحياء صدمة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ ولكن، قد تكون إحدى المقاربتين أصوب وأكثر ملائمة من المقاربة الأخرى، وذلك بحسب خبرة المنظمة أو المؤسسة وموضع تركيزها الأساسي. وفي كلا الحالتين، تفهم الصدمة على نحو شامل، بدلاً من اعتبارها اضطراباً نفسياً محدداً، وذلك استناداً إلى تعريف الصدمة على أنها "استجابة عاطفية لحدث فظيع".<sup>58</sup> وبناءً على هذا التعريف، تلحظ جوديث هيرمان ما يلي:

... لحظة وقوع الصدمة، تُصيرُ قوةٌ ساحقةٌ الضحيةَ عاجزاً. وحين تكون القوةُ ناجمةً من الطبيعة، فإننا نتحدث عن الكوارث. أما حين تكون من صنع أشخاص آخرين، فإننا نتحدث عن فظائع. وتُثقل الأحداث الصادمة أنظمة الرعاية الاعتيادية التي تمنح الناس الشعور بالسيطرة، والترابط، والمعنى. وتعدّ الأحداث الصادمة استثنائية، لا لندرة حدوثها، بل لأنها تثبط قدرة الإنسان العادي على التكيف مع الحياة.<sup>59</sup>

ويمكن التحدّي المائل أمام ممارسي العدالة الانتقالية في تبني المقاربة الواعية للصدمات في مستويات العمل كافة، وفي تجنب اعتماد تصنيف مرضي طبي للاستجابات الطبيعية على أحداث غير طبيعية، كالفظائع، على سبيل المثال.<sup>60</sup> ففي سياق العدالة الانتقالية، يُصبّ التركيز على الصدمات، الفردية منها والجماعية، على السواء، الناجمة من النزاع، أو القمع، أو الانتهاكات الممنهجة التي تؤيدها الدولة.

## المقاربة المركزة على الصدمات

من المرجح أن يحمل كل شخص مقيم في بيئة معرضة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مستوى ما من التجربة الصادمة. لذا، فإن المقاربة المركزة على الصدمات، بفضل تركيزها على الفرد، تتفاعل وجاهياً مع الأشخاص المتضررين من الصدمة، وغالباً ما يكون ذلك عبر توفير خدمات مباشرة على غرار العلاج الفردي. ويستدعي ذلك أن يتولى ممارسو الصحة النفسية، كالمعالجين النفسيين، والمستشارين المدربين، والعاملين الاجتماعيين، إجراء هذه التداخلات. وفي خضمّ مسار بذل الجهود من أجل تعميم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية، لا بدّ من التمييز بوضوح بين العمل الذي يستلزم تدريباً متخصصاً وتفاعلاً دائماً من جهة (أي رأس هرم الرعاية، الشكل 2)، وسائر الأعمال العامة الأخرى من جهة ثانية.<sup>61</sup> فليس الهدف إعداد ممارسي العدالة الانتقالية جميعهم لتقديم الدعم النفسي؛ لأن ذلك أمر إشكالي ولعله شديد الإضرار. لكن، من الأهمية بمكان إدراك أنّ العمل المركّز على الصدمات يتطلب خبرات في مجال الصحة النفسية، وجوب إشراك ممارسي الصحة النفسية في صلب العملية.

ويمكن أن يشكّل العلاج الفردي جزءاً من استجابة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، لكنّه لا يُعدّ سوى مكون واحد يُنفذه اختصاصيون مدربون. وفي هذا الصدد، قد يضطلع ممارسو العدالة الانتقالية العامة بدور أساسي، من خلال إحالتهم الضحايا إلى مقدّمي الخدمات المتخصصة عند اقتضاء الحاجة. وهنا مكنّ التحدّي المائل أمام ممارسي العدالة الانتقالية، فيجب عليهم أن يتحلّوا بالقدرة على تحديد الزمان والأسلوب المناسبين لاتخاذ هذه الخطوة. لذا، من المجدي في هذا المجال، الحصول على معلومات من خبراء نفسيين اجتماعيين من

57 نومفوندو موغابي، الرئيس التنفيذي لمركز السلامة النفسية والقيادة، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023.

58 الجمعية الأمريكية لعلم النفس، "الصدمة"،

[www.apa.org/topics/trauma](http://www.apa.org/topics/trauma).

59 جوديث هيرمان، الصدمة والتعافي: آثار العنف: من العنف الأسري إلى الإرهاب السياسي (نيويورك: بايسيك بوكس، 1992)، 33؛

Judith Herman, Trauma and Recovery: The Aftermath of Violence—From Domestic Abuse to Political Terror

(New York: Basic Books, 1992), 33.

60 نومفوندو موغابي، الرئيس التنفيذي لمركز السلامة النفسية والقيادة، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023.

61 المصدر السابق نفسه.

شأنها أن توجّه الممارسين في كيفية رصد المعايير المحتملة لتحديد المواضيع التي تقتضي دعماً فردياً إضافياً. وفي إطار التدريب على الإسعافات الأولية النفسية، يجب أن يُدرّب ممارسو العدالة الانتقالية على تحديد مستوى الضيق الذي يعانيه الفرد ويستدعي مستوى من الرعاية يفوق ما يقدرّون على توفيره، وأن يكونوا مجهّزين لتقديم الإحالة إلى المستوى الأعلى المطلوب من الرعاية.

إنّ إبداء استجابة عاطفية على عنف شديد لهو أمرٌ طبيعي<sup>62</sup>، شأنه شأن التشكيك في النماذج السائدة في العالم بعد التّعرض للفظائع. لكن ما يجب رفضه، هو أن تدوم هذه الاستجابات إلى أجلٍ غير مسمّى، وأن تحدّ دوماً من قدرة الضحايا على استئناف أنشطتهم وأعمالهم المعهودة، أو أن تثبّط عزيمتهم على السعي إلى إحقاق العدالة من خلال عمليّات العدالة الانتقالية الرامية إلى جبرهم الأضرار التي تكبّدوها.

## المقاربة الواعية للصدمات

لعلّ أفضل وصفٍ يعبر عن الجزء الأكبر من عمل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في مجال العدالة الانتقالية هو المقاربة الواعية للصدمات.<sup>63</sup> وتقرّ هذه المقاربة أنّ ممارسي العدالة الانتقالية يعملون في سياقات يعاني أفرادها مستويات مرتفعة من الصدمات؛ فالنزاعات، والقمع، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان تؤثر في الأفراد والجماعات. وفي الكثير من السياقات تكمن، أيضاً، صدمة تاريخية يجب فهمها، وتقوم على توارث الصدمات من جيلٍ إلى جيل، والشباب ضمناً. لذا، يجب على الممارسين، كي يتمكنوا من تحقيق عمل مجدٍ في سياقات كهذه، أن يفترضوا مسبقاً بأن جميع الأفراد في المجتمعات المتضرّرة قد تعرّضوا للصدمات، وأن يتّخذوا التدابير الرامية إلى تقليل احتمال إحياء الصدمة.<sup>64</sup> وهذا ما يوجب عليهم الإلمام بحدٍ أدنى من المعرفة حول كيفية تجلّي الصدمات وتأثيرها في الأشخاص. ومن شأن صهر هذا الوعي في صلب عمل المنظمات أو المؤسسات بأكملها، أن يخوّل الممارسين الاستجابة للصدمة الجماعية على نحو أفضل.

وقد تشمل المقاربة الواعية للصدمات ممارسي العدالة الانتقالية، حتّى إن لم يتعرّضوا أنفسهم لصدمة مباشرة، ذلك إنّ العمل مع الضحايا، والأطّلاع الدائم على شهادات حول التّعرض للاعتداءات قد يولّدان صدمة ثانوية. فلا يشترط أن يتعرّضوا لانتهاكات حقوق الإنسان نفسها التي سبق أن تعرّض لها الضحايا كي يتأثروا بها. ومن شأن تداعيات الصدمة السلبية، إن لم تُعالج، أن تؤثر في قدرة الشخص على مواصلة العمل، وتؤدّي، في نهاية المطاف، إلى الاحترق الوظيفي (لمزيد من المعلومات، راجع الفقرة المُعنونة "رعاية مُقدّمي الرعاية"). أمّا من المنظار العملي، فالأفراد، إن لم يعالجوا صدماتهم عبر الهيكلية أو الدعم ضمن المنظمة، سيعجزون عن توظيف كامل قدراتهم في إنجاز أعمالهم، وسيزيدون الضحايا ظلماً على المظالم التي تكبّدوها سابقاً.

في المُجمل، لا بدّ من توجيه مراعاة الصدمة نحو الخارج، من أجل الاستهداء بها في تحليل السياق العام وتصميم التّدخل ودعم الضحايا، وتوجيهها نحو الداخل من أجل النّظر في كيفية تأثير الصدمة أيضاً في الهيكلية التنظيمية وديناميات الفريق وقدرة الأفراد على القيام بأعمالهم.

62 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "دمج الصحة النفسية"، 12 - 13.  
63 لقد وضعت إدارة خدمات إساءة استخدام المواد المخدرة والصحة النفسية، التابعة لمراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية، ستة مبادئ توجيهية للمقاربة الواعية للصدمات، وهي: السلامة؛ والجدارة بالثقة والثّقة؛ ودعم الأقران؛ والتعاون والتبادلية؛ والتكبير والصوت والخيار؛ والقضايا الثقافيّة، والتاريخية، والجنسانية. راجع: مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية، مفهوم الصدمة لدى إدارة خدمات إساءة استخدام المواد المخدرة والصحة العقلية، ودليل المقاربة الواعية للصدمات (2014)، (متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية) [www.cdc.gov/orr/infographics/6\\_principles\\_trauma\\_info.html](http://www.cdc.gov/orr/infographics/6_principles_trauma_info.html).  
64 نومفونودو موغابي، الرّئيس التنفيذي في مركز سلامة الصحة النفسية والقيادة، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023.



## التعميم المجدي والاعتبارات الأساسية من أجل تفعيل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عمليات العدالة الانتقالية

يستطيع ممارسو العدالة الانتقالية، المتعهدون بتعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في مسار عملهم، أن يستخلصوا دروساً قيّمة من النقاشات الدائرة حول تعميم مفهوم النوع الاجتماعي. فقد وجب على مناصري تعميم مفهوم النوع الاجتماعي أن يبطلوا المفهوم الخاطئ السائد بين المنظمات والمؤسسات المحلية والدولية، ومفاده أن إشراك النساء في أي حدث، أو نشاط، أو هيئة، كقيل، وحده، بتحقيق الأهداف المرتبطة بإحقاق العدالة بين الجنسين. وعلى نحو مماثل، فإن تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عمل العدالة الانتقالية يتطلب أكثر من مجرد إحضار مستشارين إلى بعض الأنشطة. فالتعميم المجدي للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي يستدعي إمعان النظر في ديناميات السلطة (لا سيما توقيت أخذ العدسة النفسية الاجتماعية في الحسبان وكيفية عند تخصيص الموارد وعمليات التصميم)، وتضمين العوامل النفسية الاجتماعية على اعتبارها معايير صنع قرار في شأن تحديد البرامج اللازمة.

**”تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي  
الاجتماعي لا يقتصر على الاستعانة  
بمستشارين؛ بل يجدر بالممارسين أن يحيطوا  
بتعقيدات هذا العمل وكل سياق على حدة  
وبفروقاته الدقيقة أيضاً.“**

— أمينة موايكامبو وجوجو شابالالا، مركز دراسة  
العنف والمصالحة (CSVR)

وعلى حد ما أشار كارلوس بيرستاين، فإن ”الرعاية النفسية الاجتماعية لا يمكن أن تتلو القرارات المتخذة على أساس معايير أخرى“.<sup>65</sup> ومن شأن إهمال العناصر النفسية الاجتماعية في مرحلة صنع القرار، أن يولد حالة تفرص الإتيان بعمل إضافي في وقت لاحق من أجل التخفيف من الضرر، بدلاً من اتخاذ قرارات استباقية لتحديد التدخل الأمثل الرامي إلى تعزيز الرفاه.

بعد التعميم المجدي للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جهود العدالة الانتقالية عدسة أساسية تتطلب فهماً عميقاً لسياق مجتمع ما، أو جماعة، أو فئة ديموغرافية، ولاحتياجاتها النفسية الاجتماعية. وتقدم عمليات العدالة

الانتقالية الرسمية التي اعتمدت تعميم العدسة النفسية الاجتماعية، فكرة عما يكون عليه ذلك في الممارسة العملية. وعلى حد ما ذكر سابقاً في هذا التقرير، فإن هذه الاعتبارات لا تقتصر على عمليات العدالة الانتقالية الرسمية التي تقودها الحكومات وحسب. وحتى ضمن عمليات كهذه، يوجب عنصر أساسي فيها الاستناد إلى هيكلية الدعم القائمة أصلاً في المجتمعات.

65 كارلوس بيرستاين، عضو في لجنة توضيح الحقيقة، والتعويض، وعدم التكرار في كولومبيا، مقابلة، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

## الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عمليات العدالة الانتقالية الرسمية

### الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وجبر الضرر

يُمكن إدراج كلٍّ من الاهتمام بصحة الضحايا النفسية وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي مباشرةً في إطار العدالة الجارية للضرر. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، سعى برنامج "استراتيجية التعافي العاطفي على مستوى المجموعة إلى تزويد الناجين من النزاع المسلح، خلال لقاءات المجموعة، بأدوات للتخفيف من الضرر، بأبعاده النفسية الاجتماعية، والأخلاقية، والسياسية، والاقتصادية، التي من شأنها أن تساهم في تحويل حيوات المشاركين، ضمن إطار جبر الضرر الشامل.<sup>66</sup> وقد نُفذ هذا البرنامج في تسعة لقاءات أسبوعية التأمّت خلالها المجموعة على مدى ثمانية أسابيع، وقد تلاها لقاء متابعة أُخِر عُقد بعد مرور شهر على عقد آخر لقاء. وقام هذا البرنامج على تأكيد صحة الاستجابات الطبيعية للضرر، وتطبيعها، في وجه الأحداث غير الطبيعية الواقعة في سياق الحرب.

من الناحية المفهومية، يركز بروتوكول هذا البرنامج على فهم مفاده أنّ ضحايا النزاع المسلح في كولومبيا ليسوا حكمًا "مرضى"، ولا يبدون أعراض أي مرض نفسي، بل هم يختبرون ردود فعل عاطفية نتيجة تعرّضهم للحرب. وفي مقابل هذه الاستجابة الطبيعية، يوفر البرنامج رعاية نفسية اجتماعية ترمي إلى تحرير الألم الذي يعصى على الضحايا تسميته. وقد أُطلقت "وحدة الضحايا" على لقاءات المجموعات وصف مساحات تعاونية حيث يشارك الناس في عمليات تأملية يسعون عبرها إلى "إفساح المجال أمام تمثيل "المعاناة" عبر الكلمة، والجسد، والحوار في ضوء تجارب أخرى.<sup>67</sup>

لم يسع هذا البرنامج إلى معالجة مظاهر الضرر العاطفي الأشدّ حدة المترتبة عن النزاع، وذلك على افتراض أنّ الأمراض النفسية تتطلب استجابة مختلفة للصحة النفسية. بل عمل البرنامج على استهداف أعراض الضرر الأكثر شيوعًا وتواترًا التي يعانيها الضحايا، فبلور مقاربات مختلفة لمختلف الفئات العمرية والمجموعات المنتمة إلى هويات شتى. وفي حلول نهاية العام 2021، تمكّن البرنامج من تسجيل 227,537 ضحية من ضحايا النزاع المسلح.<sup>68</sup>

وأنشأت وحدة الضحايا برنامجًا اسمه "إنتريلازانو" (Entrelazando) أي الترابط أو التلاحم، رمى، تحديدًا، إلى معالجة الأضرار الجماعية. فبفضل عملية ابتكار تشاركية، تمكّنت الجماعات المشاركة في هذا البرنامج أن تُحدّد الأضرار الجماعية التي اختبرتها، وأن تضع خططًا لمعالجتها، وأن تنفّذ تلك الخطط في وقت لاحق. وقد قاد هذه العملية "نساجون"؛ هم أفراد كانوا أصلًا مقدّمي رعاية ثمّ تلقوا التدريبات اللازمة لدعم مسار إعادة بناء مجتمعاتهم.<sup>69</sup> وقد سعى البرنامج، في المجمل، إلى إيجاد الثقة بين الناس، وتحسين صحتهم النفسية الجماعية. وقد دام هذا البرنامج ثلاث سنوات، واشتمل على خمسة مكونات مختلفة.<sup>70</sup>

كان الهدف من مكوّن الحداد الجماعي في برنامج "إنتريلازانو" يكمن في المساهمة في التعبير عن المعاناة، جماعةً وفرداً، عبر: فهم تعقيداتها، والإقرار بالخطوات المتخذة لتأكيد صحتها، واحتوائها، والسماح بدمجها في التاريخ الخاص بالأفراد والجماعات على اعتبارها جزءًا منه، بالإضافة إلى تعزيز ممارسات التصدي لها أو توليد هذه الممارسات.<sup>71</sup> وقد تولّت وضع هذا المكوّن مجموعة من "النساجين" المدربين على إنشاء مساحات مكرّسة للإنصات للحزن وممارسة طقوس الحداد الجماعي.<sup>72</sup> أمّا المكوّن الثاني المرتبط بالفهم أو الخيال

66 وحدة الاهتمام بالضحايا والجبر الأساسي لأضرارهم، استراتيجيات التعافي العاطفي على مستوى المجموعة (2021)؛

Unidad para la Atención y Reparación Integral a las Víctimas, *Procedimiento Estrategias de Recuperación Emocional a nivel Grupal* (2021).

67 المصدر السابق نفسه.

68 فريق الإدارة، المجموعة النفسية الاجتماعية، وحدة الضحايا، مقابلة، 7 أيلول/سبتمبر 2022.

69 ل. ب. روندون، "إعادة بناء النسيج الاجتماعي. عمل يتعيّن القيام به مع المجتمعات المتضرّرة، وتوجّه يرمي إلى إعادة إنسانية المجتمع"، بين التوافقات والخلافات: ذكريات السلام المتنازع عليه (2018)؛

L.P. Rondón, "Reconstruir el tejido social. Un trabajo por hacer con las comunidades afectadas y una orientación dirigida a rehumanizar la sociedad," in *Entre acuerdos y desacuerdos: memorias de una paz en disputa* (2018).

70 الفريق المعني بالمبادئ التوجيهية لإعادة التأهيل المجتمعي، وحدة الضحايا، مقابلة، 3 شباط/فبراير 2023.

71 روندون (2018).

72 الفريق المعني بالمبادئ التوجيهية لإعادة التأهيل المجتمعي، وحدة الضحايا، مقابلة، 3 شباط/فبراير 2023.

الجماعي (Imaginarios Colectivos)، فيركّز على الحدّ من أشكال التّصنيف الاجتماعيّ، والأحكام المسبقة، والأفكار المنمّطة التي تقتنن بأنماط من التّمييز الممارس بحقّ مجموعات تقع موقع الضّحية. ويحثّ هذا المكوّن على إمعان النّظر في أساليب التّفكير التي رسّخها نزاعُ أشاع مفاهيم العدو، أو التّشكيك.

ويرمي المكوّن الثالث، وهو "قلب الرّؤى حول الأماكن المحليّة" (Transformación de Escenarios Locales)، إلى معالجة العنف الرّمزيّ المتجسّد في أماكن كانت تستخدم مراكز تعذيب، أو مخابى لإخفاء جثث المخفيين قسراً، أو كانت تحتلّها الأطراف المسلّحة، وذلك عبر التّعامل مع العنف المُتخذ شكل الإشاعة، والخرافة، والخوف. وقد انبثقت من هذا العنصر عمليّات رامية إلى إكرام مَنْ قتلوا، والإقرار بهم، وحفظ ذاكرة حيواتهم ومشاريعهم.<sup>73</sup> أمّا المكوّنات الأخران المُتبقيان من هذا البرنامج، فيركّزان على تنشيط التّفاعلات المجتمعيّة التي زرعها النزاع، مثل النّشاط الاقتصاديّ، والرياضة، والممارسات الاجتماعيّة والثقافيّة، كما على التّوعية حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع.

### الصّحة النفسيّة والدعم النفسيّ الاجتماعيّ والمصالحة

يستطيع الممارسون أيضاً أن يوظفوا عدسة الصّحة النفسيّة والدعم النفسيّ الاجتماعيّ في تصميم عمليّات المصالحة وتنفيذها بموجب أساليب تراعي أشكال الاعتداءات التي تعرّض لها الضّحايا. ففي كندا، قام برنامج الاستيعاب القسريّ الذي ترعاه الدّولة وتديره الكنيسة على سلخ أطفال السّكان الأصليين عن عائلاتهم وإدخالهم في مدارس داخلية بنّية "قتل الهنديّ"، وإنفاذ طفله.<sup>74</sup> وبعد دعوى قضائيّة جماعيّة رفعها ناجون من هذه المدارس، دعت اتّفاقيّة التسوية الخاصّة بالمدارس الداخليّة الهنديّة إلى إنشاء لجنة لتقصّي الحقيقة أفضت إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في كندا، وإلى وضع برامج مخصّصة لجبر ضرر النّاجين، وتخليد ذكراهم.

وقام المكوّن الأساسيّ من الاتّفاقيّة آنفة الذكر على إنشاء برنامج دعم نفسيّ لحلّ المدارس الداخليّة الهنديّة،<sup>75</sup> فأتاح للنّاجين الحصول على الدعم الثقافيّ والعاطفيّ الذي يوفره كل من المنظمات المحليّة، والعاملين المجتمعيين، والشيوخ، بالإضافة إلى الخدمات الاستشاريّة في مجال الصّحة النفسيّة، التي يقدّمها مستشارون واختصاصيون نفسانيّون. والجدير بالذكر أنّ الخطوات المُتخذة رمت إلى ضمان مراعاة الدّعم الجانبيّ الثقافيّ، وكان ذلك من خلال الاستعانة بمقّمي دعم نفسيّ من السّكان الأصليين، ومستشارين يعملون في الخدمة الصحيّة الوطنيّة ضمن وزارة الصّحة الكنديّة. وبناءً عليه، وضعت بريندا رينولدز، العاملة الاجتماعيّة المتحدّرة من قبيلة سولتو (Saulteaux) التّابعة لجماعة فيشينغ لايك فيرست نايشن (Fishing Lake First Nation) في ساسكاتشوان، برنامجاً للدّعم الصّحّيّ وأشرفت عليه؛ وقد سعى البرنامج إلى تذليل الآثار السّلبية المترتّبة عن أنماط محدّدة من الاعتداء. فعلى سبيل المثال، كانت مهارات النّاجين في التصدّي قد وضعت موضع اختبار، وقد رُجّوا أنفسهم في مواقف يعجزون فيها عن حماية أنفسهم، وهو ما أدّى إلى توليد تجارب صادمة؛<sup>76</sup> فهم قد جرّدوا من القوّة والسلطة.

وفي إطار الاستجابة لذلك، قام عنصر أساسيّ من لجنة الحقيقة على منح النّاجين مطلق الاستقلاليّة لتقرير كيفيّة مشاركة قصصهم. وقد تلقّى النّاجون كامل الدّعم أثناء إدلائهم بشهادتهم عبر وسائل شتّى: على غرار تسجيل الشهادات على أفراد مع توفير الدعم أو بدونه، وهو ما اعتبره ناجون كثيرون أسلوباً مجدّداً في مشاركتهم معلومات مؤلمة مع عائلاتهم؛ أو الإدلاء بالشّهادات ضمن حلقة استماع كانت عبارة عن لقاء يُعقد في حيّز عامّ، ولا يُسجّل، ويحضره مقدّمو خدمات الدّعم الصّحّيّ؛ أو الإدلاء بالشّهادات علنيّة أمام هيئة المشاركة التّابعة للجنة، حيث يتمّ تسجيلها. ومن شأن فرض قيود زمنيّة صارمة، وغيرها من القيود، على كيفيّة إدلاء الضّحايا

73 جمهورية كولومبيا، وحدة الضّحايا، "استراتيجية إنتريلاندو" مستمرة في تعزيز خطط جبر الضرر الجماعيّ في أنتيوكيا" (2019)، República de Colombia, Unidad para las Víctimas, "Estrategia Entrelazando continúa fortaleciendo Planes de Reparación Colectiva en Antioquia" (2019), [www.unidadvictimas.gov.co/es/repuracion/estrategia-entrelazando-continua-fortaleciendo-plan-de-reparacion-colectiva-en-antioquia](http://www.unidadvictimas.gov.co/es/repuracion/estrategia-entrelazando-continua-fortaleciendo-plan-de-reparacion-colectiva-en-antioquia)

74 يعود تاريخ المدرسة التاريخيّة الهنديّة الأولى التي أدارتها الكنيسة إلى أواخر القرن الثامن عشر، وتبنّت الحكومة الفدراليّة الكنديّة سياسة رسميّة تقضي بتمويل هذه المدارس في كندا، وكانت ترمي صراحة إلى قطع العلاقات بين أطفال السّكان الأصليين وعائلاتهم وتراثهم. وفي العام 1920، فرض قانون الهنود على أطفال السّكان الأصليين، الذين تنطبق مواصفاتهم على شروط المعاهدة، وتتراوح أعمارهم بين 7 و15 عاماً، أن يرتادوا المدارس الداخليّة الهنديّة. راجع: الحكومة الهنديّة، المركز الوطنيّ للحقيقة والمصالحة، "تاريخ المدرسة الداخليّة"، <https://nctr.ca/education/teaching-resources/residential-school-history/>

75 الحكومة الكنديّة، "الخدمات المخصّصة للسّكان الأصليين في كندا"، غُذِل آخر مرّة في 17 شباط/فبراير 2020، <https://www.sac-isc.gc.ca/en/g/1581971225188/1581971250953>

76 بريندا رينولدز، الخبيرة الاستشاريّة والمرشدة في مجال الصّحة النفسيّة، مقابلة، 17 أيار/مايو 2023.

والناجين بشهاداتهم، أن يؤدي إلى نتائج عكسية، ويُسبب طبقة جديدة من الأضرار. في المقابل، فإن المقاربة الواعية للصدّات تقوم على إيصال الناجين إلى وضع يخولهم إحكام السيطرة على التجارب التي سيشاركونها مع لجنة الحقيقة أو غيرها من عمليّات العدالة الانتقالية.

ومؤخراً، استفادت لجنة العدالة في يوروك، العاملة في ولاية فيكتوريا في أستراليا، من دروس مُستخلصة من لجان الحقيقة الأخرى، وهي قد أنشئت في وقتٍ اعتُبرت فيه خدمات الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي جزءاً أساسياً وضرورياً من عمليّات العدالة الانتقالية. لذا، اتخذت اللجنة، في مرحلتها الأولى، خطوات ترمي إلى تعميم خدمات الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جوانب عملها كافة. واستُهل ذلك باعتبار الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أحد المؤهلات الأساسية لتولي قيادة اللجنة؛ فكان أحد أعضائها يتمتع بخلفية في العمل الاجتماعي ودعم الرفاه. هذا وعيّنت اللجنة مديراً معنياً بالرفاه الاجتماعي والعاطفي، أنيطت به مسؤولية تطوير هيكلية اللجنة وتشكيل فريق عملها. وقد جُعِلت خدمات الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي جزءاً أساسياً من عمل اللجنة، وسلط الضوء عليها في محتوى موقع اللجنة الإلكتروني، على اعتبارها موضع أولوية قصوى، وهو ما يُفسر توفير لجنة يوروك للناجين خدمات مجانية وسريّة لدعم الرفاه والدعم القانوني، وذلك على حدّ ما يرد على موقعها الإلكتروني: "إنّ خدمات دعم الرفاه النفسي والعاطفي التي يقدمها العاملون والمستشارون في مجال الدعم، التّابعون لجمعية "صّحة الشّعوب الأوائل ورفاهها" (First Peoples' Health and Wellbeing)، [وهي خدمة صحّية تشرف عليها المجتمعات الأصلية] هي خدمات شاملة وسريّة. والأسس التي تقوم عليها خدمات دعمنا هي الارتباط بالعائلة، والأقارب، والوطن، والثّقافة، والمجتمع، والأسلاف".<sup>77</sup> وتنفذ اللجنة ذلك، من خلال دعم حقّ تحقيق المصير، وتضمين عوامل الحماية، ودعم التّشافي والتّعافي من الصّدات، وضمان تقديم خدمات الدعم الأمانة ثقافياً، واعتماد مقاربة متمحورة حول الفرد، وضمان السريّة. هذا وتمتلك اللجنة شبكة إحالة وافرة تضعها في خدمة من يسعون إلى الحصول على خدمات إضافية.

### الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والمحاسبة

يمكن دمج الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العمليّات القضائيّة الرّامية إلى تحقيق المحاسبة الجنائيّة. فعلى سبيل المثال، كانت المحكمة الخاصّة بسيراليون رائدة في نواح عدّة، بما فيها تسليط الضوء على الحاجة إلى تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للشّهود والضّحايا. وقد عيّنت اختصاصي نفسي في المنصب الثاني من فريق عمل وحدة الشّهود والضّحايا، وهو قرارٌ يدلّ على الأولوية المولاة للصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي طوال فترة عمل المحكمة؛ لكنّ أحد موظفي المحكمة، أشار إلى أنّ توظيف اختصاصي نفسي واحدٍ لم يكن كافياً لتلبية احتياجات الناس. ومنذ ذلك الحين، أظهرت أليّات البحث والتحليل المرتبطة بممارسات الدعم التي وضعتها المحكمة—والمحكمة الجنائيّة الدوليّة—أنّ توفير الدعم النفسي الاجتماعي المناسب للشّهود والضّحايا قد يقوّي قدرتهم على التّقرير ويحسّن رفاههم، ويهدئ قلوبهم، ممّا يُيسّر مشاركتهم.<sup>78</sup>

فعلى سبيل المثال، ذكر عدد من الشّهود في سيراليون أنّهم استمتعوا بتجربة الاستجواب من الخصم، لأنّها أتاحت لهم فرصة مواجهة التّحدّيات الشّرسة التي تتلّ من سداد شهادتهم، وتمكّنوا، بذلك، من إثبات صدقها. أمّا بالنسبة إلى بعض الشّهود، فقد اعتبروا أنّ تمكّنهم من الإصرار على معرفتهم المباشرة بفظائع الحرب، في

77 لجنة العدالة في يوروك، "الرفاه الاجتماعي والعاطفي، الأسئلة الأكثر شيوعاً"،

<https://yoorrookjusticecommission.org.au/social-and-emotional-wellbeing-faq/>

78 الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة 16، "نحو التّغيير المُتمحور حول الضّحايا: دمج العدالة الانتقالية في السلام والتنمية المُستدامين" (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2023)، 3،

[https://www.ictj.org/sites/default/files/2024-06/jac\\_report\\_wg-tj-sdgi6\\_2023\\_ar.pdf](https://www.ictj.org/sites/default/files/2024-06/jac_report_wg-tj-sdgi6_2023_ar.pdf);

أن ميشيلز، "العلاقة بين المعالج النفسي والعمل في المحكمة الجنائيّة الدوليّة: خارطة طريق لتطوير العلاقة بين المحامي والصّحية" في كتاب تعزيز تأثير مشاركة الضّحايا في المحكمة الجنائيّة الدوليّة: سدّ الفجوة بين البحث والممارسة، تحرير رودينا جاسيني وغريغوري تاونسند (أوكسفورد: نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائيّة الدوليّة-أوكسفورد. منشورات كليّة الحقوق بجامعة أوكسفورد، 2020)،

An Michels, "The Psychologist-Client Relationship at the ICC: A Road Map for the Development of the Counsel-Victim Relationship," in *Advancing the Impact of Victim Participation at the International Criminal Court: Bridging the Gap between Research and Practice*, ed. R. Jasini and G. Townsend (Oxford: ICCBA-Oxford. Oxford Law In-house publication, 2020);

ريبكا هورن، وسليم وحيد، وسليمان تشارترز، "الشّهادة في المحكمة الخاصّة لسيراليون: تصوّرات الشّهود عن السلامة والرفاه العاطفي"، علم النفس، والجريمة، والقانون 17 (2011): 435،

Rebecca Horn, Saleem Vahidy, and Simon Charters, "Testifying in the Special Court for Sierra Leone: Witness Perceptions of Safety and Emotional Welfare," *Psychology, Crime and Law* 17 (2011): 435.

حرم المحكمة، تجربة جابرة للضرر، ذلك أنه، أثناء الحرب التي كانت دائرة هناك، انعدمت الآليات التي تمنحهم القدرة على التكلّم علانية عمّا شهدوه، وسمعوه، وتكبّدوه، ناهيك عن إدانة الجناة على الملأ.<sup>79</sup>

وقد وضع قسم الشهود والضحايا في المحكمة عشرة مبادئ توجيهية في شأن دعم الشهود في المحاكم الدولية، وذلك بغية التخفيف من وطأة الآثار المحتملة المضرّة بالضحايا والمترتبة عن الإدلاء بشهاداتهم.<sup>80</sup> وتستند هذه المبادئ إلى عمل الخبيرة في مجال الصدمات، جوديث هيرمان، وقد نُظمت في فئات عدّة هي: ما قبل الإدلاء بالشهادة، وخلال الإدلاء بالشهادة، وما بعد المحاكمة.<sup>81</sup> وتضمّن مبادئ المرحلة السابقة للمحاكمة بناء علاقة رعوية، وتأمين السلامة، الجسدية والنفسية، على حدّ سواء، وضبط الاستقرار الفيزيولوجي والنفسي،<sup>82</sup> وتوليد القدرة على التوقّع. أمّا خلال الإدلاء بالشهادة، فشملت المبادئ توسيع القدرة على الاختيار إلى حدّها الأقصى، والتأكيد على الكرامة، وعلى قوّة الكلمة. وفي ما يخصّ مرحلة ما بعد الإدلاء بالشهادة، قرّرت المحكمة وجوب نشر الدّعم من خلال تعزيز التواصل البشري، وبتّ الأمل عبر التطلع إلى المستقبل، واتّخاذ الخطوات اللازمة الرامية إلى إعادة توليد إحساس الناجين بواقع طبيعي. وقد أمعن بحثٌ حديثٌ قاده أن ميتشلز في هذا الشأن، فطرح توصيات إضافية حول أساليب تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عملية العدالة الجنائية برمتها.<sup>83</sup>

وفي كولومبيا، استحدثت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام (JEP)، مؤخرًا، عمليّات مبتكرة من "الرعاية النفسية القانونية". واستنادًا إلى المقابلات التي أجريت مع الفرق التقنيّة ضمن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، والمسؤولة عن توفير هذا النوع من الرعاية،<sup>84</sup> فإنّ الغاية من الدعم النفسي الاجتماعي الذي تقدّمه للضحايا كجزء من عمليّتها، يختلف عن سياسة إعادة التأهيل النفسي الاجتماعي التي تنفذها كل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية الكولومبية ووحدة الضحايا. فهذا الدّعم، مقارنةً بالتركيز الأوسع نطاقًا المصوب على التعافي العاطفي، إنّما يرمي تحديدًا إلى "تزويد الضحايا بالأدوات العاطفية وأدوات التفكير اللازمة لمواجهة العمليّات القانونية".<sup>85</sup> لذا، تستخدم تلك الفرق مصطلح النفسي القانوني بدلًا من النفسي الاجتماعي. والدّعم هذا، الموجه تحديدًا لعمليّات الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، يسعى إلى ضمان ألاّ تفاقم العمليّات القضائية معاناة الضحايا، أو تُعيد إيقاعهم موقع الضحية، وأن يعزّز، بدلًا من ذلك، التصدي والمشاركة، ويُمكن الضحايا من الشّعور بأنهم فاعلون نشطون، وأن يساهموا في الجهود المبذولة في سبيل إحقاق العدالة الجابرة للضرر.

ويُقدّم الدعم النفسي القانوني في مراحل إجرائية مختلفة من عملية الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ففي المرحلة الأولى من التحقيق القضائي، يدلي الشهود ومجموعات الشهود بشهاداتهم أمام قضاة غرفة الإقرار بالحقيقة وبالمسؤولية. وتشمل التحضيرات النفسية القانونية لذلك تأمين سلامة الضحايا، جسديًا وعاطفيًا، أثناء مشاركتهم في العملية، ومساعدتهم في إحكام الضبط العاطفي عند تقديمهم عروضهم، والسماح لهم بالتمتّع بالحرية الكافية ليرووا قصصهم، بالإضافة إلى مساعدتهم عند استحضارهم الأحداث الصادمة، ودمج تجاربهم

79 شاني ستياكوف، اختصاصية نفسانية سابقة في قسم الشهود والضحايا لدى المحكمة الخاصة بسيراليون، مياتا أبو، منسقة سابقة في برنامج دعم الشهود ضمن قسم الشهود والضحايا، ونينيه باري، أبرز الاختصاصيين النفسانيين في قسم الشهود والضحايا، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023؛ شاني ستياكوف، وج شون رينولدز، وسامون تشارترز، ونيكولا هنري، "تجربة الإدلاء بالشهادة في محكمة معنية بجرائم الحرب في سيراليون"، السلام والنزاع: مجلة علم نفس السلام، 21، الرّم 3 (2015): 445 - 464،

Shanee Stepakoff, G. Shawn Reynolds, Simon Charters, and Nicola Henry, "The Experience of Testifying in a War Crimes Tribunal in Sierra Leone," *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology* 21, no. 3 (2015): 445-464.

80 شاني ستياكوف، ونيكولا هنري، ونينيه بينتا باري، وأديكاله س. كامارا، "مقاربة واعية للصدمات لدعم الشهود في المحاكم الدولية وحمايتهم: عشرة مبادئ توجيهية"، مجلة ممارسة حقوق الإنسان 9 (2017): 268 - 286،

Shanee Stepakoff, Nicola Henry, Neneh Binta Barrie, and Adikalie S. Kamara, "A Trauma-Informed Approach to the Protection and Support of Witnesses in International Tribunals: Ten Guiding Principles," *Journal of Human Rights Practice* 9 (2017): 268-286.

81 المصدر السابق نفسه.

82 المصدر السابق نفسه، 273.

83 أن ميتشلز، وبياتيا جافيدان، وإيفلين دو برين، وليزا م. براون، "دمج مقاربات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في آليات المحاسبة على الجرائم الفظيعة"، منصة المعرفة والأمن وسيادة القانون (2024)،

An Michels, Pantea Javidan, Eveline de Buijn and Lisa M. Brown, "Integration of Mental Health and Psychosocial Support Approaches in Accountability Mechanisms for Atrocity Crimes," *Knowledge Platform Security and Rule of Law* (2024), <https://kpsr.org/publication/integration-of-mental-health-and-psychosocial-support-approaches-in-accountability-mechanisms-for-atrocity-crimes>.

84 الفريق المعني بتوفير الرعاية والمساعدة للضحايا، الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، مقابلة، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.

85 هذا هو التعريف الذي حدده المركز الدولي للعدالة الانتقالية للعمليات النفسية القانونية، وهو يختلف عن عمليّات الدعم النفسي الاجتماعي الرامية إلى تحقيق التعافي العاطفي.

في مسيرتهم بصفتهم طالبي عدالة. والغرض من ذلك كله هو الحؤول دون تغلب الذكريات المؤلمة على قدرة الضحايا على سرد قصصهم أمام القضاة، مما يؤدي إلى إعادة تعريضهم للصدمة.

ويستمتع الضحايا، خلال مشاركتهم في "النسخ التطوعية" (versiones voluntarias)<sup>86</sup> إلى إفادات من يخضعون لتحقيقات القضاة، وذلك إما من غرف مجاورة، وإما عبر بث مباشر، ثم يطرحون عليهم الأسئلة للحصول على توضيحات قضائية. وترمي المساعدة المقدمة في هذه المرحلة، إلى الإقرار بصحة ما يعرفه الضحايا حول الأحداث التي تعرضوا لها، وإلى تحديدهم، قضائياً وأخلاقياً، مرتكبي الجرائم، وغيرهم ممن يمثلون أمام الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام (الذين يُعرفون باسم "المائلين" أو باللغة الإسبانية comparecientes)، بالإضافة إلى مساندة الضحايا في صياغة الأسئلة، وتضمين العملية القضائية تجاربهم العاطفية على حد سواء. وعندما تنقل المعلومات التي يقدمها الشهود—سواء أكان ذلك عبر الفضاء الافتراضي، أو وجهاً، أو فرادى أو جماعة—ترمي المساعدة النفسية القانونية إلى تقريب الضحايا من روايات الشهود، والسماح لهم بالتصدي لها أثناء صياغة الملاحظات. ويرمي ذلك إلى فرض أصوات الضحايا كمحاورين في العملية القضائية، وتوظيف تجاربهم العاطفية، مثل الارتياح، أو الإحباط، أو الغضب، أو الغيظ، أو خيبة الأمل، أو التعاطف، أو الإعجاب، لتكون في خدمة صياغة الملاحظات.<sup>87</sup>

وقد تطلب تصميم العمليات النفسية القانونية في الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، إعداد الضحايا من أجل الإدلاء بشهادتهم ورواية قصصهم في جلسات الاستماع العلنية المخصصة للإقرار، فالملاحظات التي يُبدونها أمام القضاة تشكل تيمة للحقيقة التي قدمها المسؤولون عن حدوث الوقائع. ونظراً إلى أن المساعدة في هذه المرحلة تشمل مشاركة الضحايا في المراحل السابقة، فهي تعدّ ضرورية كونها لحظة إقرار شامل بكل ما عانوه. وكان إعداد الضحايا في القضايا كلها قد جاء بليغز من قضاة الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، ففي تلك المساحة الإجرائية، يستطيع الضحايا أن يستمعوا مباشرة إلى اعترافات عن الجرائم التي عانوها، يديها المسؤولون عن ارتكابها بالفم الملآن.<sup>88</sup>

تسعى عملية الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، بموازرة من المجموعات غير الربحية، إلى تلبية احتياجات كل من الضحايا والمائلين أمام القضاة، وإعادة دمجهم في المجتمع، وذلك عبر مدهم بالدعم النفسي القانوني. فإعداد الضحايا يرمي إلى تصوير الآخر مسؤولاً عن أعمال العنف المرتكبة، وتوفير الأدوات اللازمة لصياغة الشهادات الرامية إلى المطالبة بالإقرار، بالإضافة إلى التفكر مع الضحايا في مفهوم الإقرار، وأnsنة حالة الضرر اللاحق بالضحايا، وتزويدهم بالأدوات العاطفية وأدوات التفكير الأيالة إلى فهم الغرض من جلسات الاستماع ونطاقها، والتأكيد على الأهمية التراكمية المعلقة على مشاركة الضحايا في المراحل الإجرائية السابقة. وفي موازاة ذلك، تؤمن عملية إعداد المائلين أمام القضاة تزويدهم بأدوات للتفكر في مسؤولية القيادة، ودعم تمارين الاستماع التي من شأنها أن تيسر الإقرار بالضرر اللاحق بالضحايا، والتشجيع على التفكر في أحداث الماضي من دون أي دفاع أو تبرير.

كانت التحضيرات النفسية القانونية ضمن إطار الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام تدريجية، وتُفدّت فرادى أو جماعة. ودائماً ما تمتع الضحايا بالقدرة على حضور هذه التحضيرات برفقة اختصاصيين نفسانيين ومحامين يتقون بهم. أما إعداد المائلين أمام القضاة، فقد جمع بين جلسات جماعية وفردية، علماً أن الفردية منها كان يوجهها فريق من الاختصاصيين النفسانيين والمحامين المعنيين بالدفاع. خلاصة القول، إن إعداد المائلين أمام القضاة يشمل تضمين السيناريو روايات الضحايا بأشكال مختلفة (على غرار التسجيلات الصوتية، وتمثيل الأدوار، والفيديوهات المصورة، والصور) وذلك بغية تحسين استماع المائلين أمام القضاة إلى الروايات، وإلى المحتوى العاطفي المضمّر فيها.

86 النسخ التطوعية تعني المرحلة الإجرائية من الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، التي ركزت على تحقيق الإجماع في شأن الوقائع المرتبطة بالانتهاكات المزعومة. وعليه، فإن الجناة الذين يعترفون بالإقرار بمسؤولياتهم، يُستجعون على المتول في هذه المرحلة.

87 الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، غرفة الإقرار بالحقيقة والمسؤولية، القرار JLR 01، الرقم 299 من العام 2021. تتم جدولة جلسات الاستماع من أجل عرض الملاحظات التي وضعت استناداً إلى المذكرات الخطية التي قدمتها الأطراف استجابة للأمر القضائي، رقم 19 من العام 2021.

88 جمهورية كولومبيا، القانون 1957 للعام 2019 (القانون التشريعي لإحقاق العدالة في الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام – LEAJEP)، المادة 80، الفقرة 4؛ القانون 1922 للعام 2018 (قانون إجراءات الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام)، المادة 27c؛ اتفاق السلام النهائي، النقطه الفرعية 5.1.2، الرقم 47.

## تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي: نقاط رئيسة للأخذ في الحسبان

تعتبر عمليات العدالة الانتقالية الرسمية مكوناً أساسياً من عملية تصفية حسابات الماضي، لكنها لا تعدو كونها مجرد جزء من كل. ومن شأن تبني عدسة نفسية اجتماعية أن يسلط الضوء على هيكليات الدعم القائمة في المجتمع؛ وعلى الترابط المتبادل بين الأفراد، وجماعاتهم، ومجتمعاتهم على النطاق الأوسع؛ وعلى الحاجة إلى مراعاة المستويات هذه كلها مجتمعة. وهي تعدّ عمليات جماعية تُطبّق في أنواع التدخلات كافة. فالممارسون، في سعيهم إلى تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جهود العدالة الانتقالية، عليهم أن يأخذوا في الحسبان الأمثلة على الجهود التي يفوقها المجتمع المدني، وعلى التدابير التي ترعاها الحكومة. وتشمل هذه الخطوة ترسيخ العمل في المجتمعات المحلية، وتهيئة الظروف للمشاركة الإيجابية، والتغلب على وصمة العار، ووضع عملية طويلة الأمد، والتّركيز على مراحل العمل كافة، وضمان الحصول على تمويل مستدام وطويل الأمد، وقياس التّفقّم المُحرز، وأخذ الصّدمة بين صفوف القادة والمؤسسات في الحسبان. كما يجب أن يتضمّن ذلك أيضاً حاجة غالباً ما تهمل في مجالات العمل كلها، وهي رعاية مقدّمي الرّعاية.

### ترسيخ العمل في المجتمعات المحليّة

لعمل العدالة الانتقالية مبادئ جوهرية، يقوم أحدها على تصميمه بحسب السياق المحدّد.<sup>89</sup> لذا، فإنّ الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ضمن إطار العدالة الانتقالية، يجب أن تراعي أشكال الظلم المحددة التي وقعت، والممارسات السلوكية والثقافية المحلية، وأنظمة التمييز الدفينة التي هي أصل المظالم الماضية. وعليه، يتطلّب تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية "المواءمة السياقية، أي أن تترك للسياق قيادة مسار العمل."<sup>90</sup>

وعلى حد ما ذكر آنفاً، فمن الضّروري ألا تُحصر خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بالنموذج العلاجي السريري المتمثل بالاستشارات الفردية. ويتطلّب ضمان أن تكون هذه الخدمات مؤثرة وعلى صلة بالسياق، انتهاج مقاربة دقيقة متجذرة في المجتمع المحلي، ومستجيبة للسياق النفسي الاجتماعي الخاص، بما في ذلك الأضرار التاريخية، والمعايير الثقافية، واستراتيجيات التصدي. وفي هذا الصدد، يجب على الممارسين بذل جهود تؤول إلى إفساح مساحة مستجيبة لهذه الديناميات. وعلى حد ما صرّح به خبراء في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في مركز دراسة العنف والمصالحة، "فما من قائمة محدّدة بالخطوات الواجب اتّخاذها. كل تدبير هو مسار بذاته. وكل ما تتوصّل إليه يجب أن يكون وليد التفاعل المشترك مع المجتمع."<sup>91</sup> لذا، يعتبر ترسيخ عمل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في المجتمع مسألة أساسية لأسباب شتى، منها تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد، وضمان الاستدامة والمواءمة الثقافية، وتجنّب الوصم بالعار. وهذه الأهداف تعدّ متداخلة في ما بينها، وتحقيقها يساهم في وضع برامج أحسن جدوى.

تقوم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على حشد الموارد المحليّة، لا على أن يُسقط ممارسوها على المجتمع فيكونون دخلاء يحاولون "إصلاح" كل شيء. وفي حالة المنظمات التي تمولها الهبات، ويكون لها أهداف خاصة وعليها تحقيق مخارج محدّدة، فمن الضّروري أن تُضمّن تخطيط برامجها مرونة كافية تُحوّل مواءمة الأنشطة والمقاربات من أجل البناء على ما هو قائم أساساً في المجتمع. وبحسب مديرة برنامج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في مركز دراسة العنف والمصالحة، جوجو شابالالا، فإنّ جوهر العمل يكمن في تقديم الدّعم للمجتمعات المتضرّرة من خلال تلبية احتياجاتهم الخاصة. فعلى سبيل المثال، لاحظ المركز أنف الذكر أنّ الرّعاء الرّوحيين في جنوب السودان كانوا يساندون الضحايا، فقام بتدريبهم بدلاً من إنشاء شبكة جديدة كلياً من مقدّمي الدّعم. ونظراً إلى أنّ أعداد المتخصّصين في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

89 روجر دوثي، وبول سيلز، محرّران، فسيفساء العدالة: كيف تساهم السياقات في تشكيل العدالة الانتقالية داخل المجتمعات المتصدّعة (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2017).

Roger Duthie and Paul Seils, eds., Justice Mosaics: How Context Shapes Transitional Justice in Fractured Societies (ICTJ, 2017).

90 ألبوسه دافيس، رئيسة المؤسسة العالمية للتصميم، والرّصد، والتقييم، والتّعلّم، ومونا دولي، والمصالحة، والعدالة الانتقالية، وبناء السلام، والحكومة الرشيدة، إنتربيس، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023.

91 أمينة مواكامبو، مُمارة في مجال الصّحة النفسية والدّعم النفسي الاجتماعي وأخصائية نفسية، وجوجو شابالالا، مديرة برنامج الصحة النفسية والدّعم النفسي الاجتماعي، مركز دراسة العنف والمصالحة، مقابلة، 29 آذار/ مارس 2023.

المُستقدمين من خارج المجتمع لن تكون كافية أبداً، فإنَّ الهدف يجب أن يكون تزويد أفرادٍ من المجتمع نفسه بأدواتٍ تمكّنهم من مواصلة مساعدة مجتمعهم، ورعاية أنفسهم، ووضع تدخّلاتهم الخاصّة.

ومن شأن المقاربة المُستندة إلى المجتمع أن تسلط الصّوء على المرونة التي تكوّنت في مجتمع ما، وأن تُقوّيها. وفي هذا الصّدد، تقول رئيسة مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أوغندا، سارة كاساندي:

... إنّنا نقرّ بالمقاربات المجتمعية الأيلة إلى التّعامل مع الصّدمات. فالناجون يدركون مُثيرات الصّدمة، ويعرفون كيفية التصدي لها، لا سيّما أولئك الذين ارتقوا من كونهم ضحايا أو ناجين إلى ناشطين. فشمّل هؤلاء في هذه المحادثات، أو توكيلهم إدارتها، على سبيل المثال، بدلاً من أن نُسيرها نحن، شكّل استراتيجيةً جديدة، لأنهم يستطيعون استيعاب ما يقوله الضّحايا الآخرون وتفهمه.<sup>92</sup>

إذاً، من شأن العمل عن كثب مع ضحايا من المجتمع أن يساهم في ضمان مراعاة عملية وضع البرامج السّياق ومعاييرها وخصائصه الثقافيّة. وتيسّر المقاربة التعاونيّة، الموضوعة بالشراكة مع المجتمع، إمكانية التّواصل مع شبكات الضّحايا والناجين، والوصول إليها.

وقد تساهم إقامة شبكة دعم الأقران في مساندة بعض أفراد المجتمع ليستجمعوا الشجاعة الكافية من أجل التّفقّم بطلب المساعدة، أو التّعبير عن رؤاهم. وفي هذا الصّدد، قالت كاساندي إنّ: "هذه المقاربة كانت تحويليّة، فقد ساهمت مثلاً في مساعدة شخص لم يكن قادراً على التّحدّث في السّابق، أو شخص غير قادر على مواجهة الأحداث التي مرّ بها. فحين رأى هؤلاء أنّ كثيرين غيرهم قد مرّوا بالتّجارب نفسياً، انطلقوا في مسارٍ تدريجيّ لرواية قصصهم، وذلك أثناء تلقّيهم الدّعم من أفراد آخرين."<sup>93</sup>

أمّا بعض الحالات الأخرى، فتستلزم الموازنة بين ترسيخ العمل في الثقافة المحليّة، وصون حقوق الضّحايا والناجين ومصالحهم الفضلى. ويميل هذا التّجاذب إلى البروز في مسألة المعايير الجنسانية، والمفاهيم المتعلّقة بالصّحة النفسيّة، ومعالجة الأطفال والشّباب. ومن المجدي، بعد الإحاطة بالمواقف الأبوية والمعايير الجنسانية، أن تُنفذ التّدخّلات الأوّليّة مع الرّجال، والنساء، والأطفال، كلّ على حدة، قبل جمع هذه الفئات معاً.<sup>94</sup> في المقابل، ينشأ التّجاذب، في سياقات أخرى، من المقاربات السّائدة محلّيّاً في شأن الصّحة النفسيّة. ويذكر أحد الاختصاصيين النفسانيين أنّ أشخاصاً في سيراليون وليبيريا، ممّن لم يتلقوا يوماً أيّ تدريب في مجال الدعم النفسيّ الاجتماعيّ، يُقابلون من يعبرون عن مشاعر صعبة، بالقول: "لا تكوا. يجب ألاّ تشعروا بالسّوء، فهذه مشيئة الله".<sup>95</sup> لكنّ المقاربة هذه، وإن كانت معياراً ثقافيّاً سائداً، قد لا تجدي من يمرّ بضرر عاطفيّ أيّ منفعة. ومع ذلك، فإنّ فرض أيّ مقاربة علاجيّة خارجيّة المنشأ لن تثمر أثراً إيجابياً. لذا، يجب على الممارسين تحقيق التّوازن بين الارتكاز على شبكات الدعم النفسيّ الاجتماعيّ القائمة أساساً في المجتمع، وعدم فرض أيّ مقاربة غير مراعية للسّياق، من جهة، واحترام حقوق الإنسان الفرديّة من جهة أخرى.

### تهيئة الظروف للمشاركة الإيجابية

تعتبر مشاركة الضّحايا والناجين، عن حقّ، عنصراً أساسياً في عمليّات العدالة الانتقالية. لكنّ الممارسين لاحظوا أنّ هذا التّطور رافقته ضغوط متزايدة لقأها الضّحايا، والناجون، وعائلاتهم على أنفسهم، أو ألقيت عليهم، كي يكونوا جزءاً من المساعدة التقنيّة، ويُساهموا في "إيجاد حلّ للنزاع أو القمع في بلدهم، ويصبحوا "صنّاع القرار". وعليه، فإنّ الجمع بين الخبراء التقنيين من جهة والضّحايا والناجين من جهة أخرى قد يفضي إلى نتائج عكسيّة من الناحية النفسيّة الاجتماعيّة، إن لم يُحسن تنفيذه. لذا، يستدعي دمج الصّحة النفسيّة والدعم النفسيّ

92 سارة كاساندي، رئيسة مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أوغندا، مقابلة، 6 شباط/فبراير 2023.

93 المصدر السابق نفسه.

94 جاسمين برانكوفيتش، "دمج خدمات الصّحة النفسيّة والدّعم النفسيّ الاجتماعيّ مع العدالة الانتقالية في غامبيا: منظورات الممارسين"، (مركز دراسة العنف والمصالحة، والمبادرة العالميّة للعدالة، والحقيقة، والمصالحة، 2021)، 9.

Jasmina Brankovic, "Integrating Mental Health and Psychosocial Support into Transitional Justice in the Gambia: Practitioner Perspectives" (Centre for the Study of Violence and Reconciliation and Global Initiative for Justice, Truth and Reconciliation, 2021), 9.

95 شاني ستياكوف، ومايتا أبو، ونينيه بينتا باري، مقابلة، 18 نيسان/أبريل 2023.

الاجتماعي في العدالة الانتقالية، من ممارستها، أن يكونوا متيقظين للضغوط التي يمكن أن يشعر بها الضحايا والناجون وأن يصدّوا احتمال اقتصار تدخّل هؤلاء على تدخل صوري في النقاشات المتعلقة بالسياسات.

فعلى سبيل المثال، دُعِيَ عدد من المحتجزين السابقين وأفراد من عائلات المخفيين للمشاركة، كمجموعة، إلى حضور ورشة عمل مع خبراء دستوريين حول الدستور السوري نُظمت في خريف العام 2023، وذلك من أجل التّداول في العملية الدستورية. وكان من شأن النقاش الذي اتّخذ، في مجمله، نبرةً تقنيةً باردة، أن أثار مشاعر بعض المشاركين الذين اعتبروا هذا الموضوع مسألة مهمة تخصّ بقاءهم على قيد الحياة وتؤثّر في مستقبلهم. وقد صرّح بعض المشاركين السوريين، عند اختتام الورشة، أنّهم شعروا بأنهم لم يحصلوا مسبقاً على معلومات كافية تمكّنهم من تقديم أي مساهمة جوهرية. وهذا ما يسلب الضوء على الحاجة إلى التّأكد من تزويد الضحايا بأدوات تخوّلهم المشاركة في النقاشات المرتبطة بالسياسات مشاركةً مجدية.

لذا، من الأهمية بمكان، عند الجمع بين أفراد يملكون خلفيات مختلفة، وصدّات شتى، وخبرات تقنية متنوعة، أن يخضع المشاركون لفحص مسبق، بغية التّأكد من أنّهم يفهمون خطّة ورشة العمل، وأنهم في موضع من رحلتهم مؤثّرة للمشاركة في النقاشات. فبعض الضحايا والنّاجين قد بلغوا مرحلة من رحلتهم نحو التّشافي، تجعلهم مؤهلين وجاهزين للمساهمة في النقاشات التّقنية المتقدّمة في سبيل دعم حقوق مجتمعاتهم، في حين أنّ غيرهم من الضحايا والنّاجين قد لا يكونون على استعدادٍ بعد للكشف عن تجاربهم الشخصية من العنف، وطرحها على الملأ على غرار ما يحصل عادةً في النقاشات المرتبطة بالسياسات العالمية. وعليه، يجب على المنظمين والميسرين أن يكونوا متيقظين لهذه الفروقات، ويدركون أيّ المساحات تصلح للنقاشات التّقنية وأيّها يصلح للنقاشات الشخصية.

### التّغلب على وصمة العار

قد ينير مصطلحيّ الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، في سياقاتٍ عدّة، ردود فعل حادّة ومفاهيم خاطئة، ووصماً بالعار. وفي هذا الصّدد، يقول أحد الشّركاء، "ما إن تحدّثت عن الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، حتّى تظهر كلمة "الجنون"، وهو مصطلح حمال الكثير من المعاني."96 ففي اليمن، على سبيل المثال، شهدت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ارتفاعاً في المطالبات الدّاعية إلى جعل خدمات الصّحة النفسية والدّعم النفسي الاجتماعي جزءاً من عملها، ولكن من المرجّح ألاّ تحظى هذه الخدمات بالأولوية نتيجة استمرار الوصم بالعار، ورسوخ المفاهيم الخاطئة. فقد ذكر عدد من المشاركين في ورشة عمل نظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية أنّهم يشعرون بالارتياح عندما يتحدّثون، خلال الورشة، عن الصّحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وعن تأثير العمل فيهم، وأنهم، فورَ عودتهم إلى اليمن، يميلون إلى كبح تلك المشاعر وإخفائها، بسبب الوصم بالعار المرتبط بهذا الموضوع.<sup>97</sup>

ومن الأهمية بمكان، عند تطبيق المقاربة الواعية للصّدمات في عمل العدالة الانتقالية، أن ننقّي المصطلحات بعناية. فعلى الممارسين أن يؤقلموا لغتهم بحسب الجمهور المحدّد والثّقافة التي يتواجدون فيها. ويجب عليهم أن يتجنّبوا اعتماد التّصنيف المرضي أو استخدام المصطلحات الطّبيّة، وأن يعمدوا، بدلاً من ذلك، إلى استخدام مصطلحات وعبارات أقرب إلى المجال النفسي الاجتماعي، على غرار "الرّفاه، وتزعزع العلاقات"، وذلك من أجل وصف السياق على نحوٍ يحسّن الوعي حول عناصر الصّحة النفسية الاجتماعية على المستويين الفردي والمجمعي.

ومن الأساليب الأخرى التي قد تساعد في إحباط الوصم الاجتماعي، هي مناقشة تأثيرات الصّحة النفسية بشكلٍ غير مباشر. وفي هذا الصّدد، يمكن الاستعانة بأدوات محدّدة مثل رسم خرائط الجسد. ونظراً إلى أنّ التحدّث الصّريح على الصّدر النفسي الاجتماعي قد يدفع بعض الأشخاص إلى الانسحاب أو الامتناع عن المشاركة في بعض السياقات، من أجل حماية أنفسهم. وعليه، بدلاً من التّركيز على الأحداث والعواطف، "يمكن أن يستخدم بعض الممارسين الوصف بالجسد ... [كالتحدّث عن ضيق في الصّدر بدلاً من الحديث عن القلق] من أجل تبيان الآثار الطبيعيّة التي تسببها الصّدمة في الأشخاص."<sup>98</sup>

96 مونا دوالي، المصالحة، والعدالة الانتقالية، وبناء السلام، والحكومة الرشيدة، إنتربيس، مقابلة، 18 حزيران/يونيو 2023.

97 نور البجاني نور الدين، خبيرة برامج لبنان واليمن، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مقابلة، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

98 برانكو فيتش، "دمج الصّحة النفسيّة"، و.

يعدّ التّمويه مقاربة أخرى يمكن اعتمادها لتفادي الوصم بالعار عند التّعامل مع مسائل أو مجموعات حسّاسة. ففي سياق غامبيا حيث يرتفع الوصم بالعار حول العنف الجنسيّ، حرص فريق المركز الدوليّ للعدالة الانتقالية، أثناء مشاورته ضحايا العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات في مسألة جبر الضّرر، على ألاّ يلفت النّظر إلى أنّ تركيز العمل يصبّ على النّاجين من العنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاعات. فاعتمد أعضاء الفريق مقاربة مستنيرة، تتمحور حول إيجاد الشراكات القائمة مع أفراد وقادة موثوقين من المجتمع أو بنائها، ليمكّنوا من تحديد المشاركين وإرسال الدّعوات إليهم. وما إن بنى المركز الدوليّ للعدالة الانتقالية ثقة مع الجهات المركزيّة هذه أو مع قادة المجتمع، حتّى استدعاهم ليكونوا جزءاً من فريق التّخطيط، وأوكلهم مهمّة التّواصل مع الضّحايا والنّاجين المهتمين بتلقيّ الدعم والتّدريب. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية جدواها في تحديد المشاركين، على نحوٍ مُستتر يقيهم وصم المجتمع لهم بالعار، ويحسن استجابة العمل ككلّ للسياق. وفي هذا الصّدد، يشدّد كارلوس بيريس تاين على مركزيّة هذه المسألة قائلاً "الثّقة مفتاح هذا العمل ... عليك أن تعمل يدًا بيدٍ مع شخص يكون محطّ ثقة النَّاس".<sup>99</sup>

### تحديد أدوار واضحة

يكشف هرم تقديم الرّعاية (الشّكل 2) أنّ أغلب عمل العدالة الانتقالية يقع في قاعدته، وهو لا يتطلّب تدريباً نفسياً متخصصاً. غير أنّ تعميم الصّحة النفسيّة والدعم النفسيّ الاجتماعيّ يستلزم من جميع المعنيين تبني عدسة نفسيّة اجتماعية، وفهم مواضع تناسب عملهم مع العمليّة ككل، وإدراك كفيّة مساهمته في تحقيق رفاه من يتوجّه إليهم هذا العمل. ففي السياقات حيث لم تبال الدولة بالحقوق ولم تصنها، يعني الكثير للضّحايا والنّاجين أن يُعاملوا معاملةً كريمة ومحترمة، وأن تؤخذ مطالبهم على محمل الجدّ، وأن يُمكنوا من التّكلم باستمرار وشفافية، وذلك لا سيّما في السياقات حيث تُحجب المعلومات عنهم. وعليه، فمن شأن الاهتمام بتحسين معاملة الضّحايا إدارياً "أن يساهم في تحسين الثّقة بالدولة ومؤسساتها، ويُعزّز إمكانية أن تعود هذه المؤسسات عليهم بفوائد صّحية نفسيّة".<sup>100</sup>

لا يقع هذا العمل ضمن نطاق صلاحيّات نخبة مختارة من الاختصاصيين، بل يشمل جميع المعنيين به. وفي الوقت نفسه، إن كان الموضوع أو السياق، موضع العمل، ينطوي على صعوبة محدّدة، فهو يستدعي، وجوباً، اختصاصيين في مجال الدّعم النفسيّ الاجتماعيّ. وفي هذا الصّدد، تقول سارة كاساندي، رئيسة مكتب المركز الدوليّ للعدالة الانتقالية في أوغندا:

لقد تعلّمنا ضرورة حضور مستشار في الغرفة، لذا أصبح ذلك جزءاً من استراتيجيتنا، لا سيما عند التّعامل مع ناجين لم يسبق لهم أن شاركوا معنا من قبل، ولم يبلغوا بعد مرحلة تقبّل تجاربهم أو التّصالح معها، ولكنهم لا يزالون حديثي العهد في هذه التجربة ... أمّا المقاربة الأخرى فهي إحالتهم إلى منظمات شريكة توفر لهم الدّعم اللازم.<sup>101</sup>

يُعدّ التّمييز بين دور جامع القصص من النّاجين، ودور مقدّم الدّعم النفسيّ الاجتماعيّ، ممارسة جيّدة وتحظى شيوعاً بالقبول. وعليه، فإن العامل في مجال الدعم النفسيّ الاجتماعيّ، المناط به جمع القصص من الضّحايا، يجب أن يمتنع عن توفير الدّعم لهم. فصحيح أنّ العاملين في المجال النفسيّ الاجتماعيّ والمسؤولين عن تيسير عمليّة التوثيق يملكون أهدافاً متداخلة، لكنّها تبقى متميزة. ومن شأن الفصل بين هذين الدورين أن يُبدد أي لبسٍ لدى من يشاركون قصصهم، ويحبط أي تضارب في مصالح المهنيين الداعمين للعمليّة.<sup>102</sup>

ولا تعرقل الحاجة إلى التّمييز بين الأدوار بلورة أوجه التآزر بين ممارسي العدالة الانتقالية والعاملين في مجال الدّعم النفسيّ الاجتماعيّ، والاختصاصيين النّفسانيين، والمستشارين. بل على العكس من ذلك، يدعو تعميم العدسة النفسيّة الاجتماعيّة في العدالة الانتقالية الممارسين ممّن لهم خبرات عريقة في مجال العدالة الانتقالية والدّعم النفسيّ الاجتماعيّ، إلى العمل معاً في سبيل تحديد مواضع تداخل الأهداف، والاتّفاق على تقسيم العمل،

99 كارلوس بيريس تاين، عضو اللّجنة، لجنة توضيح الحقيقة، والتّعايش، وعدم التّكرار في كولومبيا، مقابلة، 11 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023.

100 هامبر، العدالة الانتقالية، والصّحة النفسيّة والدّعم النفسيّ الاجتماعيّ، 26.

101 سارة كاساندي، رئيسة مكتب المركز الدوليّ للعدالة الانتقالية في أوغندا، مقابلة، 6 شباط/فبراير 2023.

102 فاليري ووترز، المتخصصة في مجال الصّحة النفسيّة والدّعم النفسيّ الاجتماعيّ، مقابلة، 17 أيار/مايو 2023.

وعلى التعاون المتمحور حول رفاه الضحايا والناجين. فعلى سبيل المثال، يقدم مركز ضحايا التعذيب خدمات متخصصة وغير متخصصة متعددة الميادين، للناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن الاعتداءات المرتبطة بالنزاعات. وقد تطرح أمام الناجين خيارات شتى – تبلور عبر الموافقة المستنيرة المحكمة، وموامة عملية جمع البيانات— من أجل المشاركة في التوثيق المرتبط بالعدالة.

### بناء التعاون بين الصوامع التنظيمية

يتطلب دمج العدسة النفسية الاجتماعية في جهود العدالة الانتقالية تطبيق الأفكار النفسية الاجتماعية المتبصرة تطبيقاً متعمداً وواضحاً للاستهداء بها في تصميم جهود العدالة الانتقالية وتنفيذها. غير أن الدمج ليس عملية أحادية الاتجاه، أي أنها قد تحسن التدخلات والمخرجات النفسية الاجتماعية أيضاً. فعلى سبيل المثال، من شأن منح الناجين فرصة المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية أن يؤثر إيجاباً في رفاههم. وبذلك، يمكن لمقدمي خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وموظفي منظمات العدالة الانتقالية أن يعملوا معاً في سبيل إنشاء عملية عدالة شاملة وعلاجية للضحايا.<sup>103</sup> وهو ما يستلزم وضع برامج تعاونية تخدم تقاطع الأهداف المشتركة، بحيث يأتي كل منهم بخبرة معينة.

يعد التوثيق العلاجي، وهو مقاربة علاجية وضعها مركز ضحايا العذاب بالتعاون مع شركاء محليين، أحد الأمثلة على التكامل بين مقدمي خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من جهة ومنظمة توثيق حقوق الإنسان، ومنظمة أخرى معنية بإحقاق العدالة، والمناصرة من جهة أخرى. وتقدم هذه المقاربة إطار عمل للتعاون من خلال دمج الخدمات بغية المضي قدماً "بأهداف التشافي وإحقاق العدالة على المستويين الفردي والجماعي."<sup>104</sup> ومن خلال هذه المقاربة، استطاعت المنظمتان أنفتحا الذكر أن تعيدا النظر في عملهما. فقد أفاد الناجون المشاركون في العملية، أنهم بلغوا أهدافهم بشكلٍ مجر أكثر بفضل المقاربة الدامجة. في المقابل، سمحت المقاربة للمنظمة المعنية بتقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أن تمنح الناجين فرصة التقدم بعملية تشافيهم، واتخاذ الخطوات اللازمة من أجل السعي إلى إحقاق العدالة. أما المنظمة الأخرى المعنية بالتوثيق، فاستطاعت، بفضل المقاربة تلك، أن تصل إلى الضحايا، وتحصل على شهادات عالية الجودة،<sup>105</sup> وأن تحدد من خطر إلحاق الضرر بالمشاركين.

إذاً، يسعى التوثيق العلاجي إلى تعزيز عملية تشافي الضحايا عبر مساندهم في انتقاء نوع مقاربة التوثيق التي من شأنها أن تحسن إحساسهم بالعدالة، وكذلك عبر مواكبتهم طيلة هذا المسار.<sup>106</sup> وبذلك، حظي الناجون بالدعم الفردي الذي يحتاجونه، وبفرصة المساهمة في جهود العدالة الأكبر. وفي هذا الصدد، تعدّ محورة قدرة الناجين على التقرير عنصراً جوهرياً من عملية التوثيق العلاجي. فاستناداً إلى مركز ضحايا التعذيب، يمكن أن يعود التوثيق العلاجي بالمنافع الآتي تعدادها:

- إشراك الأفراد في المقابلات قد ينطوي على احتمال شفائهم، لأن سرد الفرد قصته في بيئة داعمة ومقبّلة له قد يساهم في تعزيز إدراج ذاكرة الصدمة.
- توثيق التجارب في سبيل تخليد الذكرى الشخصية أو المجتمعية يمكن أن يكون تكريماً لذكرى من فقدوا، وقد يساعد الفرد في إيصال معاناته إلى أحبائه على نحوٍ مجر.

103 ديرا ل. دي لايت، وشانون غولدن، وفرونكا لافيتا، "العدالة العلاجية للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان والعنف في زمن الحرب"، في النوع الاجتماعي، والصحة العالمية، والعنف: المنظورات النسوية في شأن السلام والأمراض، تحرير تيلنا فيانينين، وكاتيا ك. كونفورتي (نيويورك: رومان وليتفيلد، 2019)، 181 – 205.

Debra L. DeLaet, Shannon Golden, and Veronica Laveta, "Therapeutic Justice for Survivors of Human Rights Violations and Wartime Violence," in Gender, Global Health, and Violence: Feminist Perspectives on Peace and Disease, ed. Tiina Vaitinen and Catia C. Confortini (New York: Rowman and Littlefield, 2019), 181–205.

104 مركز ضحايا التعذيب، "التوثيق العلاجي: دمج التوثيق والعلاج في أعقاب انتهاكات حقوق الإنسان" (2019)، 5. Center for Victims of Torture, "Therapeutic Documentation: Integrating Documentation and Therapy After Violations of Human Rights" (2019), 5.

105 إن توفير الدعم العلاجي للناجين قد حققوا الاستقرار النفسي الكافي لتمكينهم من الإدلاء بشهادتهم، يؤدي إلى جمع معلومات ذات جودة أفضل. مركز ضحايا التعذيب، "التوثيق العلاجي: دمج التوثيق والعلاج في أعقاب انتهاكات حقوق الإنسان" (2019)، 6.

Center for Victims of Torture, "Therapeutic Documentation: Integrating Documentation and Therapy After Violations of Human Rights" (2019), 6. المصدر السابق نفسه، 6.

- المساهمة في جهود المناصرة قد تؤدي إلى الارتقاء بصناعة السياسات، وتحسين الموارد لما يصب في مصلحة الناجين محلياً أو عالمياً.
  - المساهمة في عمليات العدالة الانتقالية قد تساعد الفرد في الإحساس بأن معاناته لم تذهب سدى، وأنه، على ألمه، قادر على المساهمة إيجاباً في تغيير المستقبل.<sup>107</sup>
- وعليه، تعدّ عمليات التوثيق التي تحمل آثاراً علاجية "أساسية في دفع عملية تشافي الناجين قدماً، وتعجيل بلوغ أهداف العدالة في أي حالة انتقالية."<sup>108</sup>

في كولومبيا، تبنّت منظمة غير ربحية اسمها كولومبيا ديفيرسا (Colombia Diversa)، أي كولومبيا المتنوّعة، مقاربة شبيهة بمقاربة دمج عدسة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عملها مع الناجين.<sup>109</sup> وكان جزء من ولاية المنظمة يقوم على مرافقة الضحايا من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، المشاركين في الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وقد جرت العادة، خلال مرحلة التحضير، أن يتولى محام إجراء المقابلات مع المتهمين من أجل جمع الأدلة وبناء قضيتهم، لكنّ منظمة كولومبيا ديفيرسا كانت تمتلك فريقاً من الاختصاصيين النفسانيين الذين أكلوا إجراء المقابلات مع الناجين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وخصرت مهام المحامي المعين للقضية على طرح أسئلة قانونية ذات صلة بالموضوع. وبذلك، قدّمت منظمة كولومبيا ديفيرسا الدعم النفسي الاجتماعي لزيائنها، وهيأتهم، في الوقت نفسه، لخوض العملية القضائية. فقد أحسنت المنظمة توظيف فهمها لوضع زبائنها واحتياجاتهم من أجل التأثير في جلسات الاستماع أو العملية القانونية على نحو يدفع مطالب هؤلاء بالعدالة قدماً ويسرّع رحلات تشافيهم.

وقد سلّطت المحامية في منظمة كولومبيا ديفيرسا، ماريا فيرناندا أوريبي، الضوء على دمج مقاربة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، فشددت على أنّ المسألة هذه تتجاوز إحالة المحامين المقابلات إلى الاختصاصيين النفسانيين:

توجّه مقاربة الدعم النفسي الاجتماعي أفراد الفريق جميعهم، بمن فيهم من ليسوا اختصاصيين نفسانيين. ويسعى المحامون أيضاً إلى تحقيق رفاه الضحايا، ويحرّون سبلاً تشعرهم باستعادة عافيتهم، وتُفوّي قدراتهم على إحقاق الديمقراطية. ونحن نعتقد أنّ الدعم النفسي الاجتماعي يشمل موقفاً سياسياً هو الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان. لذا، فإنّ عملنا، نحن المحامون الساعون إلى البحث عن الحقيقة، وإحقاق العدالة، وجبر الضرر، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، يوجّه إيماننا بأننا نحتاج إلى فهم التمييز الواقع على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على فهمنا كلياً، وإلى بناء حقيقة شاملة تتضمّن الإقرار بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ونؤمن أنّ هذا العمل، بكلّيته، هو دعم نفسي اجتماعي، لأننا ندرك أنه يشمل حماية حقوق الإنسان، والسعي إلى تحقيق رفاه الأشخاص. ولهذا السبب ليست هذه المقاربة منفصلة.<sup>110</sup>

لذا، يُقدّم المحامون والاختصاصيون النفسانيون، من خلال تظافر جهودهم، الدعم النفسي الاجتماعي والقانوني المتواصل بغية مساعدة الضحايا على استعادة هويتهم المدنية، وتقوية قدرتهم على المشاركة في العمليات الجماعية، حتى يشعروا بالاعتقاد على أن يصبحوا قادة في مجتمعاتهم، وأن يطالبوا بحقوقهم.

### وضع عملية طويلة الأمد

يجب، عند تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، الإدراك إنه كما جهود العدالة الانتقالية عمليات طويلة الأمد، كذلك خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المرافقة لها طويلة الأمد أيضاً. فالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي عملية تمتدّ عبر الزمن، وتحتاج إلى مواصلة مع الظروف المتغيرة. هذا وتبذل

107 المصدر السابق نفسه، 27.

108 المصدر السابق نفسه، 15.

109 راجع الموقع الإلكتروني لمنظمة كولومبيا ديفيرسا Colombia Diversa، <https://colombiadiversa.org/>

110 ماريا فيرناندا أوريبي، مراسلة، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.

احتياجات الضحايا والناجين؛ والاستجابة لها تستلزم تفكيراً طويلاً الأمد. فاحتياجات هؤلاء تتأثر بعوامل متنوّعة، منها كيفية دعم مشاركتهم في هذه العملية من عدمه. وفي هذا الصدد، بينت دراسة طولية أجرتها روز ليند شو حول عمل لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون، أنّ غالبية الضحايا الذين أدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة أفادوا عن تحسّن ملحوظ بشعورهم بالرفاه بعد أن تمكّنوا من مشاركة قصصهم.<sup>111</sup> لكنّ هؤلاء الضحايا أنفسهم، عند إجراء مقابلاتٍ معهم بعد مرور سنة، أعربوا عن آثار سلبية ترتّبت على رفاهم بسبب المماطلة في جبر ضررهم وتدني متابعتهم في مجال الصّحة النفسيّة والدعم النفسي الاجتماعيّ، فشعروا بأنهم نكأوا جراحهم من أجل الإدلاء بشهاداتهم ولم يتمكّنوا بعد ذلك من لأهمها.<sup>112</sup>

في إطار العمل مع الأشخاص المتضرّرين من انتهاكات حقوق الإنسان، تكاد تدخلات المرّة الواحدة أن تضرّر أكثر ممّا تنفع؛ لذا، من الأهمية بمكان، ضمن إطار بناء الثقة، أن تُطرح أنشطة متكرّرة يُبنى بعضها، مع مرور الوقت، على بعضها الآخر، وأن يكون مخطّوها أو مصمّموها واقعيين في شأن ما يمكن تقديمه وتحقيقه. فالهدف ليس «إصلاح النَّاس أو شفاءهم» بل مرافقتهم في رحلة الشّافي، وتهئية الظروف المثلى الممكنة من أجل تيسير هذه الرحلة. فما من علاج سهل أو سريع. وعلى حدّ ما أكده زملاء من منظمة إنتربييس، «فنحن نسعى إلى تحقيق تحوّل مجتمعيّ، لأشّفاء الأفراد وحسب.»<sup>113</sup>

ومن الأهمية بمكان، أن تصبّ المساعي في توفير المشاركة المستدامة واستمرار تقديم الرّعاية قدر المستطاع. ولكن، لسوء الحظ، يُشكل ذلك تحدّيًا ماثلاً أمام العديد من منظمات الدعم النفسي الاجتماعيّ. ففي غامبيا، مثلاً، تحدّث المشاركون على محدودية ورش العمل، فقالوا: «عندما نعود إلى منازلنا، يعود الواقع؛ وبمجرّد انتهاء اللقاء، تجدهم ينتظرون اللقاء التالي.»<sup>114</sup> وهذا ما يسلب الصّوء على الحاجة إلى عقد المزيد من اللقاءات. وتبرز طبيعة خدمات الصّحة النفسيّة والدعم النفسي الاجتماعيّ طويلة الأمد أيضاً الحاجة إلى إجراء الإصلاح المؤسسيّ في مواضع شتى، مثل الأنظمة التعليميّة، ورعاية الصّحة النفسيّة، وغيرهما من المؤسسات الحكوميّة التي تؤثر في رفاة الفرد النفسي الاجتماعيّ.

### التّركيز على مراحل العمل كلّها

يستدعي تعميم خدمات الصّحة النفسيّة والدعم النفسي الاجتماعيّ، عند الانتقال إلى تفاصيل التّصميم والتّنفيد، أن يدرج الممارسون مقاربة واعية للصّدّات في مراحل عملهم كلّها. وعلى حدّ ما ذكر أنّفا، فإنّ دعوة عدد ضئيل من المستشارين إلى حضور أحد الأنشطة مسبقاً التّخطيط، ليس بالتّدبير الكافي. بل يجدر أن يبدأ تعميم هذه الخدمات من مرحلة التّصميم وبلورة المفاهيم. لذا، عند التّفكير في أيّ مشروع جديد، ينبغي أن تقوم الخطوة الأولى على جمع الفريق الذي سيعمل عليه. ويفترض، في الحالة المثلى، أن يضمّ فريق المشروع أفراداً يملكون خبرة في المجال النفسي الاجتماعيّ. وفي حال تعدّد توفّر هذه الخبرة بين أفراد الفريق، ينبغي، إذًا، التّطلع إلى إنشاء شراكات خارجيّة مع منظمات أخرى تعمل في السياق نفسه، أو مع ممارسين نفسيين اجتماعيين أو مقدّمي الدّعم في مجال الصّحة النفسيّة مُقيمين في هذا السياق. ويعدّ ذلك مسألة يجب أخذها في الحسبان عند التّحقّق من الموارد اللازمة لإدارة البرنامج؛ ويجب أن تتضمّن مخصّصات الميزانية التّمويل من أجل توظيف خبرات خارجيّة عند اقتضاء الحاجة.

111 روز ليند شو، «إعادة التّفكير في الدروس المستفادة من لجان الحقيقة والمصالحة: ملخص سيراليون» (معهد الولايات المتّحدة للسلام، 2004)، Rosalind Shaw, "Rethinking Truth and Reconciliation Commissions Lessons from Sierra Leone Summary" (U.S. Institute of Peace, 2004).

112 روز ليند شو، «تناقضات الذاكرة: توطين لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون»، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية 1، رقم 2 (2007): 183-207، 2007، Rosalind Shaw, "Memory Frictions: Localizing the Truth and Reconciliation Commission in Sierra Leone," International Journal of Transitional Justice 1, no. 2 (2007): 183-207, 2007.

تناقص هذه النتائج في شأن لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون التّأثير التي توصل إليها شاني ستيباكوف، ج. شون رينولدز، وسامون تشارترز، «الإبلاغ الذاتي عن العواقب النفسيّة والاجتماعيّة للإدلاء بالشهادة في محكمة جرائم الحرب في سيراليون»، المنظورات الدولية في علم النفس: البحث، والممارسة، والمشاركة 4، رقم 3 (2015): 161-181،

Shanee Stepakoff, G. Shawn Reynolds, and Simon Charters, "Self-Reported Psychosocial Consequences of Testifying in a War Crimes Tribunal in Sierra Leone," International Perspectives in Psychology: Research, Practice, Consultation 4, no. 3 (2015): 161-181.

ويشير ستيباكوف إلى أنّ أيّ إجراء قانونيّ يرمي إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وإلى محاسبة الجناة، من شأنه أن يؤدّي، في بعض الحالات على الأقل، إلى تحقيق بعض الفوائد النفسيّة والاجتماعيّة في الضحايا، التي قد لا توفرها لجنة الحقيقة.

113 أيوسيه دايفيس، رئيسة المؤسسة العالميّة للتّصميم، والرّصد، والتّقييم، والتّعلم، ومونا دولي، المصالحة، والعدالة الانتقالية، وبناء السلام، والحكومة الرّشيدة، إنتربييس، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023.

114 بيديه جيري، رئيس مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في غامبيا، مقابلة، 25 كانون الثّاني/ يناير 2023.

تعتبر مرحلة التقييم محطة أساسية ترمي إلى تقدير الاحتياجات والموارد النفسية الاجتماعية في سياق ما. فيتطلب الدمج المجدي للمقاربة الواعية للصدّات تحليل السياق من منظار نفسي اجتماعي. ويشمل ذلك طرح الأسئلة أو الاستعلام عن السلوكيات الثقافية والاجتماعية المحيطة بالمعاناة، وعن الصدمة التاريخية في ذلك السياق. وعلى الرغم من كون الصدمة ظاهرة بشرية عالمية، فإنها تتجلى بأشكال مختلفة في السياقات المختلفة، وقد يصعب تحديدها من ثقافة إلى أخرى.<sup>115</sup> لذا، تقدّم واترز طرحاً مفاده أنّ تحديد الصدمة يستلزم، أولاً، فهم الأعراف الاجتماعية في سياق ما، قبل السعي إلى تحديد الانحرافات عن معايير الأداء الطبيعي.<sup>116</sup> فعلى سبيل المثال، إذا كان من الطبيعي، في إحدى البيئات الاجتماعية، أن يجلس الناس في أماكنهم ولا يحركوا ساكناً، فمعنى ذلك أنّ كثرة قيام أحدهم وعوده، دلالة على أنّه قد يعاني من مستوى مرتفع من الضيق الذي ينبغي الالتفات إليه. وفهم هذه الدلالات الاجتماعية من شأنه أن يساعد في دمج مقاربة واعية للصدّات فور بدء تنفيذ العمل. وينبغي أن يسعى التقييم هذا إلى تحديد شبكات الدعم القائمة في مجتمع أو مكان ما، التي تشكل، تالياً، أساس البرنامج.

يستدعي تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، في مرحلة تصميم التّدخل، أن يسعى الممارسون إلى إعادة صياغة الأسئلة التي يطرحونها، وأن يدرجوا الاهتمام بالرفاه في صلب أهدافهم. وينبغي أن تتفدّ هذه التدابير بالتعاون مع خبير في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، كلما أمكن ذلك. ومن الأهمية بمكان، أن يُركّز على عملية تقييم السياق، ليُخصّص المتسع الكافي من الوقت من أجل فهم من سيشاركون في النشاط المخطط له، وإدراك احتياجاتهم. ويجب أن يتمتع الممارسون عن جمع معلومات تفيض عمّا هم بحاجة إليه، كما يجب أن يحذروا من طرح أسئلة قد تسبّب ضرراً؛ ويُفترض، بدلاً من ذلك، أن يكون، بين المعلومات المُحصّلة والنشاط قيد التنفيذ، رابط متين. ومن الضروريّ أيضاً تجنّب اعتماد المقاربات الاستنباطية التي يُعامل الضحايا، بموجبها، معاملة مصادر المعلومات. فيجب على الممارسين الاهتمام برفاه الضحايا على المدى القصير والطويل، وضمان أنّ مشاركة الضحايا في المقابلات أو غيرها من الأنشطة تعود عليهم بالفائدة وتساعدهم على التقدّم في رحلاتهم لنيل العدالة.

وفي إطار الجهود المبذولة لجبر ضرر ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في نيبال، عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع منظمة ناجاريك آواز (Nagarik Aawaz)، وهي منظمة محلية تقدّم الدعم للأفراد المتضررين من النزاع. وقد ضمّ فريق المشروع مستشارين مُدرّبين في المجال الصحي الاجتماعي وعلى معرفة بالسياق وبالمشاركين. وقبل الشروع بإجراء المقابلات، طرح الباحثون، بدايةً، أسئلة على المُستجوبين حول سلامتهم ورفاههم، وأوضحوا لهم أنّهم يستطيعون إنهاء المقابلة في أيّ وقت، وسحب شهادتهم إن شاؤوا ذلك. وقد أعطي كل ناج اسماً رمزياً من أجل حماية هويته، وأكد الباحثون للمشاركين جميعاً أنّ البيانات الشخصية لن تُوزّع خارج نطاق الفريق. وقد تبعت كل مقابلة جلسة للمساعدة الذاتية، تضمنت تقنيات ترخية العضلات تدريجياً، والتنفس الحجابي، وتمارين الاسترخاء، مثل فحص الجسم من خلال التّفكّر والنّصوير الموجّه. فوجد الكثير من الناجين هذه الجلسات مفيدة جداً. هذا وقد تضمنت المقابلة أيضاً مكوّنًا تمكينياً يقوم على إعطاء الناجين شرحاً موجزاً عن جبر الضرر من أجل ضمان تكوينهم فهماً أساسياً لحقوقهم، ليوظفوه، لاحقاً، في المطالبة بحقوقهم إما بمفردهم وإما بمساعدة ضحايا آخرين أو مجموعات الضحايا في المستقبل.<sup>117</sup>

ومن الأهمية بمكان أن يُمنَح المشاركون في ورش العمل فرصة التكلّم عمّا يختبرونه وعمّا يواجهونه من ضغوطات في سياقاتهم. فالميسرون، على سبيل المثال، يستطيعون المساهمة في تعديل البرنامج ليلبي احتياجات الضحايا، وذلك عبر طرح هذا السؤال: "ما الذي تريدونه من هذه الورشة؟"، والاستعاضة عن المقاربة

115 فاليري واترز، مقابلة، 17 أيار / مايو 2023.

116 المصدر السابق نفسه.

117 إلينا فوتون، ود سوزان ريسال، "لن ننسى الندوب والالام التي سببها النزاع: دراسة في شأن فرص جبر الضرر لصالح الضحايا والناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في نيبال" (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2023)، 12.

Elena Naughton and Dr. Susan Risal, "We Will Never Forget the Scars and Pains of Conflict: Nepal Study on Opportunities for Reparations for Victims and Survivors of Conflict-Related Sexual Violence" (ICTJ, 2023), 12, <https://www.ictj.org/resource-library/we-will-never-forget-scars-and-pains-conflict-nepal-study-opportunities>.

الاعتيادية، بتبليغ الضحايا أن "هذا ما يجب أن تحصلونه من ورشة العمل."<sup>118</sup> أما في سياقات النزاع شديدة الصعوبة، حيث يقدم المشاركون تضحيات من أجل حضورهم الأنشطة، ويواجهون ضغوطات كثيرة في منازلهم، ينبغي على الممارسين أن يتوخوا الحذر لئلا يزيدوا من الضغوطات المفروضة أصلاً على المشاركين، كأن يطرحوا ورشة العمل أو يُنفذوها على نحو يُلقى، من دون قصد، على المشاركين عبئاً من خلال مطالبتهم بنقل المقاربات إلى مجتمعاتهم من أجل "إصلاح" السياقات المعقدة، وتلك التي تكون الانتهاكات فيها هيكلية.

في مرحلة التنفيذ، يجب أن يقدر الممارسون على رصد علامات الضيق والصدمة المحتمل ظهورها على المشاركين. وفي حال بدت علامات تشتت الانتباه على أي من المشاركين، فينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة للاطلاع على حالة هذا الفرد والاهتمام برفاهه، بدلاً من الافتراض أنه لا يريد الحضور. ففي غامبيا، على سبيل المثال، وضع المركز الدولي للعدالة الانتقالية برنامج تدريب على الإنصات اليقظ، وذكر أفراد الفريق بوجود التنبيه إلى الكلمات التي يستخدمها الأشخاص، ولغة جسد، وسلوكهم العام، وأن يسمحوا للمشاركين بالتكلم أكثر من أفراد فريق المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وأن يُخبروهم بين الأنشطة، وأن يوقروا لهم مساحات للتعبير عن آرائهم، وأن يُظهروا لهم أن آراءهم مهمة وتؤخذ على محمل الجد. وعليه، فإن التعامل مع المشاركين بما يستحقونه من احترام وكرامة، قد يفضي إلى آثار إيجابية متتالية. فعلى حد ما صرحت به إحدى المشاركات في ورش العمل التي أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "لم يكن الناس يلتفتون إلينا في السابق، ولكن منذ حضوركم إلى هنا، صار مجتمعنا ينتبه إلينا أكثر."<sup>119</sup>

ويجب على الممارسين أيضاً أن يتلقوا تدريبات على استراتيجيات التصدي البسيطة، وتقنيات التأريض التي من شأنها مساعدة المجموعات التي يعملون معها. فعلى سبيل المثال، أورد مركز ضحايا التعذيب في دليله حول التوثيق العلاجي، أمثلة على التصوير البصري (وقد خضع محتواه للمراجعة من أجل الأخذ في الحسبان دقائق الفروقات الثقافية أو السياقية) والحركات التي من شأنها أن تساعد الأشخاص على التريث، وإعادة التواصل مع ذواتهم، وضبط مشاعرهم.<sup>120</sup>

وتشكل القيود الزمنية تحدياً يفاقم الضغوطات المرافقة أصلاً للتدخلات. لذا، يجب بذل جهود ترمي إلى الموازنة بين الرغبة في إنجاز العمل وفق جدول زمني محدد من جهة ورفاه المشاركين جسدياً وعاطفياً من جهة أخرى. فالضغط الذي يشعر به الممارسون قد يحملهم إلى محاولة القيام بأكثر من مهمة في وقت واحد أثناء ورش العمل. ومن شأن أفعال بسيطة، مثل التحقق من البريد الإلكتروني، والقيام بأعمال أخرى، أو النظر إلى الهاتف خلال ورشة العمل، لا سيما إن جاءت من الميسرين الرئيسيين، أن تبعث رسالة مفادها أن المشاركين لا يحظون بالتقدير الكافي.<sup>121</sup> ومن شأن ذلك أيضاً أن يضيّع فرصة مراقبة ردود أفعال الأشخاص ولغة جسد، بغية تقييم كيفية استجاباتهم للمادة التي يتلقونها، والاتفات إلى التعديلات الواجب إجراؤها.

أما في مرحلة المتابعة، فيجب إحالة كل من عبّر عن حاجته إلى المزيد من الدعم. ويُفترض، في الوضع المثالي، أن تؤمّن شبكة من الإحالات قبل انطلاق ورشة العمل، حتى يتمكن المشاركون من نيل الخدمة اللازمة فور إحالتهم إليها.

### أخذ الصدمة بين صفوف القادة والمؤسسات في الحسبان

يدعو مفهوم "القيادة الجريحة"، بحسب ما وضعته نومفونودو موغابي، وهي إحدى الرائدات في مجال دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية، إلى الإقرار بأن الأشخاص الذين يُتوقع منهم تولي عمليات العدالة الانتقالية يحملون صدمات تاريخية وجماعية.<sup>122</sup> وهذه الصدمات، إن تركت بلا علاج، قد تمسّ بقدرات الأشخاص على تولي زمام القيادة. وفي هذا الصدد، أكدت موغابي على وجوب مراعاة رفاه القادة

118 سيليست روبنسون، مدير برنامج، مركز ضحايا التعذيب، مقابلة، 31 آذار / مارس 2022.

119 ديبويه جيري، رئيس مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في غامبيا، مقابلة، 25 كانون الثاني / يناير 2023.

120 مركز ضحايا التعذيب، "التوثيق العلاجي: دمج التوثيق والعلاج في أعقاب انتهاكات حقوق الإنسان" (2019).

121 سيليست روبنسون، مدير برنامج، مركز ضحايا التعذيب، مقابلة، 31 آذار / مارس 2022.

122 المبادرة العالمية للعدالة، والحقيقة، والمصالحة، "القادة الجرحى والقيادة الجريحة" (2023)،

Global Initiative for Justice, Truth and Reconciliation, "Wounded Leaders and Wounded Leadership" (2023), <https://gijtr.org/wp-content/uploads/2023/01/Wounded-Leaders-and-TJ.pdf>

الفردي، وعلى الحاجة إلى التركيز على التحوّل المؤسسي، لأنّ "مؤسساتنا مُثخنة بالجراح أيضاً"، لا سيّما في السياقات حيث العلاقات القائمة مع مَنْ هم في مواقع القوة والسلطة علاقات تنازعية<sup>123</sup> ونهت موعابي إلى أنّه: "في نهاية المطاف، قد تكون في حوزتك البرامج والخطط الاستراتيجية، وخطط التنفيذ الأحسن تصميمًا على الإطلاق، لكن، إن لم يكن المسؤولون عن قيادتها جرحي، فإنهم، حتمًا، سيجعلونها هباءً."<sup>124</sup>

تكثر جهود العدالة الانتقالية التي أُثبتت أو باءت بالفشل، وهو ما يُعزى، في جزء منه، إلى غياب القيادة، أو إلى التقاتل الشخصي داخل المؤسسة نفسها. وليس مردّد هذه الإخفاقات كلّها ضالة الموارد، أو الخبرات التقنية، أو الدّعم فحسب. بل إنّها تنشأ من إهمال الصّحة النفسيّة والاحتياجات النفسيّة الاجتماعيّة لقادة جهود العدالة الانتقالية. فعلى مستوى القيادة تحديدًا، تلحّ الحاجة إلى زيادة التركيز على الرفاه الشخصي وعلى إرساء الثقة بالعمليات قيد التنفيذ من أجل الاقتدار على المضي قدمًا.

في تونس، واجهت هيئة الحقيقة والكرامة صعوبات في التنسيق والتواصل الداخليين. فقادتُها، على الرّغم من باعهم الطويل في مناصرة حقوق الإنسان، أعادوا مرارًا، ومن دون قصد، أنماطًا من الديكتاتورية في أساليب قيادتهم. وفي هذا الصّدد، تشير الاختصاصية النفسانية، لين لايتون، إلى أنّ "كل ما سبّب الألم، في المقام الأوّل، سواء أكان نتيجة التمييز الجنسي، أو العنصري، أو الطبقي، يبرز مجددًا حتّى أثناء مقاومته."<sup>125</sup> لذا، يجب على الممارسين ألا يفكروا بدعم القادة عبر تزويدهم بالأدوات اللازمة وإخضاعهم للتدريبات فحسب، بل عليهم أن يلتفتوا إلى صدماتهم وأنماط التمييز التي لا تزال قائمة في أنظمة محدّدة. وقد يشمل ذلك تقديم الدّعم الفردي وبناء الثقة لدى فريق العمل المناطة به قيادة العملية. وهذا ما من شأنه أن يساعد القادة والموظفين على تجنّب تكرار تلك الصّدمات وإدامتها في أعمالهم، فيحوّلوها ويتصرّفون بشفاقيّة، ومحاسبية، واشتمالية في العملية التي يقودونها.

### تأمين التّمويل المناسب

نظرًا إلى التّعقيدات التي تكتنف عمليات العدالة الانتقالية، لطالما طالب الممارسون باعتماد تمويل مستدام وطويل الأمد.<sup>126</sup> ولعل ما يزيد هذا المطلب إلحاحًا هو تعميم الصّحة النفسيّة والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية. لكن، عمليًا، تموّل معظم المنظمات التي تقدّم الدعم النفسي الاجتماعي عبر دورات منح قصيرة الأمد، تغطي سنة واحدة ولا تشكل ضمانًا للمشاركة مستدامة. وقد واجه المركز الدولي للعدالة الانتقالية، في اليمن، هذه معضلة: فقد طالب أعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بالإسراع بتوفير مساحة لمناقشة تأثير العمل في صحتهم النفسيّة، وصحة الرّاصدين الميدانيين، لكن، بسبب حساسيّة هذا العمل، وشخّ الموارد الخاصّة بالصّحة النفسيّة والدّعم النفسي الاجتماعي في اليمن، تردّد أعضاء الفريق في نكء جراح هم عاجزون عن مداواتها: "يُستحسن عدم تناول هذا الموضوع إن لم تكن قادرين على مواصلة العمل ... وفي حال كانت الحاجة ملحة إلى ذلك، فيجب، عندئذٍ، تناوله بصورة عامّة لا بصورة شخصية أو فردية."<sup>127</sup> وبهدف ضمان رفاه أعضاء اللجنة، تمّ التّوصّل إلى تسوية تتصّل على تقديم المزيد من تدريبات الإسعافات الأولية في مجال الصّحة النفسيّة والدّعم النفسي الاجتماعي، وهو ما شكّل بداية موفقة، لكنّها لا تغطي كامل نطاق احتياجات الرّاصدين الميدانيين في اليمن.

لذا، حين تشخّ الموارد، يجب إيلاء قاعدة هرم الرّعاية (الشّكل 2) الأولويّة القصوى، على أن يُخصّص تمويل أكبر لتقوية دعم المجتمع والأسرة، وجزء أصغر للخدمات السريرية الفردية المتخصّصة.<sup>128</sup> إلّا أنّ الممولين، في سياقات حيث الموارد شحيحة، يولون الأولويّة لدعم التّدخلات الفردية ذات النطاق والنتائج الأكثر قابليّة للقياس، حتّى إن لم تعد هذه التّدخلات حكمًا بآثار إيجابية على الرّفاه. وفي هذا الموضع تمامًا، تلحّ الحاجة إلى تحسين

123 نومفونودو موعابي، الرّئيسة التنفيذية في مركز الصّحة النفسيّة والقيادة، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023.

124 نومفونودو موعابي، الرّئيسة التنفيذية في مركز الصّحة النفسيّة والقيادة، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023.

125 كيران كيوهان، ولين لايتون، "مقابلة مع لين لايتون، من كليّة الطب بجامعة هارفارد"، المجلة الأيرلندية لعلم الاجتماع 30، رقم 2 (2022): 124 - 130.

126 على سبيل المثال، أفاد المقرّر الخاص المعنيّ بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار في تقرير الأمم المتّحدة للعام 2017، أنّها

"مسألة استراتيجية يجب أن يُوفّر التمويل المتوازن وطويل الأمد للعدالة الانتقالية، وأن تُجنب الجدول الزمنيّ غير الواقعيّ، وقصيرة الأمد المحددة بموجب

المشاريع، وأن يُضمن إيلاء استراتيجيات التمويل اهتمامًا مناسبًا لأدوار المجتمع المدني (والصّحاح) اهتمامًا متناسبًا في مبادرات العدالة الانتقالية الناجحة"،

(A/HRC/36/50/add.1).

127 نور البجاني نور الدين، خبيرة البرامج في لبنان واليمن، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مقابلة، 18 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023.

128 هامبر، العدالة الانتقالية، والصّحة النفسيّة والدّعم النفسي الاجتماعي، 47.

الوعي والفهم بين صفوف المانحين حول أهمية تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وتداعياتهما المترتبة على الميزانيات وإدارة البرامج.

### قياس التقدّم المحرز

في خطوة أولى نحو قياس التقدّم المحرز، يجب أن توضح الأهداف المأمول تحقيقها من خلال دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عملية العدالة الانتقالية. وغالبًا ما تُقدّم فكرة التّشافي الفرديّ أو المجتمعيّ على أنّها الهدف النهائي لهذا العمل. لكن، كما المصالحة هدف مُعقد، كذلك التّشافي هدف حَمَل الكثير من التّعقيدات. ولا شك أنّ جهودًا يمكن بذلها في سبيل تيسير التّشافي من منظور نفسي اجتماعي، لكن يجب أن يتوخّى الممارسون الحذر من الإيحاء بأنّ العملية هذه ستؤدي حكمًا إلى الشفاء، ومن إقبال كاهل الضحايا بهذا الشّروط أو الهدف. فعلى سبيل المثال، تشير سياسة العدالة الانتقالية الخاصة بالاتحاد الأفريقي في عدد من المواضيع، إلى أنّ التّشافي هو أحد الأهداف الجوهرية لجهود العدالة الانتقالية، وهي تعرّفه على أنّه "العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمجتمعات المتأثرة بتضميد الجروح البدنية والنفسية التي عانوا منها والتعافي من الآثار العاطفية والمعنوية التي سببها العنف".<sup>129</sup> ويشكل هذا التعريف نقطة انطلاق يُعول عليها، لكنّه يغفل الإصلاحات المنهجية، والجهود الوقائية المطلوبة من أجل تحقيق تشافٍ جماعيّ أوسع نطاقًا، بل يوحى، بدلا من ذلك، بأنّ التّشافي هو حكر على الأفراد.

قد يكون من الأسلم، في سياق العدالة الانتقالية، التحدّث عن القدرة النفسية على التّشافي، التي يُفهم، بموجبها، التّشافي على أنّه مسارًا أكثر منه مقصدًا.<sup>130</sup> ومن هذا المنطلق، يمكن القول إنّ الضّرر، ما إن يقع، لا يُمكننا أبدًا "تحسين الأمور" أو إصلاحه تمامًا.<sup>131</sup> بل إنّ التّصالح مع الماضي ... هو عملية ديناميّة، عابرة للأجيال، تستمرّ طوال الحياة، وتتبدّل مع الزمن.<sup>132</sup> أمّا التّشافي، فهو تعلم العيش في حالات من المعاناة الشديدة، ودمجها، مع مرور الوقت، في صلب حياة الفرد كي يتمكّن من بناء العلاقات، والمشاركة في الحياة اليومية وفي عمليات إحقاق العدالة مشاركة مثمرة.<sup>133</sup> والتّشافي، الذي يُفهم على أنّه عملية طويلة الأمد، يمكن أن "يشمل مراحل شتّى، بدءًا من تخفيف أعراض الضيق الحاد، واستعادة العلاقة مع الذات ومع الآخرين، وصولًا إلى جبر الضّرر المُلقّ بكرامة الفرد وهويّته".<sup>134</sup> وعليه، فإنّ دور الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي يقوم على ضمان تمكين الناس والمجتمعات من اختيار رحلة شفائهم وعلى دعمهم في إكساب تجاربهم معنى مجدديًا. وفي هذا الصّدق، يُمكن أن تساهم العدسة النفسية الاجتماعية في تعديل لغة العدالة الانتقالية على نحو يجدي نفعًا في موضعين هما وضع توقعات أكثر واقعية أمام المعنيين بهذا العمل، وضمان تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية تنفيذًا يثمر رفاها أفضل.

وفي خضمّ سعي مجال العدالة الانتقالية إلى دمج المقاربة الواعية للصدمات في صلب عمله، لا بدّ من استحداث مجموعة من المؤشرات التي تساهم في تقييم التقدّم المحرز، وتحديد الثغرات، على المستويين الخارجي والداخلي على حدّ سواء. وصحيح أنّ وضع هذه المؤشرات يتجاوز نطاق هذا التقرير، إلا أنّ موارد كثيرة تتوفر، في هذا الشأن، ويمكن مواءمتها لتناسب خصوصيات سياقات العدالة الانتقالية، كل على حدة. ومن الأمثلة على ذلك، "إطار عمل مشترك للمراقبة والتقييم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ"، أصدرته اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (2021)، وهو مُعدّ خصيصًا لحالات الطوارئ، لكنّه يتضمّن موضوعات مشتركة مع أعمال العدالة الانتقالية.<sup>135</sup> وتوفّر المبادئ التوجيهية مكونات قابلة للقياس

129 الاتحاد الأفريقي، سياسة العدالة الانتقالية (مقتبس في شباط/فبراير 2019)، الفقرة 65(ii).

[https://au.int/sites/default/files/documents/36541-doc-au\\_tj\\_policy\\_arb\\_web.pdf](https://au.int/sites/default/files/documents/36541-doc-au_tj_policy_arb_web.pdf)

130 برانسون هامبر، وإنغريد بالمري، "رقصة الظلال والنيران: التحديات المفاهيمية والعملية للتشافي العابر للأجيال في أعقاب الفظائع الجماعية"، دراسات النوع الاجتماعي والوقاية: مجلة دولية 15، رقم 3 (2021): 100 - 120.

Brandon Hamber and Ingrid Palmay, "A Dance of Shadows and Fires: Conceptual and Practical Challenges of Intergenerational Healing After Mass Atrocity," Gender Studies and Prevention: An International Journal 15, no. 3 (2021): 100-120.

131 المصدر السابق نفسه، 103.

132 المصدر السابق نفسه، 103، في اقتباس لميلاني كلين.

133 المصدر السابق نفسه، 103.

134 مركز ضحايا التعذيب، "التوثيق العلاجي: دمج التوثيق والعلاج في أعقاب انتهاكات حقوق الإنسان" (2019).

135 اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، "إطار عمل مشترك للمراقبة والتقييم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ: مع وسائل التّحقّق، الإصدار 2.0" (2021).

في مجال الصَّحة النَّفسية والرَّفاه، يمكن اتِّخاذها مُنطلقاً للتَّفكير في شأن مؤشِّرات الصَّحة النَّفسية والدَّعم النَّفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية. ومن بين هذه المؤشِّرات الأداء، والرَّفاه الشَّخصي، والسُّلوك الاجتماعي، والترابط الاجتماعي.<sup>136</sup>

في كولومبيا، ابتكرت وزارة الصَّحة والحماية الاجتماعية أدوات من شأنها تقييم جدوى البرامج النَّفسية الاجتماعية لمصلحة الضَّحايا. وقد تضمَّنت هذه الأدوات:

1. أداة للتصوُّر الذاتي، يُطلب من الضَّحايا الإجابة عليها بغية تحديد تصوُّرهم لكيفية تقدُّم مساهمهم في الرِّعاية النَّفسية الاجتماعية؛
2. أداة ثانية للتصوُّر الذاتي، تُطبَّق في ختام العملية، من أجل قياس مدى بلوغهم أهدافهم المتعلقة بالرَّفاه النَّفسي الاجتماعي؛
3. أداة تُتخذ نقطة ضبط، تتيح لكلِّ اختصاصي يُناط به تقديم الرِّعاية أن يقيِّم عملية تعافي الضَّحايا من منظاره الخاص.<sup>137</sup>

تعدُّ هذه المبادئ التَّوجيهية نقطة انطلاق أخرى مجدية توول إلى تقييم التَّدخُّلات الفرديَّة، إلَّا أنَّها قاصرة عن الإحاطة بالصُّورة الأشمل في شأن كيفية تأثير الصَّدمات في المجتمعات، وكيفية توليد هذه المقاربات تحولات ضمن الهيكليَّات الحكوميَّة أو مؤسسات العدالة الانتقالية.

لذا، يجب أن تسعى المؤشِّرات إلى تغطية الدَّمج الشَّامل للصَّحة النَّفسية والدعم النَّفسي الاجتماعي في عمليَّات العدالة الانتقالية. ففي حين قد يُستسهل التَّركيز على المقاربات الطَّبيبة العلاجيَّة الفرديَّة لبساطة توثيقها وتقييمها؛ إلَّا أنَّ دعم المجتمع ومشاركته طويليَّ الأمد، اللذين يصعب تتبَّعهما وقياسهما، هما التَّدخُّلان اللذان أثبتا جدوى أكبر، من منظار نفسي اجتماعي، في مساعدة عدد أوفر من الأشخاص والمجتمعات.<sup>138</sup> لذا، ومن أجل سدِّ هذه الثَّغرة، لا بدَّ على ممارسي العدالة الانتقالية ومقدِّمي خدمات الصَّحة النَّفسية والدعم النَّفسي الاجتماعي أن يضعوا معايير رصد وتقييم من شأنها المساعدة في توثيق الدَّعم المجتمعيِّ والحثِّ على توظيف استثمار أكبر فيه، وذلك استناداً إلى قدرات هؤلاء على تقديم مساهماتٍ أفضل في سبيل تحسين الرِّفاه الكليِّ في السِّباقات التي تصفِّي حساباتها مع الانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

### رعاية مُقدِّمي الرِّعاية: الاحتياجات النَّفسية الاجتماعية لممارسي العدالة الانتقالية

حتَّى المنظمات والمؤسسات، التي تكرِّس قدرًا وافرًا من وقتها وجهدها لدمج الصَّحة النَّفسية والدعم النَّفسي الاجتماعي في عملها الخارجيِّ، غالبًا ما تحجم عن تطبيق المعايير والمقاربات نفسها في عملها الداخليِّ. وبحسب أحد الممارسين، "فإننا ندعم الآخرين أحسن ممَّا ندعم أنفسنا."<sup>139</sup> لذا، يجب أن تكون المقاربة الواعية للصَّدمات منصهرة في عمق الهيكل التَّنظيمي الكليِّ ومتجذِّرة في ممارساته المتعلقة بالموارد البشرية. وفي هذا الصَّدد، تشير موغابي، إلى وجوب اعتبار الصَّدمة خطرًا تشغيليًا يحتاج إلى معالجة كونه جزءًا أساسيًا من العمل، فتقول: "كما الحاسوب المحمول الذي تقدِّمه للنَّاس، كذلك الرِّعاية الذاتية هي أداة أساسية للعمل."<sup>140</sup> والمنظمة، كي تُطبَّق عدسة الصَّحة النَّفسية والدعم النَّفسي الاجتماعي داخليًّا، عليها أن تخصص، في منجها، ميزانية لسلامة الموظَّفين النَّفسية وتطويرهم عبر بناء قدراتهم في مجال الصَّحة النَّفسية والدعم النَّفسي الاجتماعي، وأن تُدرج خطة الرِّعاية الذاتية جزءًا في تقييم أداء الموظَّفين، وأن توفر

<https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2021-12/IASC%20Common%20Monitoring%20and%20Evaluation%20Framework%20for%20Mental%20Health%20and%20Psychosocial%20Support%20in%20Emergency%20Settings-%20With%20means%20of%20verification%20%28Version%202.0%29%20%28Arabic%29.pdf>

136 المصدر السابق نفسه.

137 فريق الإدارة، برنامج الرِّعاية النَّفسية الاجتماعية والصَّحة الشَّاملة، مقابلة، 26 آب/ أغسطس 2022.

138 هامبر، العدالة الانتقالية، والصَّحة النَّفسية والدَّعم النَّفسي الاجتماعي، 48.

139 مقابلة مع أحد ممارسي الصَّحة النَّفسية والدعم النَّفسي الاجتماعي، والعدالة الانتقالية، آذار/ مارس 2022.

140 نومفونندو موغابي، الرِّئيسة التنفيذيَّة لمركز الصَّحة العقليَّة والقيادة، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023.

لهم، بعد تعرّضهم لمشاركات عصبية، جلسات تفريغ نفسية مع اختصاصيين نفسانيين من خارج المنظمة. ويجب أن تشكّل جلسات التفريغ هذه مساحةً تخوّل الموظّفين التّرويح عن أنفسهم واستيعاب الحالات الصّعبة الطارئة أثناء العمل، وتحديد الحاجة إلى تلقّي المزيد من الدّعم أو أخذ المزيد من الوقت للتّعافي. وتتطلّب هذه السياسات أن يعي كل من القيادة، والمجلس، والممولين، مركزية تعزيز سلامة الموظّفين وحمايتهم وأن يدعموها على حدّ سواء.

كثيراً ما يُستخدم مصطلح “الرّعاية الذاتية” للدلالة على رفاة الموظّفين. وعلى الرّغم من أهميّة هذا الجانب، يجب ألاّ يُثقل كاهل الموظّفين، على المستويين المؤسّسي والتنظيمي، بجعلهم وحدهم المسؤولين عن رفاهم. وعليه، فإنّ المصطلح الأكثر دقّة للدلالة على هذا النوع من الدّعم هو “رعاية الموظّفين أو رفاة الموظّفين”، الذي يوضّح المسؤولية الملقاة على عاتق المنظمة تجاه موظّفيها من أجل تقدير رفاهم وصحتهم النفسيّة. وبناء على ذلك، يجب اعتبار رعاية الموظّفين مسألة أساسية من مسائل الموارد البشرية، تعدو كونها مجرد مسألة فردية.

أمّا في مجال العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، فمن الصّروري أن تكون رعاية الموظّفين إلزامية، ومدرجة في صلب عمل المنظمة، وأن تحظى بدعم القيادة. فإن تركّ للموظّفين السّعي إلى الحصول على الدّعم عند احتياجهم إليه، قد يوول ذلك إلى خطر تجاهلهم احتياجاتهم الخاصّة، ومحاولتهم الاستمرار في العمل. وبحسب عددٍ من الممارسين، “فإنّك عندما تعتاد تقديم الرّعاية، تنسى رعاية نفسك.”<sup>141</sup> وفي السياقات حيث عمليّات العدالة الانتقالية قيد التنفيذ، قد يكون الشركاء في هذا العمل محتجزين سابقين، وضحايا العنف الجنسي، وأفراداً فقدوا أقرابهم: “وهم يعملون باستمرار لتمكين النَّاس من الحصول على الدّعم، فينسون أنّهم أنفسهم ضحايا.”<sup>142</sup>

وفي سياقات حيث المعاناة شديدة، غالباً ما يعترى العاملون في الخطوط الأمامية شعوراً بالذنب لأنهم يملكون وفرة من الموارد، أو لأنهم قادرين على الانسحاب، أو لأنهم لم يتكبّدوا القدر نفسه من الخسارة والألم الذي تكبّده من يسعون إلى دعمهم. وقد يحملهم هذا الشعور بالذنب إلى كبح مشاعر الصّرر العاطفي أو الصدمة. وتعبّر إحدى ممارسات العدالة الانتقالية في سوريا عن ذلك قائلة: “ظننت طويلاً أنّي لا أستطيع التكلّم عن مشكلاتي، فأنا

كنت المحظوظة لأنني أمتلك جواز سفر كندياً ... ومنزلي لم يُصَف ... صحيح أنّي خسرت الكثير، لكنني دائماً ما قلت في نفسي إنه لا يحقّ لي الشكوى، لأنني سوريّة صاحبة امتيازات.”<sup>143</sup> لكنّ بريندا رينولدز، العاملة الاجتماعيّة التي قادت جهود الدّعم النفسيّ المقدّمة للجنة الحقيقة والمصالحة في كندا، وفي اتّفاقيّة تسوية المدارس الداخليّة الهنديّة، قد حذرت من ذلك قائلة، “إن لم تعتن بنفسك، فلن تتمكن من الاستمرار في هذا العمل. عليك أن تنتبه لحملك، مهما كان حجمه، لأنّه قد يشكّل عائقاً. وإن كنت تعتقد أنّ حملك خفيف، أو أنّك صاحب امتيازات، فإنّك لن تستفيد من بعض الخدمات عند عرضها عليك. لكنّ ذلك سيوقّع بك في النّهاية.”<sup>144</sup>

فالوزر العاطفي، إن لم يوفر له متنفس مناسب، قد يتجلّى في فقدان التّركيز أو القدرة على التّركيز، والإعياء الناتج عن النّعاطف، وفقدان الصّبر، ونوبات الغضب، وغيرها

من ردود الأفعال التي قد تهدّد رفاة الشّخص نفسه، وكذلك رفاة العاملين معه، وجدوى العمل ككلّ. وعليه، من الأهميّة بمكان أن تتبنّى المنظمات بصراحة وحزم مقاربة في شأن رعاية الموظّفين تضمن توفير خدمات الدّعم عند اقتضاء الحاجة، ووضعها، تحديداً، في تناول من قد يرفضون الاستفادة منها. فكما شركات الطّيران تطلب

**“العمل في مجال حقوق الإنسان يعني أن يكون  
الجميع سواسية في التمتع بالحقوق وبالسلامة  
والرفاه. نريد أن يقدر كل شخص على بلوغ  
ذلك، حتّى لا تستثني نفسك منه أو يحيد بصرك  
عن هدف عملنا. ولهو واجب أخلاقي أن ترعى  
صحتك النفسيّة.”**

— فاليري واترز، خبيرة في مجال الصّحة النفسيّة  
والدّعم النفسيّ الاجتماعيّ

141 نوشا قيو، رئيسة برنامج سوريا في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مقابلة، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

142 المصدر السابق نفسه.

143 المصدر السابق نفسه.

144 بريندا رينولدز، المستشارة والمرشدة في مجال الصّحة النفسيّة، مقابلة، 17 أيار/مايو 2023.

منك أن تضع أنتَ أولاً قناع الأوكسجين قبل أن تساعد الآخرين، كذلك ممارسو العدالة الانتقالية يجب أن يعتنوا برفاهم كي يتمكّنوا من مساعدة الآخرين. وفي هذا الصدد، تذكّرنا رينولدز بما يلي: "لا يمكنكم إيصال الناجين إلى أبعد ممّا وصلتُم إليه."<sup>145</sup>

من شأن ضمّ اختصاصيّ نفسيّ مدرب إلى فريق الموظّفين أن يُشكّل مورداً أساسياً للعمل مع الشّركاء، ولتقديم الإرشاد والدّعم داخلياً. فالاختصاصيّ النفسيّ المدرب، أو العامل في مجال تقديم خدمات الصّحة النفسيّة يقدر على توفير مساحة للتفريغ عن العمل، وعن أثره في الزملاء، وعلى رصد علامات الاحتراق المهنيّ، وغيرها من الاحتياجات التي قد يبديها الموظفون. ففي سياق سيراليون على سبيل المثال، ذكرت موظفة في المحكمة الخاصّة بسيراليون أهميّة ضمّ فريق المحكمة اختصاصيّة نفسانيّة أنيط بها عقد جلسات التفريغ، لأنّه كان من الصعب على أبناء سيراليون، أن يستمعوا إلى الضّحايا ويعيشوا مجدداً صدمات الحرب، فقالت: "كان توظيف اختصاصيّة نفسانيّة في المحكمة أحد أفضل الاستثمارات التي قاموا بها، ولم يكن ذلك يصبّ في مصلحة الضّحايا وحدهم. فقد استطاعت مساعدتي على فهم مشاعري، وأنا أتحدّر من ثقافة قلّما تُناقش فيها المشاعر."<sup>146</sup>

صحيح أنّ ضمّ المنظّمة في صفوفها اختصاصياً نفسانياً أو عاملاً في مجال تقديم الدّعم النفسيّ الاجتماعيّ هو أمرٌ مثاليّ ونافع على المستويين الداخليّ والخارجيّ، إلا أنّ تنفيذ سياسة مجدية في شأن رعاية الموظّفين لا تتطلب حكماً أن يكون اختصاصيّ نفسيّ موظفاً متفرّغاً للعمل فيها بدوام كامل. فالمنظمات التي لا تمتلك هذه الخبرة المطلوبة، يُمكنها أن تقوم بتدابير كثيرة تؤل إلى تحسين رفاهيّة موظّفيها. فمثلاً يقدّم هرم الرّعاية إرشادات في شأن تنظيم هيكلية الدّعم المقدم للمجتمعات المتضرّرة، كذلك يقدّم إرشادات مفيدة في شأن الدّعم الداخليّ ضمن المنظّمة. ويستطيع أغلب الموظّفين أن يستفيدوا من الحد الأدنى من الدّعم الذي يمكن أن يقدّمه لهم كل من المنظّمة، وزملائهم على حدّ سواء (قاعدة الهرم). أما حالات التعرّض الفائق للضرر، فقد تتطلب رعاية أكثر تخصصاً، ومن المجدي، في هذه الحالة، أن تتوفّر شبكة من الإحالات، أو أن يحضر عامل معنيّ بتقديم الدّعم النفسيّ الاجتماعيّ فور استدعائه.

وقد وجدت منظّمات بناء السّلام ومنظّمات إنسانيّة كثيرة أنّ إفساحها مساحة لالتنام مجموعات دعم الأقران قد حقق نجاحاً ملحوظاً. فدعم الأقران الذي يوفّره الزملاء قد أثبت أنّه نظام دعم مجد—لأنّ الزملاء يفهمون العمل، وما يترتّب عنه من توتر وضغوطات—ويصحّ ذلك تحديداً عندما يتولّى تيسير الدّعم موظّف يملك خبرة في تيسير النقاشات ضمن المجموعات (ولا يشترط فيه أن يكون متخصصاً في مجال الصّحة النفسيّة)، طالما أنّه يُعتبر، في نظر الآخرين، مرشداً يدير جلسات مركّزة. لكن، لا بدّ أن تتخذ القيادة التّنظيميّة خطوات من أجل تطبيع هذا العمل، لئلا يخشى الموظّفون تعرّضهم للوصم بالعار بسبب حضورهم هذه الجلسات أو مشاركتهم فيها. وفي هذا الصدد، تسلّط واترز الصّوء على الحاجة إلى الحصول على تأييد مؤسّستي لهذا العمل، وتوصي بالزاميّة حضور هذه الجلسات، على أن تكون المشاركة فيها اختيارية.<sup>147</sup> وهي تحذّر أيضاً ممّا يلي:

... إحذر من اعتبار "التفريغ" جزءاً من رفاهيّة الموظّفين، لا سيّما خلال جلسات دعم الأقران. فإن بدأ الأشخاص بسرد تفاصيل القصص أو التجارب التي تسبّب لهم الضيق، قد يشكّل ذلك خطراً عليهم وعلى المجموعة. ولا يزال في إمكانك أن توجد مساحات يتحدّث الأشخاص فيها عن الجوانب الصّعبة من أعمالهم، وعن آثارها فيهم، لكنك قد تحتاج مُيسراً متخصصاً في مجال الصّحة النفسيّة، وذلك في البداية على الأقل، حتّى يساعدك في وضع الحدود والقواعد الأساسيّة لما تُعتبر مشاركته ضمن المجموعة أمناً، ولما يحتاج إلى المعالجة عبر قنوات أخرى.<sup>148</sup>

أما الجزء الجوهريّ الآخر من رفاهيّة الموظّفين فهو منحهم فرصاً للتدرب والتّطور المهنيّ بغية إعدادهم لمواجهة المواقف الصّعبة. وفي حال شعروا بعدم جهوزيّتهم أو بعدم تلقّيهم الدّعم، فقد يفرض ذلك إلى تفاقم

145 المصدر السابق نفسه.

146 نينيه بينتا باري، مستشارة خبيرة في المجال النفسيّ الاجتماعيّ، المحكمة الخاصّة بسيراليون، مقابلة، 18 نيسان/ أبريل 2023.

147 فاليري واترز، مقابلة، 17 أيار/ مايو 2023.

148 فاليري واترز، مراسلة، 18 أيار/ مايو 2023.

خطر تعرّضهم للاحتراق المهنيّ أو الإعياء النَّاجم من التّعاطف. وفي هذا الصّد، تُقرّ إحدى ممارسات العدالة الانتقالية بما يلي:

لا نزال، جميعاً، في طور التعلّم. لم أستطع بعدُ تخطّي كيف أنّي أبوء عاجزةً حين ينهار ناج  
أثناء حديثي معه، لأنك لا تريد أن تقول له "أفهم ألمك"، فأنت لست كذلك، نحن لسنا كذلك.  
فإدارة هذا الموقف تحديداً هو تحدّي كبير. أمّا على المستوى المؤسسيّ، فأعتقد أنه من الصّورويّ  
جدّاً أن نبدأ العمل من الدّاخل لتنعلم كيفية معالجة مواقف مماثلة.<sup>149</sup>

وقد أظهرت الأبحاث أنّ الموظّفين يميلون إلى الاستياء من مقاربات المنظّمة وهيكلاتها أكثر من استيائهم من  
مضمون عملهم الفعليّ.<sup>150</sup> لذا، يجب بناء مقاربة شاملة في شأن رفاهيّة الموظّفين تركز على ثقافة تنظيميّة  
إيجابية، وتُصوّر لاحقاً في صلب هيكلاتها وسياساتها وتعمّم فيها. وصحيح أنّ رفاهيّة الموظّفين قد تختلف  
باختلاف المنظّمة، أو المؤسّسة، أو السّياق، إلّا أنّ بعض عناصرها تبقى ثابتة، ومنها ساعات العمل الصحيّة،  
ووضع حدود فاصلة بين العمل والحياة الخاصّة، وتوفير منافع عادلة ومتساوية تتماشى والقيم التي تتبنّاها  
المؤسّسة. ففي العموم، تميل أقسام الموارد البشريّة إلى التّركيز على الامتثال للحدّ الأدنى من المتطلبات  
القانونيّة، الذي لا يغطي رفاهيّة الموظّفين. لذا، من الأهميّة بمكان الدّعوة إلى اعتبار رفاهيّة الموظّفين جزءاً  
أساسيّاً من الموارد البشريّة. ويجب ألا يُعتبر التّركيز على رعاية الموظّفين "ميزة من الجيد التمتع بها" بل  
"شرطاً مهنيّاً مسبقاً" للعمل.<sup>151</sup>

149 سارة كاساندي، رئيسة مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أوغندا، مقابلة، 6 شباط/فبراير 2023.  
150 فاليري واترز، مقابلة، 17 أيار/مايو 2023. انظر، على سبيل المثال، الاستير أغر، وإيبا باشا، وغاري يو، وتوماس دوك، وسينثيا إريكسون،  
وباربارا خوين، وماريا نلدين دجاكابابا، وثورلوكار كارلسون، وميراندا أولف، "العوامل التنظيميّة والصّحة النفسيّة لدى المتطوّعين المجتمعيّين: دور  
التّأريض، والاستعداد، والتدريب، وتعيين المهام، والدعم"، القلق، والتوتر، والتألم 26، رقم 6 (2013): 624 – 642؛ كنان الدامان، وتريينا تامراكار،  
وسيسيلي دينيسين، ونانا ويدمان، وجايمي مورفي، وماج هانسن، والشّيخ الصّدّيق بدر، وترايسي ريد، وفريدريك فاليري، "الاهتمام بالصّحة النفسيّة  
للمتطوّعين الإنسانيّين في السّياقات الصّادمة: أهميّة الدّعم التنظيمي"، المجلة الأوروبيّة لطبّ الصّدمات النفسيّة 10، رقم 1 (2019)،  
Valerie Waters, interview, May 17, 2023. See, for example, Alastair Ager, Eba Pasha, Gary Yu, Thomas Duke, Cynthia  
Eriksson, and Barbara Lopes Cardozo, "Stress, Mental Health, and Burnout in National Humanitarian Aid Workers  
in Gulu, Northern Uganda," Journal of Traumatic Stress, 25 (2012): 713–720; Sigridur Bjork Thormar, Berthold P.R.  
Gersons, Barbara Juen, Maria Nelden Djakababab, Thorlukar Karlsson, and Miranda Olf, "Organizational Factors and  
Mental Health in Community Volunteers: The Role of Eexposure, Preparation, Training, Tasks Assigned, and Support,"  
Anxiety, Stress and Coping 26, no. 6 (2013): 624–642; Kinan Aldamman, Trina Tamrakar, Cecilie Dinesen, Nana  
Wiedemann, Jamie Murphy, Maj Hansen, Elsheikh Elsididg Badr, Tracey Reid, and Frédérique Vallières, "Caring for the  
Mental Health of Humanitarian Volunteers in Traumatic Contexts: The Importance of Organisational Support,"  
European Journal of Psychotraumatology 10, no. 1 (2019).  
151 الوكالة الألمانيّة للتعاون الدولي، "ما هو دور رعاية الموظّفي في التّعاون الإنمائي؟"، (2022)،  
GIZ, "What is the Role of Staff Care in Development Cooperation?" (2022), [www.youtube.com/watch?v=RaYy-VlgHTY](https://www.youtube.com/watch?v=RaYy-VlgHTY)



## الخلاصة والتوصيات

### الخلاصة

لطالما كانت محورة رفاه الضحايا عنصراً جوهرياً من جهود العدالة الانتقالية. وفي الأونة الأخيرة، شكّل الاهتمام المتزايد بمركزية الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على مستوى السياسات العالمية، تطوراً إيجابياً ومرحباً به بين أوساط الممارسين الداعمين للعدالة والمحاسبة في أعقاب النزاعات والقمع. فاليوم، تتوفر فرصة للتفكير ملياً في معنى دمج العدسة النفسية الاجتماعية في الممارسة العملية، وفي الخطوات المطلوب اتخاذها في سبيل تعميم هذا العمل في العدالة الانتقالية تعميماً مجدداً. وبحسب العبرة التي استخلصها الممارسون سابقاً من جهود تعميم مفهوم النوع الاجتماعي، فإن العمل هذا ليس بسيطاً كأن "تُضيف إلى الخليط اختصاصاً نفسانياً ثم تمزج المكونات كلها". فتعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية يعدو كونه مجرد إضافة بعض الخدمات، بل يتطلب إعادة تأطير المقاربة بكلّيتها بغية التركيز باتساق وتعهد أكبر على تعزيز الرفاه النفسي الاجتماعي على المستويات الفردية، والمجتمعية، والمؤسسية. وهو ما يستدعي دمج عدسة نفسية اجتماعية في مراحل العمل كافة، وبشكل أساسي، في الإطار الكلي لسياقات العدالة الانتقالية وفي تحليلها على حدّ سواء. فمن شأن دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في عمليات العدالة الانتقالية أن يوجّه الممارسين نحو الموازنة بين أبعاد العمل الفردية والجماعية، وذلك من خلال تحري أنماط العنف الهيكلية، ودعم رفاه المتضررين منه على حدّ سواء.

ويجب أن ترمي التّدخلات النفسية الاجتماعية إلى تعزيز وضع من الرفاه يُخوّل الضحايا، والنّاجين، والشهود أن يشاركوا في عملية العدالة مشاركةً مجدية. فتعميم العدسة النفسية الاجتماعية في عمليات العدالة الانتقالية لا يعني حصراً تحسين الرفاه الفردي، بل يشمل أيضاً إعادة بناء العلاقات، والإقرار بالمعاناة على المستويين الفردي والنظامي. ولا يقوم ذلك حكماً على الإتيان بتدخلات جديدة، بل على إضافة عدسة نفسية اجتماعية صراحةً واعتبار الرفاه هدفاً بحدّ ذاته. ويزيد دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الحاجة إلى معالجة أسباب الضرر الجذرية إلحاحاً، بغية تحويل الهيكليات الأساسية وتقليص احتمال وقوع اعتداءات جسيمة في المستقبل.

ومن أجل المضيّ قدماً في هذا المسار، يجب على جميع المعنيين بإقامة مجتمعات أكثر عدلاً، واشتمالاً، واحتراماً للحقوق، أن ينفذوا التوصيات الآتية تعديدها.

### التوصيات

تتمحور التوصيات الآتية تعديدها حول ثلاثة أهداف أو ثلاث مراحل، وهي: التوعية والعمل والتفكير. وهي ترمي جميعها إلى التوعية على مركزية الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في العدالة الانتقالية وفهمها، والاستعداد بها من أجل تحديد التدابير التي يجدر بأصحاب المصلحة المعنيين بتدخلات العدالة الانتقالية أن

يَتَّخِذونها، بَمَنْ فيهم الممارسون وواضعو السياسات والجهات المانحة؛ كما ترمي أيضاً إلى الحثّ على المتابعة والتفكير المستمرّ في سبيل تقييم هذه الجهود وتحسينها.

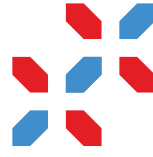
- اعتماد مفهوم المقاربة النفسية الاجتماعية في شأن العدالة الانتقالية الذي يتجاوز تقديم خدمات الدعم ليشمل تطبيق عدسة نفسية اجتماعية في تحليل السياقات، وتقييم الاحتياجات، وتصميم البرامج وتنفيذها.
  - اتّخاذ الرفاه هدفاً أساسياً للعدالة الانتقالية من أجل الارتقاء من مبدأ ”عدم إلحاق الضرر“ إلى تحقيق آثار إيجابية في الصحة النفسية والاجتماعية.
  - الابتعاد عن التركيز العلاجي الطبّي على الأمراض، والتّوجه إلى فهم الصّدمة على أنّها طيف من الاستجابات للعنف والقمع الذي يضمّ المعاناة العاطفية.
  - الإقرار بالترابط القائم بين الرفاه الفردي والرفاه الاجتماعيّ، ممّا يعني التحسّب للأضرار النفسية الاجتماعية الناجمة من انتهاكات حقوق الإنسان وأثر التدخّلات الموافقة لها على المستويين الفردي والجماعيّ (المجمعي).
  - إقامة قنوات الاتّصال مع المجالات ذات الصّلة التي تدعم التقاطع بين المجالات الفرديّة والاجتماعية. فينبغي على ممارسي العدالة الانتقالية، لا سيّما في سياقات التّنمية المستدامة، أن يبحثوا عن شركاء في مجال التّنمية، ويتعاونوا معاً بغية تشكيل برامج التّنمية على نحوٍ يراعي احتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعيّ.
  - توجيه مراعاة الصّدمة نحو الخارج، من أجل الاستهداء بها في تحليل السياق العام وتصميم التدخّل ودعم الضحايا، وتوجيهها نحو الداخل من أجل النّظر في كيفية تأثير الصدمة أيضاً في الهيكليات التنظيمية وديناميات الفريق وقدرة الأفراد على القيام بأعمالهم.
- تطبيق عدسة نفسية اجتماعية على تصميم جميع تدخّلات العدالة الانتقالية وتنفيذها، بما في ذلك عمليات الدولة الرسمية وجهود المجتمع المدني والمجتمع المحلي والمنظمات على حدّ سواء.
  - وضع مقاربات برمجية تكون متجذّرة في المجتمع المحليّ وتستجيب للسياق النفسي الاجتماعيّ المحدّد، بما في ذلك الأضرار التاريخية، والمعايير الثقافية، واستراتيجيات التصدي.
  - إدراج المرونة في تخطيط المشروع على نحوٍ يحوّل مواءمة الأنشطة والمقاربات المحدّدة والبناء على ما هو قائم أساساً في المجتمع.
- دمج التقييم والتحصير النفسيين الاجتماعيين في صلب مشاركة الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية وذلك لتيسير مشاركتهم المجدية والتحصّن من المشاركة الصورية أو المعيدة للصدمة.
  - ينبغي على الممارسين أن يكونوا متيقّظين للضغوط التي يشعر بها الضحايا والناجون وأن يخصّصوا وقتاً تمهيدياً من أجل مناقشة العملية أو ورشة العمل أو التدخّل مع المشاركين بغية ضمان فهمهم للخطة واستعدادهم عاطفياً للمشاركة في النقاشات.
- اتّخاذ خطوات للتغلب على الوصمة الاجتماعية من خلال مراعاة انتقاء المصطلحات والأدوات:
  - توليد مصطلحات دقيقة وخاصة بالسياق من أجل تطبيع الاستجابات العاطفية للانتهاكات والاعتراف بها وإعادة توجيه وضع البرامج لتشمل جميع الذين يقاسون معاناة عاطفية، ولا تقتصر على أولئك الذين تمّ تشخيصهم بمشاكل الصحة النفسية.
  - مواءمة اللّغة مع الجمهور المحدّد والثّقافة المحددة؛ وتجنّب التّشخيص المرضي، على أن تستخدم بدلاً من ذلك مصطلحات تحسّن الوعي بعناصر الصحة النفسية الاجتماعية على المستويين الفردي والمجمعي؛ ومناقشة الآثار النفسية والاجتماعية بشكل غير مباشر عند اقتضاء الحاجة.

- توفير تدريب نفسي اجتماعي أساسي لجميع الموظفين في عملية العدالة الانتقالية أو منظمة معينة بها، وذلك لضمان أن يعي الجميع أنّ لهم دوراً يؤديونه في المساهمة في الرفاه من خلال إيجاد تجربة إيجابية ومحترمة للضحايا، بدءاً من موظف الاستقبال حتى عضو اللجنة، مع الحرص على توضيح الوظائف المميزة لهذه الأدوار.
- بناء الثقة داخل المجتمعات من خلال تجنب تدخلات المرة الواحدة التي قد تكون أكثر ضرراً منها نفعاً؛ وإيلاء الأولوية للأنشطة التي تُكرَّر ويُبنى بعضها، مع مرور الوقت، على بعضها الآخر؛ وتوفير المشاركة الدائمة واستمرار تقديم الرعاية للناس على طول مسار رحلات تشافيهم.
- استكشاف الفرص لإقامة التعاون بين الصوامع التنظيمية من خلال وضع برامج جماعية يتعاون فيها مقدّمو الدعم النفسي الاجتماعي ومنظمات العدالة الانتقالية لإنشاء عملية عدالة شاملة وعلاجية للضحايا.
- دمج عدسة نفسية اجتماعية ومقاربة واعية للصدمات في جميع مراحل العمل، والإقرار بأن كيفية تنفيذ التدخلات تعادل أهمية ما يتم تنفيذه.
  - في مرحلة التقييم، لا بدّ من الاستعلام عن المواقف الثقافية والاجتماعية في شأن المعاناة والصدمات التاريخية في السياق. يلي ذلك السعي إلى تحديد شبكات الدعم القائمة ضمن مجتمع معين أو منطقة معينة، ويمكن أن تشكل ركيزة البرنامج.
  - في مرحلة التخطيط، لا بدّ من محورة احتياجات الضحايا والناجين من خلال احترام اختيارهم وقدرتهم على التقرير. ولا بدّ من الأخذ في الاعتبار رفاه الضحايا على الأجلين القصير والطويل، كما لا بدّ من الحرص على أن تكون مشاركتهم نافعة لهم، وكذلك الحرص على مساعدتهم على التقدّم في رحلتهم نحو نيل العدالة.
  - في مرحلة التنفيذ، لا بدّ من تدريب الممارسين على رصد علامات الضيق المحتمل وتطوير تقنيات التأريض للمساعدة في تحسين الرفاه العاطفي وتهدئة التوتر.
  - تضمين مقترحات المشاريع السياقية النفسية الاجتماعية، والجانب النفسي الاجتماعي للتدخلات المخطّط لها، وكذلك التقديرات المخصصة لرعاية الموظفين، وبنود الميزانية المكرّسة لها.
- الأخذ في الحسبان مستويات الصدمات التاريخية في صفوف القادة والمؤسسات:
  - تكملة الدعم التقني المُقدّم لقادة العدالة الانتقالية ومؤسساتها بدعم نفسي اجتماعي، ومن ضمنه بناء الثقة والدعم الشخصي لمعالجة الصدمات التاريخية وتلبية الاحتياجات النفسية الاجتماعية في صفوف القادة وضمن المؤسسات.
  - دعم القادة لتجنّب معاودة إحياء الصدمات وإدامتها في مسار أعمالهم، بغية تحويلها والتصرّف بشفافية ومحاسبة واشتمالية.
- إيجاد حوافز داخل هيكلية التمويل ومتطلبات المنح من شأنها الحثّ على تعميم دمج عدسة نفسية اجتماعية في العدالة الانتقالية:
  - استهداف المانحين بجهود توعية ترمي إلى تحسين فهمهم لأهمية تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والمشاركة المستدامة على مستوى المجتمع المحلي.
  - السماح بالمرونة في تخطيط المشاريع، وتشجيع البرامج التعاونية من خلال التمويل الذي يعزّز إنشاء شبكات مشتركة للبرمجة والإحالة.
- إدخال مقاربة واعية للصدمات في هيكلية المنظمة بأكملها وفي قسم مواردها البشرية:
  - تأمين قيادة مؤلفة من كبار الموظفين، والمجالس، والممولين، يُنَاط بها المطالبة بالدعم المالي، وفرض أحكام تضمن رفاه الموظفين.

- ضمان إدراك الجميع لمركزية دعم رفاه الموظفين وحمايتهم والحاجة الملحة إلى تضمين الميزانية بنوداً مرنة لتغطية هذا العمل.
- إدراج ميزانية مكرّسة لرعاية الموظفين (بما في ذلك فرص التطوير المهني والحصول على الرعاية الواعية للصدمات) والتدريب على استراتيجيات الدعم النفسي الاجتماعي الممكن تطبيقها داخلياً وخارجياً.
- إدراج سياسة شاملة لرعاية الموظفين، تشمل منح فترة للتعافي بمعزل عن الإجازات أو أيام التّعطيل الشخصية. وينبغي أن تكون فترة التعافي إجازة إلزامية تؤخذ بعد مشاركة مضمّنية.
- دمج عدسة نفسية اجتماعية في تصميم عمليات العدالة الانتقالية وبرامجها، وكذلك في رصدها وتقييمها.
- استحداث مؤشرات ملائمة لقياس كلّ من دمج العدسة النفسية الاجتماعية في العملية برمتها والآثار النفسية الاجتماعية المترتبة عن التدخّل أو العملية.
- تشجيع البحث المستمر القائم على الأدلة حول أثر تعميم العدسة النفسية الاجتماعية في العدالة الانتقالية.
- إدراج عدسة نفسية اجتماعية في متطلبات إعداد التقارير المرفوعة إلى الجهات المانحة.
- إنشاء فريق عمل دولي متعدّد الاختصاصات يلتئم سنوياً لاستعراض التوجيهات وتحسينها والعمل في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة، مثل إجراء البحوث، ووضع المعايير، وتحديد المؤشرات، وإقامة شبكات الإحالة.
- جمع ممارسين من مختلف الاختصاصات في مراحل منفصلة من هذا العمل، وذلك بغية تبادل الاستراتيجيات، والمقاربات، والتحدّيات.
- إنشاء مقرّ للأبحاث/ للممارسين يشكّل جهداً تعاونياً بين الجامعات والممارسين، حيث يمكن للباحثين، أن يهتدوا بالتحدّيات والأسئلة المنبثقة من العمل الميداني، ليواصلوا صقل تفكيرهم في شأن الموضوع قيد البحث، وليكونوا مصدرّاً يلجأ إليه الممارسون. ويمكن هذا المقرّ أن يكون مُلتقى الفريق العامل ومساحة لتعزيز التفكير، والتعلم المُتعدّد الاختصاصات، والتعاون.



**LUXEMBOURG**  
**AID & DEVELOPMENT**



**ICTJ**

عدالة  
حقيقة  
كرامة

المركز الدولي للعدالة الإنتقالية  
50 برودواي، طابق 23  
نيويورك، ن.ي. 10004  
[www.ictj.org/ar](http://www.ictj.org/ar)